**المرفوعات في سورة الكهف:**

**الإعراب في اللغة:** هو الإبانة يقال: أعربَ عن لسانه، وعرّب أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل بيّن عنه وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه ومنه قوله ﷺ "الثيب تعرب عن نفسها".

أما في الاصطلاح: فاختلاف أواخر الكلم لفظاً أو تقديرا وعرفه ابن جني ت (ت٣٩٢هـ) بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" والظاهر أن النحويين لم يخرجوا في حدهم للإعراب عن هذا المعنى ويرى الأشموني (ت٩٢٩هـ) أن للنحويين في معنى الإعراب مذهبين: أحدهما لفظي وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، والثاني معنوي وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف في العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

ونصّ كثير من النحويين – منهم أبن فارس (ت٣٩٥هـ)على أن الإعراب خصيصة من خصائص العربية بل هو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب.

ويمكن إيجاز أغراض الإعراب وفوائده بالأمور الآتية:-

١-الإبانة عن المعاني: فإذا كانت الجملة محتملة لأكثر من معنى تعين بإعرابها معناها.

٢-السعة في التعبير: قال الزجاجي (ت٣٣٧هـ)" جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني".

٣-"الدقة في المعنى و هذه الدقة لا نظير لها في اللغات الأخرى".

المرفوعات في سورة الكهف : ودراستها تتضمن: المبتدأ والخبر،الفاعل،نائب الفاعل.

**١- المبتدأ و الخبر :**

هما الاسمان المجردان للإسناد، و المراد بالتجريد خلوها من العوامل التي هي كان وأن وحسب وظل ، وإنما اشترط التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب .

ومواضعهما في السورة ما يأتي

١- وقوعهما اسمين ظاهرين نحو قوله تعالى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، كلبهم مبتدأ، وباسط خبره، وعمل باسط لأنه حكاية حال ماضية.

"وهو تخريج صحيح ،لأن الواو في قوله (وكلبهم باسط) واو الحال والتقدير: تقلبهم ذات اليمين وذات الشمال في حال بسط كلبهم ذراعيه، وزعموا أن معنى القصة الدوام، والدائم هو فعل الحال واسم الفاعل بمعنى الحال عامل".قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد إحضاره في الذهن حتى كأنه شاهد حالة الإخبار، أي: يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم"

ومن ذلك قوله تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾، (المال)" مبتدأ، و(البنون) معطوف على المال".(زينة) "مصدر وقد أخبر عن أشخاص"، فإما أنْ يكون على تقدير محذوف، فتقديره: مقر زينة الحياة الدنيا، وإما أن نضع المال والبنين بمنزل الغنى والكثرة .ويجوز زينتا وهو خبر الابتداء في التثنية والافراد " وأُطلق على ما يتزين به للمبالغة، ولذلك أُخبر به عن أمرين، وإضافتها إلى الحياة الدنيا أختصاصية، وجوز أن تكون على معنى في".

٢-المبتدأ الذي وقع اسماً ظاهراً وخبره جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾، السفينة" مبتدأ" ،"لأن الاسم الواقع بعد أما المفتوحة الهمزة المشددة الميم، إنْ كان مرفوعاً فمبتدأ" ، والخبر "(فكانت لمساكين)" فالخبر هنا جملة فعلية.

ومما ورد من الآيات بالصيغة نفسها، قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾، إلا أن العائد هنا الضمير في (أبواه)، وقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلامَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾.

٣-المبتدأ الذي وقع اسماً ظاهراً وخبره شبه جملة:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾، قراءة المصحف (الحمدُ) بالرفع، مبتدأ باتفاق النحويين، ألا أنهم اختلفوا في رافعه، فذهب الكسائي والفراء الى أنه مرفوع بالضمير الذي في الصفة (اللام) ،وذهب البصريون الى أنه مرفوع بالابتداء،لأن الابتداء أول الكلام والرفع أول الإعراب فأتبع الأول.

٤- اسم الإشارة الواقع مبتدأ:

أ-ما كان خبره اسماً ظاهراً:- ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِك﴾، (هذا) "من أسماء الإشارة للحاضر". وتفصيل ذلك أن "ها تكون للتنبيه فتدخل على أربعة: أحدها الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا". وذا مرتبته الدنيا في المفرد والمذكر وإعراب اسم الإشارة مبتدأ والفراق خبره.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾ ، (ذلك) يشار به إلى الواحد المذكر من ذوي العلم وغيرهم ومرتبته القصوى.

و"الإشارة هنا إلى ما قلته لك"، أو "إلى ما ذكر من العواقب المنظومة في سلك البيان وما فيه من معنى البعد للإيذان ببعده ورقيه في الفخامة"، أو هو "للوجوه الثلاثة". فلا خلاف بين المفسرين في دلالة الإشارة، وإنْ اختلف تعبيرهم عنها، و (تأويل) "خبر لاسم الإشارة"..

ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾،ذكر النحويون ومنهم ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) "أن هذا اسم إشارة مبني على حال واحدة في الرفع والنصب والجر، وهي لغة صحيحة وواضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ أي: (هذين) في حالتي النصب والخفض في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة. و"(هذا) مبتدأ و(رحمة) خبره وفي سياق هذه الآية نلحظ أمرين: أحدهما اختلاف المفسرين والنحويين في الإشارة ، فمنهم من يرى أنها إلى السد ، ومنهم من يرى أنها إلى التمكن الذي أدرك به عمل السد. ويبدو أن الرأي الأول مؤيّد بقوله تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَ

وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاء﴾، فهو أشارة إلى السد وليست الآية منقطعة عن الكلام السابق، والآخر: الإشارة بـ (هذا) إلى المؤنث (رحمة) ، وهذه الصيغة تكررت غير مرة في القرآن الكريم إذ تأتي كلمة بالتذكير مسندة إلى شيء مؤنث ، ولابد من التأويل إلى معنى يبين سبب هذا الالتفات من التأنيث. والحقيقة أن النحويين قد تعرضوا لهذه المسألة، وأولهم سيبويه الذي قال: "وهي من باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث، فإذا جئت بالأسماء التي تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسع عشر وذلك قولك: له ثلاث أشياه ذكور وله ثلاث من الشاة، فأجريت ذلك على الأصل، لأن الشاة أصله التأنيث ،وإنْ وقعت على المذكر كما أنك تقول: هذه غنم ذكور فالغنم مؤنثة وقد تقع على المذكر، وقال الخليل(ت١٧٥هـ): قولك هذه شاة بمنزلة قوله تعالى "هذا رحمة من ربكِ" و(رحمة) اسم مؤنث، و"كما كان التأنيث فرعاً للتذكير احتاج إلى علامة، وهي إما تاء محركة وتختص بالأسماء كتائه أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال كقامت" والتاء في رحمة يسمى هاء التأنيث عند الكوفيين في حالة الوقف، فزعموا أنها الأصل وأن التاء في الوصل بدل عنها، وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لاتعد، ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء من كلمة وليست كلمة. ويبدو أن الرحمة، كما يرى بعض النحويين مؤنث بعلامة وقد جاء فيها التذكير والتأنيث فحملوا ذلك مرة على اللفظ فأنثوا مرة على المعنى فذكروا، "إذ الوعظ والموعظة واحد، والرحمة والغفران واحد، وباب الحمل على المعنى واسع".

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّم﴾ إحتملت هذه الآية أوجهاً إعرابيةً كثيرةً لدى النحويين والمفسرين، فذكر أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ) والطبرسي أن قوله: (ذلك) أي: الأمر ذلك وما بعده مبتدأ وخبر فجعلا ذلك خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر، وجملة (جزاؤهم جهنم) جملة برأسها والوجه الآخر في الإعراب أن يكون" (ذلك) مبتدأ و(جزاؤهم) بدلاً منه، أو بدل كل من كل إن كانت الإشارة إلى الجزاء الذي في الذهن"،أو عطف بيان كما ذكر الزمخشري ،و(جهنم) الخبر، والتذكير وإن كان الخبر مؤنثاً لأن الإشارة إلى الجزاء، ولأن الخبر في الحقيقة للبدل. ويجوز أن تكون جهنم بدلاً من جزاء أو عطف بيان للتجرد والإشارة إلى جهنم الحاضرة في الذهن فيكون" (ذلك) مبتدأ وجزاؤهم خبر" وهذا تأويل بعيد لما فيه من التكلف والتعمق في التقديرات.

ب-ما كان خبره من الأسماء الموصولة:-

من ذلك قوله تعالى ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ ، ذلك اسم اشارة إلى " اتخاذ سبيلاً" ،أو الإشارة بذلك إلى ما تضمنه خبر الفتى من فقد الحوت وإعرابها مبتدأ ،و(ما) موصولة، أي:" الذي كنا نبغ" فتوصل بما يوصل به الذي وتلزمها الصلة كما تلزمه ،لأن كل الموصولات تفتقر إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد .والصلة إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، وأما شرط وجواب، وإما قسم وجوابه، والظرف وحرف الجر كالجملة وموقع ما هنا خبر المبتدأ ، والعائد محذوف أي: نبغيه وجملة كنا صلة الموصول.

ت- ما كان خبره جملةً فعليةً:-

ومنه قوله تعالى ﴿هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾، (هؤلاء) يشار به إلى الجمع المذكر والمؤنث من العاقلين وغيرهم ، أي: وضع لمشاهد محسوس ، والإشارة فيه إلى الحاضر القريب ولا خلاف في بنائه "لأنه تضمن معنى الإشارة" أو لأنه يشار به إلى الحاضر.

و"الإشارة معنى يستفاد من الحروف، لأن الحروف هي الموضوعة لمثل هذه المعاني، فهو اسم تضمن معنى الحرف فيصبح له البناء" والمتتبع لآراء النحويين في توجيههم الإعرابي لهذه الآية يجد اختلافهم في ذلك على رأيين: أحدهما أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و (قومنا) عطف بيان، و (اتخذوا) في موضع الخبر. ويرى النيسابوري (ت٢٣٩هـ) أن (قومنا) بدل والآخر أن (هؤلاء) مبتدأ، و (قومنا) خبر، و (اتخذوا) في موضع الحال، وقد نقل ذلك أبو حيان عن الكوفي. ويرى الشنقيطي أن الإعراب الأول أظهر ، ويبدو أن هذا الرأي أوجه، لأن قومنا لا تتم فيه فائدة الخبر، وإنما قصد الاخبار باتخاذهم من دونه أولياء. فهو خبر مستعمل في الانكار عليهم.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ ، (تلك) يشار به إلى الواحد المؤنث من ذوات العلم وغيرهن وهو مبتدأ ...والإشارة بـ (تلك) إلى مقدر في الذهن وفيه تعظيم لشأنهم أو تبعيد لزمانهم ومكانهم. والكاف للخطاب، ولا يُراد بها المخاطب ولكنها من تمام اسم الإشارة وتجري على ما يناسب حال المخاطب بالإشارة من واحد وأكثر".

و (القرى) صفته ، لأن اسم الإشارة يوصف باسماء الاجناس، وذكر النحويون ان اسم الإشارة يوصف باسم الجنس المعرف باللام جامداً كان أو مشتقاً، فالجامد كقولك: مررت بهذا الرجل. واختار ابو حيان كون (القرى) هو الخبر ، أو يكون بدلا ، و(أهلكناهم) خبر.

ث- ما كان خبره شبه جملة:-

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾، تقدم أن (ذلك) يشار به إلى البعيد، واللام للتنبيه بمنزلة ها في هذا، والكاف لا موضع لها من الإعراب، لانعدام الموجب لإعرابها رفعاً أو نصباً أو جراً فعلم أنها للخطاب، والإشارة هنا إلى الامر بجملتيه وتتحقق دلالة اسم الإشارة على البعد فيما أخبر الله من طلوع الشمس وتزاورها عن كهفهم، وبأنها تقرضهم ذات اليمين وذات الشمال، وكُله يدل على البعد فيما أشير إليه. وموقع اسم الإشارة مبتدأ. خبره (من آيات الله) ، ويجوز أن يكون ذلك خبراً لمبتدأ محذوف أي الأمر ذلك، و (من آيات الله) حال، والأول أظهر لأن ذلك فيه اشارة تامة للأمر السابق فلا حاجة إلى تقدير محذوف.

جـ- ما كان خبره جملة اسمية.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾، (أولئك) الإشارة هنا للمذكر والمؤنث ممن استحق منهم دخول الجنة، وموقعه مبتدأ، و (لهم) شبه جملة في موضع الخبر المقدم و (جنات) مبتدأ مؤخر. "وجملة لهم (لهم جنات)، من المبتدأ والخبر في موضع خبر للمبتدأ الأول وهو اسم الإشارة".

٥- الضمائر المنفصلة الواقعة مبتدأ:-

المقرر في مظان النحو أن ضمائر الرفع للمتكلم ذكرا كان أو انثى (أنا) والتثنية والجمع جميعاً (نحن)، وللمخاطب (أنتَ)، والتثنية (أنتما)، والجمع (أنتم)، وللمخاطبة (أنتِ)، والتثنية (أنتما)، والجمع (أنتن)، وللغائب (هو، وهما، وهم)، وللغائبة (هي وهما وهن). والحقيقة ليس ثمة اختلاف بين البصريين والكوفيين في الضمائر المتصلة، بيد أن هناك اختلافاً بينهم في الضمائر المنفصلة. أما الضمائر المنفصلة المرفوعة المحل في السورة، فهي:-

**نحن:** وقد ورد مرة واحدة. وذلك في قوله تعالى﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقّ)(الكهف: من الآية١٣)،

(نحن) : ضمير منفصل، للمتكلم ولمن معه مذكرين أو مؤنثين أو ذكرانا أو أناثاً وحرك لالتقاء الساكنين، وضُمَّ لأنهُ ضمير مرفوع. فهو في محل رفع مبتدأ.

وأفاد هنا الاختصاص، أي نحن لاغيرنا بقص قصصهم بالحق. وجملة نقص خبره.

(هو-هي-هم)

تشعبت آراء النحويين، البصريين والكوفيين، في أصل ضمائر الغائب، فذهب البصريون إلى أن هو وهي أصلان، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع ، وذهب الكوفيون إلى أن أصل الضمير في (هو وهي) الهاء فقط، والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفها في المثنى والجمع ومن المفرد في لغة.

أما الآيات التي وردت فيها هذه الضمائر فهي:

قوله تعالى ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾،(هو) ضمير منفصل، للغائب المذكر من ذوي العلم وغيرهم. وموقعه مبتدأ و" (المهتد) خبره".

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَهُوَ يُحَاوِرُه﴾،فالخبر هنا جملة فعلية، ومنه قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِه﴾،فخبره ظالم وهو اسم فاعل، وقوله تعالى " هو خير" وخير (خبر) وهو للتفضيل.

أنا: ورد في قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾،و(أنا) في لكنا مبتدأ أول، (هو) ضمير الشأن مبتدأ ثان، و (الله ربي) مبتدأ وخبر، و الجملة خبر ضمير الشأن. ويرى أبو حيان أن هو ضمير الشأن وثَمّ قول محذوف أي: لكن أنا أقول هو الله ربي، ويجوز أن يعود على الذي خلقك، أي: لكن أنا أقول الذي خلقك الله ربي، فخبره الاسم الجليل وربي نعت أو عطف بيان، أو بدل، ويجوز أن لا يقدر قول محذوف. فيكون (أنا) مبتدأ، و (هو) ضمير الشأن مبتدأ ثان، و (الله) مبتدأ ثالث، وربي خبره، والثالث وخبره خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن (أنا)، والعائد إليه هو الياء من (ربي)، وجاء التركيب نظير (هند وهو زيد ضاربها). ولعل احتمال كون الاسم الجليل بدلا أقرب معنى من كونه خبرا وعود الضمير الى الذي خلقك. وعلى رواية هارون عن أبي عمرو التي ذكرها ابن عطية يجوز أن يكون (هو) توكيد النصب في لكنه العائد على الذي خلقك، ويجوز أن يكون فصلاً لوقوعه بين معرفتين، ولايجوز أن يكون ضمير شأن لأنه عائد الى اسم لكن من الجملة الواقعة خبراً.

ومما ورد من الآيات الاخرى التي وقعت فيها ضمائر الرفع المنفصلة مبتدأ، قوله تعالى ﴿ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾،وقوله تعالى﴿ وَهُمْ رُقُودٌ﴾، وقوله﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوّ﴾)،وقوله﴿

وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْه﴾،وقوله﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾،وورد الضمير المنفصل (أنا) في قوله تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾.

**٢- الفاعـل**

ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي: على جهة قيام الفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسمَ فاعله، والفاعل المختار هو الذي يصح أن يصدر عنه الفعل مع قصد وإرادة. وأهم مواضعه في السورة :-

١-الفاعل الذي ورد اسما ظاهرا: وقد ورد في أكثر من موضع. ومنه قوله تعالى " ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ﴾، (قائل) فاعل، وعلامة رفعه الضمة، و"العامل فيه عند الكسائي ليس لفظ الفعل وإنما كونهُ داخلا في الوصف، وعند ابن هشام هو الإسناد لا الفعل، وعند خلف الأحمر (ت ١٩٤هـ) وأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) والرضي (ت ٦٨٦هـ) هو معنى الفاعلية".

٢-الفاعل المرفوع بالضمة المقدرة.

٣- الاسم الموصول الذي وقع فاعلا وذلك في قوله تعالى﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ﴾ وقوله ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ﴾، (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع فاعل، وإنما بنيت لأنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار.

٤- الفاعل المرفوع بالحروف، ويتمثل بالمثنى وجمع المذكر السالم.

أما مواضع الفاعل المثنى في السورة، فمنه قوله ﴿ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ، (عيناك) فاعل ، مرفوع بالألف لأنه مثنى، فيؤول إلى معنى ولا تعدي عيناك عنهم، وهو إيجاز بديع.

فالفعل مسند إلى العين وهو في الحقيقة موجه إلى النبي ﷺ كما قال ﴿فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾، فأسند الإعجاب إلى الأموال والمعنى لا تعجب يا محمد بأموالهم.

أما جمع المذكر، فسمي جمع تصحيح لأن حركات الواحد وسكناته سلمت فيه من غير تغيير ولا تبديل. ويسمى الجمع على حد التثنية لأنه كما سلم في التثنية لفظ المفرد وسلم في الجمع ، ومما ورد في السورة، قوله تعالى ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّار﴾، (المجرمون) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو عند من يرى أن الواو ليست علامة الرفع أو مرفوع بالواو عند من يرى أن الواو حرف إعراب، وحركت النون بالفتح لأنها مسبوقة بالواو المضموم ما قبلها فاستحق الفتح لتعادل اللفظ.

٥- الضمائر المتصلة المرفوعة الموضع (في محل رفع فاعل).

عرف النحويون الضمير المتصل بأنه" ما لا يفتح به النطق ولا يقع بعد إلا كـ (ياء) ابني وكاف أكرمك وهاء سلنيه وبائه". وضمائر الرفع المتصلة خمسة هي: الألف والواو والنون وياء المخاطبة، أما ألف التثنية، "فزيدت في نحو (ضربا) حتى تدل على هما، وللفرق بينهما وبين المفرد، ولم يعكس الأمر لأن الألف أخف والتثنية كثيرة الاستعمال".

وقد جاءت ألف التثنية في سورة الكهف فاعلاً في عدد من الآيات منها قوله تعالى ﴿ نسِيَا حُوتَهُمَا ﴾، نجد أن سياق الآية يشتمل على باب، طالما استعمله العرب في كلامهم، قال عنه أبو حيان: "وقد يسند الشيء إلى الجماعة وإن كان الذي فعله واحد منهم" فهو إطلاق المثنى وإرادة الواحد، أو كما يقول السيوطي: "وقد يثنى الضمير ويعود أحد" .

وقال آخرون وقد يجتمع شيئان ولأحدهما فعل فيجعل الفعل لهما. و"هو توسع في الكلام". وذكر الفراء أن الآية على حذف مضاف أي (نسي أحدهما، وإنما نسيه يوشع فأضاف إليهما كما قال ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ ، وإنما يخرج من الملح دون العذب و"هذا كما تقول: فعل بنو فلان الأمر وأن فعله منهم بعضهم". و"كما يقال: نسي القوم زادهم إذا نسيه متعمد أمرهم" ومفاد ذلك أن الله جل وعلا قد خاطب العرب بلغتهم وما تعارفوا عليه من الكلام.

أما تاء الفاعل، فهي محركة في أواخر الأفعال، وأنواعها: التاء المضمومة للمتكلم، والتاء المفتوحة للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة، ونحو قمتا للمثنى والمؤنث، وقمتم لجمع المذكر، وقمتن لجمع المؤنث. ومواضعها في السورة كثيرة. ومنها قوله تعالى ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، التاء في محل رفع فاعل .

ت- الواو:- و"ضمير الذكور نحو الرجال قاموا ، وهي اسم ، وقد تستعمل لغير العقلاء، إذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ ، وذلك لتوجيه الخطاب" ، ولم يرد في السورة لغير العقلاء. وسمى النحويون الواو عند الإعراب بضمير الفاعلين ،والألف التي بعد الواو ألف الفعل. وقد ورد في مواضع كثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾، يكون فيها ضمير الجمع في محل رفع فاعل.

ث- (نا) وهو ضمير للمتكلم، وحكمه حكم الضمائر السالفة، "اسم جامد مبني وبسبب بنائه لا يثنى ولا يجمع فلا تدخله العلامة الخاصة بالتثنية، أو الجمع إنما يدل بذاته وتكوين صيغته على الجمع" وهو من الضمائر المشتركة بين الرفع والنصب والجر، يقول ابن مالك:

للرفع والنصب وجر (نا) صلح كأعرف نبا فأننا نلنا المِنح

ومواضعه في السورة كثيرة، وأختلف النحويون في آية واحدة منها بسبب اختلاف القراءة في قوله تعالى ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ،فقراءة المصحف بإسناد الفعل للضمير (نا) و(قلبه) مفعول به. وقرأ عمرو بن فائد وموسى الاسواري وعمرو بن عبيد (أغفلنا قلبه) بإسناد الفعل إلى القلب والضمير في محل نصب مفعول به. وذكر أبو البقاء لهذه القراءة وجهين: أحدهما وجدنا قلبه معرضين عنه، والآخر أهمل امرنا عن تذكرنا وذكر الزمخشري أنه من حسبنا قلبه غافلين من أغفلته إذا وجدته غافلا. "وكقول عمرو بن معد يكرب : والله يا بني سُليم لقد قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم، أي: لم نجدكم جبناء ولا بخلاء ولا مفحمين" وكقول الأعشى:

أثوى وقصّر ليله ليزودا فمضى وأخلف من قُتيله موعدا

أي: صادفته مخلفاً وقال رؤبة:

وأهيج الخلصاء من ذات البُرق وشَفَّها اللوح بمأزول ضيق
أي صادفها هائجة النبت

والظاهر أن التأويلات التي قبلت في الآية مفادها الهمزة في الفعل وتضمينه معنى فعل آخر.

٦- الضمير المستتر المرفوع المحل:

و" هو ما نوي في النفس، كقولك زيد ضرب ،وقد دوّن النحويون مسائل استتار الضمير في مظانهم فأفردوا لها أبواباً خاصة، وقيدوها بشروط وضوابط ، وقسموا الضمير المستتر على قسمين: واجب الاستتار، وجائز الاستتار.

ومواضع استتار الضمير في السورة كثيرة ومنها في أمر الواحد المخاطب قوله تعالى﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾،فالفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

ومنه في المضارع المبدوء بالتاء، قوله تعالى﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ فاعل (تقرضهم)" ضمير مستتر تقديره هي". فإسناد الفعل إلى الشمس على معنى تتركهم.

ومن المضارع المبدوء بالياء قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، والفاعل ضمير يعود إلى الله، أي يقول : هو أي الله والقراءة بالياء أولى، يقوي

ذلك قوله (شركائي) ولو رُد على النون لقال: (شركاءنا) والياء الاختيار، لأن الجماعة عليه.

ومن الماضي قوله تعالى ﴿ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً﴾ ، الفاعل تقديره هو يعود إلى الحوت.

أما المضارع المبدوء بالنون فمنه قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾، "بنون العظمة على قراءة المصحف، والفاعل المحذوف ضمير يعود إلى الله عز وجل".

**٣- النائب عن الفاعل:**

ذكر النحويون أن علة حذف الفاعل ترجع إلى أوجه عدة: أحدها ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض، والثاني أن يُترك ذكره تعظيماً له، واحتقاراً، والثالث أن يكون المخاطب قد عرفه، والرابع أن يخاف عليه من ذكره، والخامس ألّا يكون المتكلم يعرفه، وقد غير لفظ الفعل ليدل تفسيره على حذف الفاعل. وممن تصدى لآراء المتقدمين في تفريقهم بين الفاعل وما ينوب عنه إبراهيم مصطفى، إذ أفضى إلى أن النحويين أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً، وصار الفرق بين كُسر الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صفتي كسر وانكسر وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فانه في المثالين مسند إليه وإنْ اختلف المسند. أما مواضعه في السورة فهي:-

١- ما ورد منه اسماً ظاهراً: ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾، فـ (الكتاب) نائب عن الفاعل مرفوع.

٢- ما ورد منه ضميرا متصلا: ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ ﴾ ، فواو الجمع نائب عن الفاعل، وسياق الآية يندرج تحت أسلوب بليغ استعملته العرب ، فالإغاثة بشيء غير محمود وهو المهل. والإغاثة مستعارة للزيادة مما استغيث من أجله على سبيل التهكم، وهو من تأكيد الشيء بما يشبه ضده وقد ورد هذا الأُسلوب كثيراً في القرآن الكريم، فمنه قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وقوله ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾، فالبشارة تكون للخير وِجيء بها على سبيل التهكم والاستهزاء بهم.

ومنه قوله تعالى ﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُواً﴾، أنذروا يعني: العذاب. والواو نائب عن الفاعل. ومنه قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾،فالتاء في محل رفع نائب عن الفاعل.

٤- ما ورد ضميراً مستتراً: ومن ذلك قوله تعالى﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾،أي: أحاط الله العذاب بثمره ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ضمير مستتر، وبناء الفعل للمفعول لأن النكد حاصل بإحاطة الهلاك من غير نظر إلى فاعل مخصوص، وللدلالة على سهولته فحذف الفاعل لأن المخاطب يعرفه، فلا شك الإحاطة بفعل الله عز وجل.

أما قوله تعالى ﴿ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾،فيرى قسم من النحويين أن (أن) المفتوحة وإن كُفتْ لم تخرج عن المصدرية، فهي وما بعدها في محل رفع نائب فاعل فهو موضع آخر للنائب عن الفاعل في السورة فضلاً عما سبقه من مواضع.

**المنصوبات في سورة الكهف١**

وهي ما اشتمل على علم المفعولية وتَضَمُّ المفاعيل بأنواعها، تسميات بصرية، وهي عندهم خمسة (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول فيه) أما الكوفيون فلا يعرف منهم إلا المفعول به أما المفاعيل الأخرى التي عند البصريين فهي أشباه مفاعيل و"نجد اختلافاً بين النحويين في تسمية المنصوبات، فمنهم من يسميها فضلات، ومنهم من يسميها متعلقات الأفعال، وآخرون يسمونها التكملات".

**١- المفعول به:-** وهو" ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجر أو بها أي: بوساطة حرف الجر، ويسمى أيضاً ظرفاً لغوا، إذا كان عامله مذكوراً، أو مستقراً إذا كان مع الاستقرار أو الحصول مقدراً ".

واختلفوا في العامل فيه، فذهب أكثرهم إلى أن الفعل هو العامل فيه، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معا، والقول الصحيح هو الأول. ونصب المفعول به بالفتحة، لأنها أخف الحركات، وهو كثير فيأتي الكثير مع الخفيف.

وقد ورد المفعول به اسماً ظاهراً في مواضع كثيرة من السورة ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا﴾(الكهف: من الآية١)، (عوجاً) مفعول به بكسر العين في الدين

والرأي والأمر والطريق وبفتح العين في الأجسام كالخشب والجدار.

ومنه قوله تعالى ﴿قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(الكهف: من الآية٢)، (بأساً) مفعول ثان. واقتصر عليه، لأنه قد جعل المنذر به هو الغرض المسوق إليه، فوجب الاقتصار عليه.

ونلحظ أن لفظة (أحد) قد تكررت في أكثر من موضع، ولا خلاف في نصبها على المفعولية إلاّ ما تغير إلى الفاعلية بسبب تغير القراءة القرآنية.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾(الكهف: من الآية٢٥)،"أي: لبث تسع، و(تسعا) منصوب، لأنه مفعول به والمضاف معه مقدر"." فالفعل (ازداد) يقتضي مفعولاً واحداً".

ومن ذلك قوله تعالى﴿وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾(الكهف: من الآية٢)،الصالحات جمع مؤنث سالم منصوب على المفعول به. وإنما كسرت التاء لأنها غير أصلية تكون في الخفض والنصب مكسورة بناء على استواء النصب والجر في المذكر إذا قلت الصالحين.

**الاسم الموصول:-**ورد أكثر من مرة في السورة ومنه قوله تعالى ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ (الكهف:٤)، الذين مفعولون ،والتعبير عنهم بالموصول وصلته لأنهم قد عُرفوا بهذه المقالة بين أقوامهم وبين المسلمين تشنيعاً عليهم بهذه المقالة وإيحاء إلى أنهم استحقوا ما نذروا به لأجلها ولغيرها، فمضمون الجملة من موجبات ما أنذروا به لأن العلل تتعدد. بيد أن البشارة فيما سبق صرح لها بالوصف وهو المؤمنون ثم ذكر الاسم الموصول، وهذا تكريم لهم من الله تعالى.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ (الكهف: من الآية٧)، فالاسم الموصول في محل نصب مفعول به. واضطربت الأقوال في المقصود

بالاسم الموصول ، فقال ابن جبير عن ابن عباس: أراد الرجال وقاله مجاهد. ويرى الزجاج أن المقصود من على الأرض من الرجال والنساء قبل ما طاب لكم..وقيل ما يلحق هذا الجنس. فما هنا لمن يعقل. أو يقصد بها ما عليها من شئ أو النبات والشجر ويدخل فيه الماء والمعادن وغيرها. والذي عليه أكثر النحويين أن ما لغير العاقل ، إلا أنها شملت العاقل في بعض آيات القرآن الكريم ومنه ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الحشر:١) ،
وقوله ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾(النساء: من الآية٣)،وقد تكون للمبهم أمره كقوله ، أنظر إلى ما نظر.
ويبدو أن (ما) هنا للعاقل وغير العاقل بدليل قوله (زينة..) والزينة وردت في القرآن الكريم للعاقل ذكوراً أو إناثا ولغير العاقل لما على الأرض من مباهج وملذات، ومنه قوله تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ﴾(الكهف: من الآية٤٦)،قوله تعالى ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾(الكهف: من الآية٢٧)،ما موصولة في محل نصب على المفعولية، وهو مقيد للعموم، أي: كل ما أوحي إليك، ومفهوم الموصول ان ما لم يوح إليه لا يتلوه.
**المنصوب بالحركات:** وتكرر غير مرة في السورة . نحو قوله تعالى " ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات" المؤمنين مفعول به ليبشر. فهو منصوب بالياء بدل الفتحة. وذكر النحويون علة حملهم الياء في النصب والجر (في التثنيه والجمع) فقال سيبويه "وافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب". وعلق السيرافي (ت٣٦٨هـ) على ذلك بقوله: "وكان حملها على الجر أولى، لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع قد يجاوز الأسماء إلى الأفعال وينتقل إليها، وهو كما قال: لأن ما كان من خصائص الشيء كان أرسخ قدماً فيه مما ينتقل منه إلى غيره، فهذه حكمة هذه القسمة". أما المبرد فشبه استواء الجر والنصب في التثنية باستوائها في الكناية (الضمير) تقول: مررت بك، ورأيتك، واستواؤهما أنهما مفعولان، لأن معنى قولك مررت بزيد أي: فعلت هذا به، فعلى هذا تجرى التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء. و"هذا تفسير غريب، وهو إن دل على قوة ملاحظته فإنه يدل على خيال بعيد أيضا".
**الضمائر المنصوبة المحل:** وهي كثيرة في السورة ، ومنها قوله تعالى ﴿فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾(الكهف: من الآية١٩) ، (الكاف) ضمير متصل منصوب الموضع. وقوله ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِراً ﴾(الكهف: من الآية٦٩)، ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
**١- "المفعول فيه"**
ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً. وهو الظرف، والظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى في، وليس في لفظة، كقولك قمت اليوم وجلست مكانك، لأن معناه قمت في اليوم وجلست في مكانك، فان لم تظهر (في) إلى اللفظ، كان ما بعدها اسماً صريحاً، وصار التضمن بفي فنقول: سرت في يوم الجمعة وجلست في الكوفة.

ومواضعه في السورة ما يأتي :
قوله تعالى ﴿مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَداً﴾(الكهف:٣)، (أبدا) ظرف زمان منصوب بـ (ماكثين) فهو منصوب بالوصف وأفاد مجموعهما الإحاطة والدوام والتأكيد.أي من غير انتهاء لزمان مكثهم.
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَنْ تُفْلِحوا إذاً أَبَداً﴾(الكهف: من الآية٢٠)، "قالوا أبدا للتمييز لا للتأكيد" ، أو هو "للتأكيد بمعنى لن". وكل ما ورد من هذا الظرف أُريد به الإحاطة وعدم الانقطاع والتأكيد.
ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً﴾(الكهف:١١)، (سنين) ظرف والعامل فيه الفعل المتعدي، (ضربنا)، ويقال سنيناً بجعل الإعراب في النون.
ومن الظروف التي تكررت في السورة (يوم) وهو من الظروف المعربة ويجوز فيه البناء إذا أضيف إلى مبني مفرد (كيومئذ)، أو إلى فعل مبني نحو جئتني يوم قدم زيد، واضافته تكون إذا كان مبهما أما إذا كان مؤقتاً أو معدوداً أو ممدوداً وهو ما دل على زمن بعينه مخصوص نحو اليوم أو يومين أو يوم الجمعة فلا يضاف إلى الجمل. والغالب في استعماله أن يكون مبهم الدلالة عند البشر، إلا في بعض الآيات التي تكلف بالعبادة فيه أو تحكي قصص أمم سابقة.
ومما ورد منه قوله تعالى﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾(الكهف: من الآية٤٧)، (يوم) منصوب على معنى التلاوة والذكر والمعنى واذكر يوم تسير الجبال، ويجوز أن يكون نصبه على الباقيات الصالحات خير يوم تسير الجبال، أي: خير في القيامة من الأعمال التي تبقى آثامها. فهو منصوب بنسبة الفعل أو الوصف وعدَّ النحاس (ت٣٣٨هـ) ذلك غلطاً من أجل الواو. وعلق أبو السعود على تقدير العامل في يوم بقوله "وأما كونه عاملاً في يوم تسير كما قيل، فبعد من جزالة التنزيل الجليل كيف لا ويلزم منه أن هذا القول هو المقصود بالإحالة دون سائر القوارع، مع أنه خاص التعلق بما قبله من العرض والحشر دون تسير الجبال وبروز الارض". وهذا الاضطراب في تقدير العامل يعزى إلى اختلافهم في تفسير معنى الآية وموقع الواو في الكلام، فإن كانت الآية السابقة متصلة بما بعدها فأن العامل يكون ما سبق من قوله (خير..)، أما إذا جعلنا الواو استئنافية والآية منقطعة عن سابقتها فيقدر العامل في الظرف بحسب سياق الآية. وذكر ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) علةّ عدم التنوين في يوم بأن أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال كقولك جئتك يوم خرج ويوم يخرج ولا يجوز هذا زيد يخرج بغير تنوين، إنما يكون ذلك في أسماء الزمان، قال الله تعالى ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾(المائدة: من الآية١١٩)،وقوله ﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾(الانفطار: من الآية١٩) .
ومن الظروف التي وردت أيضا (غداً) ويطلق على اليوم الذي يلي يومك. وأصله غدو فحذفت لامه بلا عوض. وبنحوه أنشد المازني:

لا تلقواها ولوا أنَّ مع اليوم أخا، غدوا

وفي قوله تعالى ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾(الكهف:٢٣)،منصوب على الظرفية، فيما يستقبل من الزمان ولم يرد الغد خاصة. ولكنه مستعمل في معنى

الزمان المستقبل كما يستعمل اليوم بمعنى زمان الحال والأمس بمعنى زمن الماضي وقد جمعها قول زهير:

وأعلم عِلم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

ومن الظروف قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(الكهف: من الآية٤٨) ،(أول) يكون اسما مصروفاً يفيد الظرفية، ومعناه: ابتداء الشيء المقابل لنهايته وذلك أَوَّلُ الغيث قطر ثم ينهمر، أو بمعنى قديم نحو بيت المقامر ليس فيه أول ولا آخر. أي قديم وحديث . واختلفوا في معنى الظرف يكون الابتداء الغاية الزمانية أو لا يدخل على الزمان، هذا الخلاف أورده صاحب الإنصاف. وقد يتضمن معنى كلمة سابق نحو قرأت الكتاب عاماً أولاً أي: عاماً سابقاً أو متقدماً، وهو في هذه الحالة يكون مؤوّلاً بالمشتق فهو اسم فاعل، ويكون وصفاً مؤولاً يتضمن معنى كلمة أسبق الدالة على التفضيل، وهو في هذا الاستعمال معرب يجري عليه حكم أفعل التفضيل كمنع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ووجوب دخول من أجاره للمفضل عليه نحو أنت في الجود أول من هذين أي أسبق. فيخرج عن الظرفية ويعرب بحسب موقعه من الكلام.

وتستعمل أول ظرف زمان بمعنى قبل وذلك نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام التي تتعلق بقبل وبعد وما شابهها في حالتي الإعراب والبناء. وأصل أول الظرفية في الآية وموقعه النصب عليها عند الأكثر وهو المشهور.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً﴾(الكهف: من الآية٦٠)، (حقباً) ،بضمتين معناه الدهر وجمعه أحقاب وأحقُب، والحُقب ثمانون أو أكثر.

قال أبو جعفر: "حقيقة الحقب وقت من الزمان مبهم يكون لتمييز منه أو أقل أو أكثر". وهو منصوب على الظرفية. والعامل فيه (أمضي). ومن الظروف الأخرى (بعد) وعندما يتكلم النحويون فيها يوردون معها (قبل) فهما يأخذان الحكم نفسهُ. والأصل فيهما أن يكونا صفتين للزمان. وقولك جئت بعد زيد التقدير جئت زماناً بعد مجيء زيد. يقول سيبويه "وأما قبل فالأول وبعد للأخر". ولهما حالتان .

حالة الإعراب وحالة البناء، فيكونان معربين إذا أضفنا أو حذف المضاف إليه ونوى يكون لفظه أو لم بنو فيعربان نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن وينونان في حالة قطعها عن الإضافة وعدم نيه الإضافة إليه، لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر أسماء النكرات، وبينيان إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظة كما في قراءة السبعة" ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(الروم: من الآية٤)، أي :من قبل الغلب ومن بعد الغلب.وإنما بنيا لمشابهتهما الحرف في احتياجها إلى ذلك المحذوف. وبنيا على الضم لأنه أقوى الحركات متوخياً عن المحذوف وتقوية لهما وتمييزا، لأن النصب والجر يدخلهما في حالات الإعراب. ويقولون لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاياتها آخر المضاف إليه، لأنه يتم به الكلام فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معناها صارت غاية الكلام. ويبدو لي أن الكلام السابق يشوبه الغموض لأنه لم يحدد نوع الغاية المشار إليها، وإنما تحدد هذه الغاية في قبل وبعد من خلال سياق الكلام فيأتيان للزمان والمكان.

وفي قوله تعالى﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾(الكهف: من الآية٧٩)، نجد أن استعماله ظرف المكان (وراء) قد جاء على غير معناه عند أكثر العلماء. قال الفراء: "وكان وراءهم ملك يقول أمامهم كقوله (من ورائه جهنم أي بين يديه " قال الشاعر:

أليس ورائي أن تراخت منيتي لزوم العصا تحنى عليها الأصابع

وعلل النحاس ذلك بقوله: "لأن وراءَ مشتقة من توارى، فما توارى عنك فهو وراءك كان أمامك أم خلفك، فيجب على قول أبي إسحاق أن يكون وراء ليس من ذوات الهزة وأن لايقال في تصغيره وُرَئِيَهَ" .واختلفوا في الضوابط التي تستدعي هذا الاستعمال ، قال الماوردي "هي على ثلاثة أقوال: أحدها يجوز استعماله بكل حال وفي كل مكان وهو من الأضداد قال الله تعالى ﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾(إبراهيم: من الآية١٦)، أي: من أمامهم.

والثاني أن وراء تستعمل موضع أمام في المواقيت والأزمان لأن الإنسان قد يجوزها فتصير وراءه في غيرها، والثالث أنه يجوز في الأجسام التي لا وجه لها كحجرين متقابلين كل واحد منهما وراء الآخر ولا يجوز في غيرها وهذا قول علي بن عيسى" ولا يخفى أن إثبات ظاهرة الأضداد في اللغة بعضهم وإنكار بعضهم الآخر هذه الظاهرة أثر في هذا الاختلاف وأثر في تحديد هذه الضوابط.

ومنه قوله تعالى﴿وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْماً﴾(الكهف: من الآية٨٦)، (عند) ظرف مكان وفي عينها الضم والفتح والكسر وهو الأفصح. وتأتي اسماً للحضور الحسي نحو قوله ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾(النمل: من الآية٤٠)، وللمعنوي نحو ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾(النمل: من الآية٤٠) ،وللقرب كذلك نحو ﴿عند سدرة المنتهى٠ عندها جنة المأوى﴾ (النجم ١٤-١٥)، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن. ونَكّب ابن هشام القول بأنها اسم للحضور وإنما هي اسم لمكان الحضور، لأنها ظرف لا مصدر.

وتأتي ظرفا للزمان نحو قوله ﷺ (إنّما الصَبْر عِنْد الصَدمةِ الأولى...)

و(عند) في الآية منتصب على الظرفية المكانية ، والعامل فيه وجد وهو اسم لمكان الحضور الحسي.

**الظروف المجرورة**

**لدن:** لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وهي مبنية عند العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الإخبار بها ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا مجرورةً بمن وقيس تعربها. وقد تنصب محلا على الظرفية الزمانية في (سافرت لَدن طلوع الشمس) أو المكانية نحو (جلست لدنك) ، ودفعت في قوله تعالى ﴿قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(الكهف: من الآية٢)، والآية الثانية فيها قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾(الكهف: من الآية٦٥)، والثالثة قوله تعالى ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾(الكهف: من الآية٧٦).

ومن الظروف المجرورة في قوله تعالى﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيّ﴾(الكهف: من الآية٢٨)، (بالغداة) وأصلها غدوه فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهي نكرة وأكثر ما تشتمل معرفة علماً، والعشي قيل مفرد وقيل جمع عشية .

**٢- المفعول من أجله:**

ولا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظة وإنما يذكر المفعول له لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل. ولما كان كل حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلا لغرض جعل ذلك الغرض مفعولاً من أجله، وهو منصوب بالفعل الذي قبله لازماً أو متعدياً، لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف. ولعل أهم المواضع التي يمكن أن يعد فيها المنصوب مفعولاً من أجله في سورة الكهف في قوله تعالى﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾(الكهف:٦)، و(أسفا) مفعول له أو من أجله أي: لفرط الحزن، أو مهلك نفسك من أجل الأسف. والعامل فيه باخع، ويرى الزجاج أنه مصدر في موضع الحال ،وذكر النحاس وجهاً آخر في نصبه. يقال: قد أسف الرجل فهو أسيف وآسف . قال الأعشى:

أرى رَجُلا منهم اسيفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كشحيه كَفّاً مُخضبَّا

والحال من الضمير في باخع. أي متأسفاً عليهم.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾(الكهف: من الآية٦٦)، (رشدا) مفعول من أجله معناه :هل أتبعك للرشد على أن تعلمني مما تعلمت. ويجوز أن يكون مفعولاً لتعلمني تقديره: على أما تعلمني أمراً ذا رشد ، لا لقوله مما علمت. ونص بعضهم على أنه صفة للمفعول الثاني لتعلمني، ووصف به للمبالغة لكن أقيم مقامه بعد حذفه، أو يكون بدلا من المفعول الثاني لتعلمني والمفعول الثاني جملة (مما علمت) أو مصدرا بإضمار فعله أي: أرشد رشدا.ويبدو أن الإعراب الأول هو الراجح لأن موسى عليه السلام قد حدد علة اتباعه للخضر وهو لأجل الرشد. أما جعله مفعولاً ثانياً فأن الفاصل بينه وبين العامل فيه (تعلمني) يضعف هذا الرأي، وقولهم: بأنه صفة أو بدل للمفعول الثاني فيلزم تقدير مفعول محذوف، أي: أمراً ورشدا صفة أو بدل، وفي ذلك تكلف، والرأي الآخر بجعله مصدرا فقد حمله على جملة جديدة أُخر فيه العامل وهو من جنسه ونصب رشدا به على المفعول المطلق فيلزمنا تقدير العامل في المنصوب، و عدم التقدير أولى من التقدير ولاسيما في كتاب الله عز وجل. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾(الكهف: من الآية٨٢)، قال الفراء: "أي فعل ذلك رحمة منه، وكل فعل رأيته مفسر للمميز الذي قبله فهو منصوب، وتعرفه بأن ترى هو وهي تصلحان مثل المصدر، فإذا التقيا أتصل المصدر بالكلام الذي قبله فنصب كقوله ﴿فَضْلاً مِنْ رَبِّكَ﴾(الدخان: من الآية٥٧)،وكقوله ﴿أنك لمن المرسلين۞ على صراط مستقيم۞ تنزيل العزيز الرحيم﴾ (يس ٣-٤-٥)"، معناه :من المرسلين وهو تنزيل العزيز وهذا تنزيل العزيز الرحيم وكذلك قوله ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا﴾ (الدخان ٤-ومن الآية٥)، معناه: الفرق فيها أمرا من عندنا، فإذا التقيت ما يرفع المصدر اتصل بما قبله فنصب". فالفراء يضع ضوابط للمفعول من أجله ويسميه هنا تفسيرا.ويرى الزجاج انه منصوب على وجهين: أحدهما قوله فأراد ربك وأردنا ما ذكرنا رحمةً أي للرحمة أي فعلنا ذلك رحمةً كما تقول أنقذتك من الهلكة رحمةً بك، ويجوز أن يكون رحمة منصوباً على المصدر لأن المعنى فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمها الله بذلك وجميع ما ذكره من قوله فأردت أن

أعيبها ومن قوله فأردنا أن يبدلهما ربهما معناه رحمها الله رحمةً. فعلى الأول يكون منصوباً على المفعول من أجله وهو الظاهر، وعلى الثاني يكون منصوباً على أنه مفعول مطلق للفعل محذوف أو بإضمار الفعل. وذكر أبو البقاء وجها آخر للنصب وهو النصب على الحال ،والحال هنا من الفاعل أي أراد ذلك راحما وهي حال لازمة . وأنكر أبو حيان هذا الرأي وعده متكلفاً.

**٣- المفعول المطلق**

"ما فعل فيه مذكور لفظاً أو تقديراً".

ومواضع المفعول المطلق في السورة هي:-

**١-المنصوب بفعل لفظه:-**

نحو قوله، ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً﴾(الكهف: من الآية٩٩) ، وقوله ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضاً﴾(الكهف:١٠٠).

فـ(جمعا) و (عرضا) مفعولان مطلقان منصوبان على المصدرية. وهي مؤكدة لأفعالها (فجمعناهم) و(عرضا)، "والغرض من التوكيد في (جمعنا وعرضنا) بمصدريهما (جمعا وعرضا) لتحقق أنه جمع حقيقي وعرض حقيقي ليسا من المجاز وفي تنكير الجمع والعرض تهويل". وقوله ﴿ فَيُعَذِّبُهُ عَذَاباً نُكْراً﴾(الكهف: من الآية٨٧) ، وقوله ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾(الكهف: من الآية١١٠)، فـ (عذابا) و(نكرا) منصوبان على المصدرية، وهما لبيان صفة أفعالهما (فيعذبه) (فليعمل).

**٢-المنصوب بفعل من معناه:** نحو قوله تعالى﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾(الكهف:٦٨) ،(خبرا) مصدر لأن معنى (تحط به) تخبره. فكأنه قال: لم تخبره خبرا، وإليه أشار مجاهد. فهو منصوب على المصدرية (المفعول المطلق) من فعل بمعناه وهو (تحط)، ومنه قول امرئ القيس:

وَصِرنا إلى الحُسنى وَرَقَّ حديثنا ورفتُ فَذَلَّت صَعبَةُ أيَّ إذلالِ

لغة رخت أذللت وكذلك أحطت به في معنى أخبرته. ونص بعضهم على أنه "تمييز أي لم أحط به خبرك". و"التمييز هنا منقول عن الفاعلية". أي: "تمييز لنسبه الإحاطة في قوله (ما لم تحط به...) أي: إحاطة من حيث العلم". والفعل خبر من الثلاثي من باب نصر وعلم ومعناه عرف. وقوله تعالى﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾(الكهف: من الآية٧٩)،غصباً أخذ من معناه. فالمصدر ضُمن معنى الفعل، فنصب على المفعول المطلق، وهو مبين لنوع الأخذ. أو هو منصوب في موضع الحال. أو منصوب على المفعول له وهو بعيد على المعنى. ومعنى الحالية أظهر في المنصوب من غيرها.

**٣-المنصوب بفعل محذوف من لفظه:**

وذلك في قوله تعالى﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً﴾(الكهف:١١)،فـ(عددا) على رأي مصدر أي: تعد عدداً أو تعد عدداً. فهو منصوب على المصدرية بفعل محذوف من جنسه. وفيه آراء أخرى.

**٤-بين النصب بفعل من معناه والنصب بفعل محذوف من لفظه:**

وذلك في قوله تعالى﴿ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً ﴾(الكهف: من الآية١٨)، ذكر النحويون في نصب (فراراً) عدت أوجهه: أحدها إما منصوب على المصدر، لأن معنى وليت

فررت منهم.كقولنا جلست قعوداً. أو يكون منصوباً بفررت المحذوفة. والأول أولى في نصبه على المصدرية فقد جاء متضمناً معنى الفعل وليس فيه تقدير، والثاني أن يكون منصوباً على التمييز. والثالث أن يكون مصدراً في موضع الحال. أي: فاراً أو يكون حالاً مؤكداً. فهو على تأويل اسم الفاعل ، أو يجعله من باب فإنما هي إقبال وإدبار. فيكون التقدير في الأول: وليت فاراً والثاني إفراراً. والرابع أن يكون منصوباً على المفعول لأجله. أي فرجعت لأجل الفرار.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ﴾(الكهف: من الآية٢٢)،وله عدة أوجه: الأول مصدر أي: مرجمون رجماً، فهو منصوب بفعل محذوف من لفظه. والثاني منصوب بـ (يقولون) أي: يقولون ذلك رجماً أي ظناً وتخرصاً. قال زهير:

وَما الحَربُ إلا ماعَلِمّتم وَذُقتّمُ وَما هُوَ عنها بالحَديثِ المُرَجَّمِ

ففي الأولى نصب بفعل محذوف من لفظه وفي الثاني منصوب بـ (يقولون) على معنى يرجمون، وكلاهما منصوب على المصدرية. و أخال أن نصبه بـ (يقولون) على المفعول لأجله وليس على المصدرية. وهذا ما ذكره بعضهم من أن (رجما) مفعول لأجله. أي: قالوا ذلك لرميهم بالخبر الخفي أو لظنهم أي: الحامل لهم على هذا القول هو الرجم بالغيب. وقد يكون في موضع الحال أي: ظانين. والحال الضمير في الفعلين.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصاً﴾(الكهف: من الآية٦٤)،أي: يقصان قصصا. فهو منصوب بفعل من لفظه. أو مصدر (فارتدا) على المعنى لأن المصدر ضمن معنى الفعل. وقيل: هو في موضع الحال، أي: فارتدا مقتصين. فالحال هنا مؤول بالوصف أي مقتصين حتى أتيا الصخرة التي فقد الحوت عندها.

**المنصوبات في سورة الكهف٢**

**الحال**

ذكره سيبويه في باب "ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه"،فهو يضمن معنى الحال إلا انه يسميه المفعول فيه، وسوغ ذلك أن الحال له شبه بالظرف من حيث حمله لمعنى في، قال ابن مالك في تعريفه: "هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً معنى في غير تابع ولا عمده" وبنحوه ذكر السيوطي أن الحال شبه بالظرف. فهي مرتبطة بزمن الفعل مما يجعلها شبيهه بالمفعول فيه، ومن هنا أطلق المبرد اسم المفعول فيه، وكأنها تنصب عنده نصب الظرف. أما الفراء فيطلق اسم القطع على الحال. وثمة رأي للجرجاني (ت ٤٧١ هـ) يجعله خبراً ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في آخر سابق له. لأن الحال في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت خبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل. "والحال يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو ضربت زيداً قائماً، ومعنى نحو زيد في الدار قائماً، والحال المتنقلة بخلاف ذلك، والحال المؤكدة هي التي لا ينفك ذو الحال منها مادام موجوداً غالباً نحو زيد أبوك عطوفاً".

وكذلك يبين حال المجرور "ولا يكون إلا صفةً أو بمعناه، ولا يكون مصدراً ولا جامداً، ولا يكون معرفة، إلا إذا كان صاحبه فاعل النواقص، أو تضمن معنى الشرط". "وإنما وجب أن تكون مشتقة لأنها صفة، ولكل صفة مشتقة، فان وقع الجامد حالاً فهو محمول على المعنى، كقولك هذا زيد أسدا أي شجاعاً جزئياً ولزم أن تكون متنقلة لأنها خبر في معنى الإخبار". والعامل في الحال أما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيماً وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، أو ينصبها لما فيها من معنى الفعل.وتأتي الحال دائماً نكرة، فلا يقال: مررت بزيد الضاحك بالنصب على الحال وإنما يقال: مررت بزيد ضاحكاً".

وأهم مواضع الحال في السورة الكريمة هي:

قوله تعالى﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا۝قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾ (الكهف:١، ومن الآية:٢)،(قيما) نصب على الحال". "والعامل فيه أنزل"، واختلفوا في صاحب الحال، قال مكي "حال من الكتاب" "وفيه ضعف، لأنه يلزم منه التفريق بين بعض، الصلة وبعض لأن قوله تعالى(ولم..) معطوف على أنزل، فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حال من الكتاب، فأصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره، ولم يجعل له عوجاً، جعله قيما لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت الاستقامة. إلا أن السمين نصّ على أنه حال من الكتاب إذ جعل جملة (ولم يجعل..) اعتراض وليست معطوفة على الصلة.ويمكن أن تكون جملة (ولم يجعل) من تتمة الصلة الأولى على أنه عطف بيان حيث قال الله تعالى (أنزل على عبده الكتاب) الكامل في بابه عقّبه بقوله سبحانه (ولم يجعل له عوجا)، فحينئذ لا يكون الفصل قبل تمام الصلة وهو نظير قوله تعالى﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ

وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ (البقرة: من الآية٢١٧) ، على قول. والتقدير هنا جائز، لأنه لا يفسد المعنى. والآخر أن يكون "حال من الضمير (الياء) في قوله (ولم يجعل له)". أي: "حال كونه قائماً بمصالح العباد وأحكام الدين". وقيل: (قيما) "حال ثانية، و(لم يجعل) حال أخرى". وهذا استظهار لمذهب من يجوز وقوع حالين من ذي حال واحدة بغير عطف، وهي من المسائل المختلف فيها بين النحويين، فالعامل الواحد يعمل في أكثر من حال كقولك: جاء زيد راكباً ضاحكاً، لأن الحال كالظرف، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان والمعنى لا يتناقص، وقال البصريون: لا يعمل إلا في واحدة لأنها مشبهه بالمفعول والفعل لا يعمل في مفعولين فصاعداً على هذا الحد، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلاً من الأولى أو حالاً من المضمر فيها. وأشار ابن مالك إلى هذه المسألة بقوله:

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد –فاعلم- وغير مفرد

فمن منع تعدد الحال قال إن الحال الثانية إنما هي حال من الضمير المستكن في الحال الأولى، والأولى هي العامل في الثانية، فهي عندهم أحوال متداخلة، أو يجعلون الثانية نعتاً للأولى.

والوجه الآخر في إعراب (قيما) أن يكون حالاً والعامل فيه محذوف، وحذفه جوازا، ذكر ابن هشام أنه قد يحذف عامل الحال جوزاً لدليل حالي، كقولك لقاصد السفر راشداً، أو مقاليً نحو ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾(القيامة: من الآية٤)، والتقدير: تسافر، ونجمعها، وكذلك يحُذَف وجوباً في أكثر من موضع.

والحال في هذه الآية إما "مؤكدة أو منتقلة". و"المؤكدة تُفهم قبل ذكرها، وإنما تجيء توكيداً للخبر كقوله تعالى﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقا﴾(البقرة: من الآية٩١)،أكدت بالصدق أنَّ الكتاب حق"، وتكون مؤكدة لعاملها ولصاحبها.والظاهر أن الأقرب من الآراء أن يكون حالاً منصوبةً بمحذوف، أو حالاً ثانيةً من الكتاب. ويرى بعضهم أن يكون قوله (قيما) بدلا من قوله ولم يجعل له عوجاً أي: جعله مستقيماً قيما ويكون بدل مفرد من جملة-

ومن ذلك قوله تعالى﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً﴾(الكهف: من الآية٤٨)، صفا حال ، بمعنى مصطفين أي مصفوفين والتقدير: يقال لهم. فهو منصوب على المصدر المرفوع موضع الحال، وهذا مذهب البصريين، فيرون أن المصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، وبعضهم على حذف مضاف. أما الكوفيون فيرون في مثل هذا انها مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة. وذو الحال الضمير المرفوع في عرضوا. أو يكون معناه المفرد الذي نزل منزلة الجميع أي: صفوفاً. وفي الحديث عن رسول الله ﷺ قوله (يجمع الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفاً...) وفي حديث آخر قوله (أهل الجنة يوم القيامة مائة وعشرون صفاً أنتم منهم ثمانون صفاً...)

والحديثان يحملان على اختلاف أحواله، لأنه يوم طويل كما شهد له بقوله ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾(المعارج: من الآية٤) ، فتارة يكونون فيه صفاً واحداً وتارةً صفوفاً. وعلى رأي الآلوسي لا حاجة إلى أن يقال: إنه مفرد أريد به الجمع لكونه مصدراً أي صفوفاً. والمعنى عند الرازي أنه تَعرضَ الخلق كلهم على الله

صفاً واحداً ظاهرين بحيث لا يجيب بعضهم بعضاً، قال القفال: ويشبه أن يكون الصف راجعاً إلى الظهور والبروز ومنه اشتق الصفصف للصحراء. ويتحقق معنى الحالية إذا جعلنا بمعنى (قياما) كما في معنى قوله تعالى﴿ فَاذْكُرُوا اسم اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ﴾(الحج: من الآية٣٦)،قالوا قياماً. وقد تكررت هذه اللفظة في القرآن الكريم غير مرة ولكنها متعلقة بيوم القيامة.

ومن ذلك قوله تعالى﴿ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ﴾(الكهف: من الآية٤٩) ،(مشفقين) منصوب على الحال ، ويجوز أن يكون (المجرمين) مفعولاً به أول ، (مشفقين) مفعولاً به ثانياً، والرؤية هنا علمية. ولا اطمئن لهذا الرأي لأن الكلام في مشاهد يوم القيامة وهو ما سيراه الإنسان ، فالرؤية هنا بصرية والفعل (ترى) ينصب مفعولاً واحداً و (مشفقين) حال. فضلاً عن أنها ناسبت ما سبقها من الآيات التي دلت على الحال كقوله (بارزة،وعرضوا، وحشرناهم، صفا، لقد جئتمونا...).

**١– التمييز**

هو تخليص الأجناس بعضها من بعض، ويسمى البيان والتفسير، والمميز هو الاسم المحصل لهذا المعنى.وهو ما يرفع الإبهام عن المفرد مقداراً أو عما تضمنته الجملة وعامله المبهم ولا يتقدم عليه خلافاً للكسائي.ويسمى تمييز مفرد، لأنه يزيل الإبهام عن كلمة ولحدة، أو ما هو بمنزلتها، ويسمى أيضا تمييز (ذات)، لأن الغالب في تلك الكلمة التي يُزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً. وليس في هذا النوع من التمييز تحويل، والكثير في تمييز المفرد أن يكون جامداً وقد يكون مشتقاً.

قوله تعالى﴿ وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً﴾(الكهف: من الآية١٨)، (رعبا) تمييز، تقول: امتلأت ماءً و امتلأت غرقاً، أي: امتلأت من الغرق ومن الماء. فهو تمييز منقول من المفعول. وجعله بعضهم مفعولاً ثانياً لـ(ملئت)، والظاهر أنه تمييز، لأنه جاء لمعنى التفسير والبيان. ومنه قوله تعالى﴿ فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى﴾(الكهف: من الآية٨٨)،ونلحظ تشعب آراء العلماء في توجيه قراءات هذه الآيات. فقراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب بالنصب والتنوين والنصب على التفسير أو على التمييز. وهو على ماذكره النحويون، من أن التمييز لا يكون إلا نكرةً ولا يكون إلا منصوباً ولا يتقدم على المميز منه، وذلك كل اسم جاء بعد عدد منون أو فيه نون أو تنوين. وعدّه السمين بعيداً.

أو منصوب على المصدر في موضع الحال. أي مجزيا بها كقولك: في الدار قائما زيدا.

وقد ذكر أبو حيان أن هذه لا تكاد العرب تكلم به مقدما إلا في الشعر. أو يكون التقدير فله الخلال جزاءً أو الجنة جزءاً، وعدها أحد الباحثين من مسائل الخلاف بين أصحاب المدرسة الواحدة ،يعني الزجاج والنحاس(٣٣٨). وقيل: في (جزاء) أنه مصدر مؤكد أي: يجزي جزاء ووافقهم الأعمش. أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة قُدِم على المبتدأ اعتناءً به، والجملة حالية أو معترضة بين المبتدأ والخبر المتقدم عليه وهي كما تقول لك هذا الثوب هبة. فيكون (له) شبه جملة خبر مقدم، والحسنى مبتدأ مؤخر، وفصل بينهما بالمصدر المؤكد والظاهر فيه التكلف. وعن ابن عباس ومسروق (فله جزاء الحسنى) منصوبا غير منون، فهي على حذف التنوين قاله

المهدوي، يجوز حذف التنوين لالتقاء الساكنين. وهذا خطأ عند غير أبي حاتم، لأنه ليس موضع حذف تنوين لالتقاء الساكنين فيكون تقديره: فله الثواب جزاء الحسنى.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (جزاءُ الحسنى) برفع المضاف. والتقدير: الفعلة الحسنى جزاء. أو يكون كما قاله أبو علي: فله جزاء الخلال الحسنى التي عملها، لأن الأيمان والعمل الصالح خلال. وأما على تقدير: "فله جزاء المثوبة الحسنى، وإضافة الموصوف إلى الصفة مشهور، كقوله :﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ (يوسف: من الآية١٠٩)، ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ﴾(الواقعة: من الآية٩٥)" . فيكون جزاء مرفوعاً على الابتداء، أو بالاستقرار، والمعنى: في موضع خفض بالإضافة، ويحذف التنوين للإضافة، أي: له جزاء الحسنى عند الله تعالى في الآخرة وهي الجنة. وقرأ عبد الله ابن أبي إسحاق (جزاءٌ) مرفوعاً منوناً على الابتداء ،و(الحسنى) في موضع رفع على البدل عند البصريين والترجمة عند الكوفيين. فالمرفوع واحد، وان اختلفوا في تسميته، أو منصوب بإضمار أعني، أو خبر مبتدأ مضمر.
ومن ذلك قوله تعالى﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾(الكهف: من الآية١٠٩)،(مدداً) منصوب على التفسير ،تقول: لي ملء هذا عسلا ومثل هذا ذهبا أي: مثله من الذهب. و"كقولنا: لي مثله رجلا". ومنه قوله: فان الهوى يكفيه مثله صبرا.أو يكون منصوباً على الحال، كقولك: جئتك بزيد عوناً لك ويداً معك، وإن شئت نصبته على المصدر بفعل مضمر يدل عليه قوله (جئنا بمثله)، كأنه قال: ولو أمددناه به إمدادا، ثم وضع مدداً موضع إمدادا ولهذا نظائر كثيرة.

**٢– الاستثناء**

وهو أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المتولي عليه (إلا).أو هو إستفعال من تثنيت عليه أي: عطفت والتفت لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور، وحده أنه إخراج بعضٍ من كل بـ (إلا) أو ما قام مقامها، وقيل: هو إخراجُ ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور. واختلف النحويون في أمرين من أمور الاستثناء: أحدهما اختلافهم في (إلا)، فالبصريون يرون أنها بسيطة غير مركبة، وهو قول الخليل.

ويرى الفراء أنها مركبة من حرفين: إن التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ولا التي للعطف فصار إن لا فخففت النون وأدغمت في اللام. ويتعلق هذا الخلاف بالثاني، وهو اختلافهم في العامل والناصب في المستثنى. مذهب البصريين هو الفعل قبله بواسطة إلا، وذهب قوم منهم إلى أنه إلا نفسها، وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، أما الفراء فعلى ما ذكر من تركيب (إلا) فيكون العامل عنده ان.

ومن مواضع الاستثناء في سورة الكهف: قوله تعالى﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾(الكهف: من الآية٥)،(إن) بمعنى ما و(كذبا) نصبَ بالقول ،أو يكون نعت مصدر محذوف أي: قولا كذبا. وعلى ذلك فإن الاستثناء مفرغ لأن الكلام منفي غير تام و (إلا) أداة حصر. و(كذبا) إما مفعول به للفعل (يقولون) لأنه متضمن معناه. أو لأنه يتضمن جملة، وعليه يكون صفة لمفعول مطلق محذوف كما قدره النحويون.

ومنه قوله تعالى﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيل﴾(الكهف: من الآية٢٢)، بالرفع ،والمعنى عند الأخفش: "ما يعلمهم من الناس إلا قليل والقليل يعلمونهم". والتقدير: ما يعلمهم أحد إلا قليل، فحذف المستثنى منه، فيكون الاستثناء مفرغاً، وإلا أداة حصر، و(قليل) فاعل مرفوع.

ومنه قوله تعالى﴿ فَلا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً ﴾(الكهف: من الآية٢٢)،فالاستثناء مفرغ ووقوع المستثنى مفعولاً مطلقاً. لأنه جاء من لفظ الفعل.

ومن ذلك قوله تعالى﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾(الكهف: من الآية٥٦)،(مبشرين) منصوب على الحال. أي ما نرسلهم إلا في حال كونهم مبشرين ومنذرين. أو حال كونهم مبشرين للمؤمنين بالثواب. والاستثناء من أحوال عامة محذوفة أي: ما نرسل المرسلين في حال إلا في حال كونهم مبشرين ومنذرين.

ومنه قوله تعالى﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾(الكهف: من الآية٦٣)،ولا خلاف يجعل الشيطان فاعلاً، مرفوعاً والاستثناء مفرغ.

وذهب الجرجاني إلى أنَّ "الإخبار بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلت: ما هو إلا مصيب، أو ما هو إلا مخطئ قلته: لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته".

ونبه عباس حسن إلى أن هذه الصورة (يعني المفرغ) لا تعد من صور الاستثناء لعدم وجود المستثنى منه، ولذا فـ (إلا) ملغاة، ويكون ما بعد (إلا) فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً أو خبراً أو غير ذلك، على حسب السياق، خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

فالاستثناء المفرغ يبينه المعنى، أما غيره فيتبين لفظاً ومعنىً. ومن الاستثناء في سورة الكهف ايضاً، قوله تعالى ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾(الكهف: من الآية١٦)، يجوز أن يكون استثناءً متصلاً على ما روى مِن أنهم كانوا يعترفون بالخالق ويشركون معه غيره، كما هو حال أهل مكة. فاعتزل الفتية عبادة الآلهة ولم يعتزلوا عبادة الله، وهو قول عطاء الخرساني والفراء. وإن فرضنا أن الكفار الذين فر أهل الكهف منهم لا يعرفون الله ولا علم لهم به وإنما يعتقدون الألوهية في أصنامهم فقط، فهو استثناء منقطع ليس من الأول. والمستثنى منه يجوز أن يكون

الموصول، وأن يكون عائده والمعنى واحد ، وهذا إذا كانت ما بمعنى الذي وكذلك إذا كانت ما مصدرية، ويكون (الا الله) على حذف مضاف أي عبادة الله. ويمكن أن تجعل الإستثناء هنا من الهاء والميم ،وأن جعلت ما موصولة كان الإستثناء من مفعول يعبدون إستثناءً منقطعاً. ويجوز أن تكون ما نافية والاستثناء مفرغ. ويرى ابن عاشور أن الاستثناء منقطع، لأن الله لم يكن يعبده القوم. فهو حكم بخلاف النقيض.

وأياً كان القول فإن (إلا) أداة استثناء، والاسم الكريم بعدها مستثنى منصوب وجوباً، لأن الكلام تام.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾(الكهف: من الآية٥٠)،واختلافهم هنا في (إبليس) ، فالرأي الأول أنّ إبليس ليس من الملائكة، ولكنه أُمِر بالسجود فاستُثنى منهم. ولكن كيف أمره بالسجود وهو ليس منهم. قال الزجاج: " إنه أمر معهم بالسجود فاستثنى من أنه لم يسجد، والدليل على ذلك أنك تقول: أمرت بجدي وأخوتي فأطاعوني إلا جدي، وكذلك قوله عز وجل﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾(الشعراء:٧٧)، ورب العالمين ليس كمثله شيء، وقدر جرى ذكره في الاستثناء، وهو استثناء ليس من الأول ولا يقدر أحد أن يعرف من الكلام غير هذا". فالاستثناء منقطع، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، والرأي الثاني أن الاستثناء متصل، وإبليس من قبيل الملائكة إذ خلقوا من نار. وثمة رأي للرازي يشير فيه إلى أن إبليس كان من الملائكة فمسخ. والمسخ هنا دليل على الانقطاع لأنه ليس من جنس الملائكة، وعلى هذا أكثر العلماء، وإنما رفع الاستثناء في الملائكة وإبليس على وجه التغليب، ولا يخفى أنه أُسلوب من أساليب العرب، وبنحوه ذكر أبو البقاء، ويتم به إيراد اللفظ الغالب، وعُرفاً هو أن يغلب الشيء على غيره لتناسب بينهما أو اختلاط، كالأبوين (الأب و ألام، والمشرقين والخافقين المشرق والمغرب، والقمرين الشمس والقمر، والعمرين أبو بكر وعمر، والمروتين الصفا والمروة، ولأجل الاختلاط أطلقت الملائكة على إبليس حتى استثني في الآية.

**المجرورات في سورة الكهف:**

المجرورات على ضربين: مجرور بالإضافة ومجرور بحرف الجر، والثاني يتعلق بالحروف. أما الأول (المجرور بالإضافة) فانه في الكلام على ضربين: أحدهما ضَمُ اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، نحو: هذا غلام زيد، والآخر هو ضَم الاسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من الأول منهما، نحو: هذا ثوب خز. وحد المضاف عند الكوفيين، ما ذُكِرَ بعد كلمة لبيان أنها له أو منه أو فيه، فهو ثلاثة أقسام: لامية وبيانية ومحلية، وهو قليل. فزاد معنى في عما وضعه البصريون، وفي زيادةِ هذا المعنى خلاف بين النحويين. فابن مالك يرى أن الإضافة قد تأتي بمعنى في، إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، ومثل له بعدة آيات من القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(سبأ: من الآية٣٣)،وقوله ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾(البقرة: من الآية٢٢٦) ،وأنكر أبو حيان على ابن مالك ذلك وزعم تفرده به، قال: "ولا أعلم أحدا ذهب إلى هذه الإضافة غيره". ورد السيوطي على أبي حيان زعمه هذا، وإنما سبق ابن مالك في هذا الرأي الجرجاني وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).أما ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) في شرح الألفية فذكر أنه يتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف إليه. واستحسن الدكتور عدنان محمد سلمان رأي السيوطي لموافقته ابن مالك.وعلامة المضاف إليه الكسرة، لأنها علم بالإضافة وموضعها المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة.

**١-الاسم المجرور بالإضافة:-**

من المقرر في مظان النحو ،أن الاسم إذا أضيف إلى اسم بمعنى ملك أو قرابة أو جنس أو نحو ذلك خُفض الاسم المضاف إليه أبدا، فان كان الاسم المضاف مما فيه التنوينُ،حذف تنوينه، وكذا أن كان من الأسماء المثناة أو المجموعة على حد التثنية، نحذف نون التثنية، ويجرُّ المضاف إليه بالمضاف، وعلة جر المضاف إليه، أن المضاف فُهِم منه معنى الحرف الجار فقام مقامه في العمل. ومواضعها في السورة هي:

أ-الظروف: ذكر النحويون أن الاسم المضاف إليه بعد الظرف لا نقول: انه مجرور بالظرف، بل بالإضافة ، لأن المقتضي للخفض إنما هو: الإضافة، لا كون المضاف ظرفاً بخصوصه ، بدليل أن المضاف قد يأتي غير ظرف، كأن يكون اسم ذات أو اسم معنى، نحو: غلام زيد وإكرام عمرو ،هو المضاف من حيث أنه مضاف، وهو متعين، لأن الأصح ان العامل في المضاف إليه إنما هو المضاف لا الإضافة.

ومنه قوله تعالى﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ﴾(الكهف: من الآية١٨)،فاليمين والشمال في قوله تعالى: اسمان من أسماء الجهات، وقد خرجا عن الظرفية إلى الاسمية باكتسابهما التعريف بالألف واللام وجعلهما مضافين إليه. أي أن التعريف فيهما عوض عن المضاف إليه، أي: يمين الكهف وشماله ،وهذا يعني أن المضاف إليه (الكهف) محذوف لدلالة ما قبله عليه (تزاور عن كهفهم).

ويوم في قوله تعالى﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(الكهف: من الآية١٩)،من الظروف التي خرجت عن الظرفية ورفع مضافاً إليه. و (بين) في قوله تعالى﴿فَلَمَّا

بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾(الكهف: من الآية٦١)،فالإضافة هنا بمعنى في، أي: مجمعاً في وسط البحرين. و(بين) تكون ظرفاً واسماً، وجاءت هنا اسمية. وأضيف مجمع إلى بين على سبيل التوسع. ومنه أيضا قوله ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾(الكهف: من الآية٧٨)،قراءة العامة (فراق بيني) بغير تنوين، ومفاده كما ذكر النحويون قولهم: وإنما حذف التنوين من الأول لوجهين: أحدهما أن التنوين تدل على انتهاء الاسم والإضافة يدل على احتياج الأول إلى الثاني فلم يجتمعا والآخر أن التنوين في الأصل يدل على التنكير والإضافة تخصص فلم يجتمعا. أو بعبارة أخرى أن التنوين دليلُ الانفصال والإضافة دليل الاتصال فلم يُجمع بينهما. وقرأ ابن أبي عبلة (فراقً بيني) بالتنوين.فهو مجرور لأنه بمعنى التواصل على رأي سيبويه وعند الفراء على الظرف. فقراءة الجمهور على الإضافة. اتساعاً في الظرف، وقيل: هو بمعنى الوصل، والمعنى هذا فراق بيننا أي: هذا فراق اتصالنا. ويجعل ابن الحاجب الإضافة في مثله على معنى في. وعلى القراءة الثانية منصوب على الظرفية. فأضيف المصدر إلى الظرف كما يضاف إلى المفعول به.

ب- المصادر:- المصادر العاملة ثلاثة أقسام:أحدها المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان مضاف إلى الفاعل ومضاف إلى المفعول الثاني المنون، وإعماله أقيس من أعمال المضاف،لأنه يشبه الفعل بالتنكير، والثالث المعرف بأل وإعماله شاذ قياساً واستعمالاً. ومن ذلك إضافة (وعد) إلى لفظ الجلالة في قوله تعالى﴿ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾(الكهف: من الآية٢١)،فـ(وعد) مصدر مؤول باسم المفعول المراد موعوده المعهود. ويجوز أن يراد كل وعده سبحانه وتعالى أو كل موعوده. وعلى هذا ، فهو من إضافة المصدر إلى فاعله. ولفظ الجلالة مضاف إليه.

وقوله تعالى﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقّاً﴾(الكهف: من الآية٩٨)، المقصود الوقت الذي وعد فيه خروج يأجوج ومأجوج. ويرى الزمخشري أن (وعد) لا يراد به المصدر وإنما بمعنى موعود، فهو إضافة المشتق إلى معموله.والأولى أنه مصدر كما في الظاهر ولكنه مؤول بالمشتق أي فَعل بمعنى مفعول، فهو من إضافة المصدر إلى فاعله. و(ربي) مضاف إليه. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى﴿ لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(الكهف: من الآية٢٦)،" و(غيب) مصدر بمعنى الغائب". يعني إضافة المصدر إلى مفعوله. و(السموات) مضاف إليه، وكأنه يريد تقدير معنى المصدر بالمشتق.

ومنه قوله تعالى﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾(الكهف: من الآية٣٠)،أي أجورهم، لأنهم ممن أحسن عملاً. أو أجر من أحسن ذكر من كذكر الذي. فهو إضافة المصدر إلى فاعله، والمضاف إليه الاسم الموصول من. ومنه قوله تعالى﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾(الكهف: من الآية٥١)،فـ (خلق) مصدر الفعل خَلَق ،وأضيف إلى مفعوله وهو السموات، و(أنفسِهم) أي: أنفس بعضهم بقرينة مشاهدة المخلوق خلق نفسه.وهو مضاف إليه.

ت-المشتقات:-ومن أنواع الإضافة إضافة الموصوف إلى معموله، وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف، ألا ترى أن قولك: ضاربُ زيدٍ أخفُ من قولك ضاربُ زيداً

وكذا الباقي، فهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ولا تجامع الإضافة تنويناً ولا نوناً تالية للإعراب مطلقاً ولا (ال) إلا نحو الضاربا زيد والضاربو زيد والضارب الرجل والضارب رأس الجاني والرجل الضارب غلامه. و مما ورد من ذلك في سورة الكهف :

**أ-إضافة اسم الفاعل إلى معموله**

كما في قوله تعالى﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً﴾(الكهف: من الآية٥١)،إذ نجد أن اسم الفاعل (متخذ) قد أضيف إلى معموله ، وهو نوع من الإضافة غير المحظة التي ذكرها ابن السراج (ت٣١٦هـ)وأبو علي. فاسم الفاعلِ دالُ على الحال أو الاستقبال، وتكون هذه الإضافةُ غير معرفة لأنها في معنى الانفصال إذ التنوينُ مراد.وقرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه (متخذاً المضلين...) بالتنوين والإضافة. على إعمال اسم الفاعل.

**ب- إضافة افعل التفضيل:** ومن الإضافة إضافة أفعل التفضيل إلى نحو ما يضاف إليه، في قوله تعالى﴿ وَكَانَ الْأِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾(الكهف: من الآية٥٤)،وقد وضع النحويون ضوابطَ لهذه الإضافة، قال الزمخشري: "وأفعلُ التفضيل يُضاف إلى نحو ما يُضاف إليه أي: تقول هو أفضل الرجلين، وأفضل القوم وتقول: هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، والمعنى: في هذا إثبات الفضل على الرجال رجلا رجلا اثنين اثنتين وجماعة جماعة، وله معنيان: أحدهما أن يراد أنه زائد عن المضاف إليهم في الخصلة: هو وهم فيها شركاء والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا يفضل فيه". " فقد سوغ النحويون في مثل هذه الآية إضافة التفضيل للفرد، بأنه مفرد معناه الجمع أي: أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال لصلتها واحد بعد واحد. فهو اسم مفرد موغل في العموم، ولذلك صحت إضافة اسم التفضيل إليه. وذكر أبو البقاء وجهين: أحدهما أن شيئاً هنا في معنى مجادل، لأن أفعل يضاف إلى ما هو بعض له، وتمييزه جدلاً، لا يقتضي أن يكون الأكثر جدلا وهذا من وضع العام موضع الخاص، والآخر: أن في الكلام محذوفاً تقديره: وكان جدل الإنسان أكثر شيء، ثم ميزه. النحويون حاولوا راشدين أن يعللوا ما جاء في الآية ليتماشى مع القواعد والضوابط والأصول النحوية التي وضعت في إضافة أفعل التفضيل إلى النكرة ، فالمضاف إليه هنا مفرد نكرة، ومعناه معنى الجمع، ومنزلته منزلة الجنس متعدد الإفراد، فلا تخرج الآية عن الشرط الذي يقتضي أن يكون أفعل بعضاً للمضاف إليه.

٢-الضمير المضاف، ومواضعه كثيرة في سورة الكهف، سواء كان الضمير المضاف (هاءً) أو (كافاً) أو (ياءً) أو (نوناً).

وحملت إضافة الضمير معاني عظيمة في السورة، كقوله تعالى في إضافته الهاء ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾(الكهف: من الآية١)، فأن في التعبير عن رسول الله ﷺ بالعبد مضافاً إلى الضمير العائد إلى الله تعالى من الإشارة إلى تعظيمه عليه الصلاة والسلام، وكذا تعظيمِ المُنّزل عليه، وفيه أيضا أشعارُ بأن شأن الرسول أن يكون عبداً للمرسلِ لا كما زعمت النصارى في حق عيسى عليه السلام.

ومما ورد في الضمير الهاء المضاف إليه، قوله تعالى﴿ إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ﴾(الكهف: من الآية٢١)، وحركة الضمير بالضم، لأن ضمير الغائب الذي قبله فتحة أو ضمة وبعده متحرك بضم الضمير، وتشيع حركته إلى أن تقارب الواو. و معنى إضافتهم إليهم ،اهتمامهم بشأنه والوقوف على حقيقة حاله. أما قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾(الكهف: من الآية٣١)، فهو بمنزلة من تحتها، لأن تحت جناتهم هو تحتٌ لهم، ووجه إيثار إضافة تحت إلى ضميرهم دون ضمير الجنات زيادة تقدير المعنى الذي أفادته لام الملك، فاجتمعَ في هذا الخبر عدة مفردات لمضمونه، وهي التأكيد مرتين، وذكر اسم الإشارة، ولام الملك، واسم الجهة المجرور بمن، وإضافة اسم الجهة إلى ضميرهم، والمقصود من ذلك التعريض بإغاضة المشركين لتتقرر بشارة المؤمنين ثم تقرر.

ومِن إضافة الكاف قوله تعالى:﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً﴾(الكهف: من الآية٤٨)، الإضافة إلى ضميره ﷺ من تربية المهابة، والجري على سنن الكبرياء وإظهار اللطف به عليه الصلاة والسلام مما لا يخفى. وهو أيضا تشريف وتعظيم للرسول الكريم ﷺ لكون الكاف يعود عليه. وعدل عن الإضمار إلى التعريف في قوله (على ربك) ولم يقل علينا، لتضمن الإضافة تنويهاً بشأن المضاف إليه بأن في هذا الغرض وما فيه من التهديد نصيباً من الانتصار للمخاطب، إذ كذبوه حين أنذرهم بالبعث. ومما ورد في إضافة الكاف وفيه تعظيمُ وتشريف للمخاطب لأن المضاف هو رب العزة قوله ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾(الكهف: من الآية٨٢)، وهو لموسى عليه السلام وقوله تعالى﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾(الكهف: من الآية٢٤)، وفيه جانبٌ كبيرٌ من الملاطفةِ في القول. ومما ورد من الضمير (الياء) في قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾(الكهف: من الآية٥٢)، ولا يخفى ما فيه من التهكُّمِ والسُّخرية بمن جعلوا لله شركاء، وجاء الكلامُ على زَعمهم والإضافةُ تكونُ بأدنى ملابسة. واختلفوا في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فقالوا: فيه هو لا معرب ولا مبني، ورد العُكبُري بأنه معرب تارةً ولا تظهر الحركة للثقل، ومبني تارةً، وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أن تكون حالة على الإعراب. وحكمه الكسر، إلا إذا كان آخره ألفاً أو ياءً متحركاً ما قبلها، أو واواً. أما الألف فلا يتغير إلا في لغة هذيل ، وياء الإضافة مفتوحة، إلا ما جاء عن نافع ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾(الأنعام: من الآية١٦٢)، وهو غريب وأما الياء فلا تخلو من أن يفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأشقين والمصطفَين، أو بكسرٍ كياء الجمع والواو.

ومن إضافة الضمير (نا) قوله تعالى﴿فَوَجَدَا عَبْداً مِنْ عِبَادِنَا﴾(الكهف: من الآية٦٥)، فقد أضاف لفظة العباد إلى ضمير الغائب العائد على الله تعالى، وفيه تعظيمٌ وتشريفٌ لهذا العبد.

**الافعال في سورة الكهف١**

**الفعل الماضي**

وهو" الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك". أو" ما دل على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي" . وعلامته مجردّاً البناء على الفتح، ويعلل سيبويه فتح آخره بأن فيه بعض المضارعة، ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جمعياً، تقول: هذا رجل ضرب محمداً ،كما تقول: هذا رجل ضارب محمداً، وتقول :إن فعل فعلت كما تقول: إن يفعل أفعل، ولذلك فارق الماضي السكون إلى الفتح ولم يعرب إعرابا كاملاً مثل المضارع ،لأن مضارعته ناقصة إذ لا تدخل عليه لام الابتداء . وشواهده في سورة الكهف مبيناً على الفتح في آيات كثيرة . ومنه قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾(الكهف: من الآية١)، فـ (انزل)" فعل ماض مبني على الفتح" .كذلك الفعل (منعَ) في قوله تعالى ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾(الكهف: من الآية٥٥)، والفعل (بلغَ) في قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾(الكهف: من الآية٩٣) .

" ويبنى الماضي على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة (التاء المتحركة ، نون النسوة ،(نا) الدالة على الفاعل )" . وشواهده كثيرة ، منها قوله تعالى ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذاً شَطَطاً﴾ (الكهف: من الآية١٤) ، فـ (قلنا)" فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع (نا)".

كذلك الفعل (اتبعتني ) في قوله تعالى ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي﴾(الكهف: من الآية٧٠) (٧٠)) ،لاتصاله بتاء الفاعل. والفعل (جئنا) في قوله تعالى ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾(الكهف: من الآية١٠٩) ، لاتصاله بالضمير (نا) الدال على الفاعل.

"ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة" . ومنه كثير في السورة . نحو قوله تعالى ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ (الكهف: من الآية١٠)،فـ (قالوا)" فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة". . والفعل (دعوهم) في قوله تعالى ﴿ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ ﴾(الكهف: من الآية٥٢)، و (عملوا) في قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾(الكهف: من الآية٣٠).

**الفعل المضارع**

"ما قرن به الحاضر من الأزمنة ويصلح للمستقبل ،إلا أن الحال أولى به من الاستقبال، فأن أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت فيه السين وسوف،ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والسين. وينصرف زمنه للمضي وذلك إذا سبقته (لم أو لما أو إذا أو قد )، أو مرفوعاً خبراً في باب كان وأخواتها. أي: الجملة الفعلية منه في محل رفع خبر كان. وهو معرب مرفوع بالضمة إذا لم يتصل به شيء. ويعلل سيبويه إعرابه وتسميته باسمه، بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه، وأيضا فأنك تلحق به لام الابتداء كما ألحقتها باسم الفاعل، وهي لا تدخل إلا على الأسماء،

ويمتنع دخولها على الأفعال الناصبة ،وبهذا كله استحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم.

ومواضع الفعل المضارع المرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة في سورة الكهف كثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾(الكهف: من الآية٥)، (تخرج)" فعل مضارع مرفوع بالضمة على آخره". والفعل (تجري) في قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَار﴾(الكهف: من الآية٣١) ، فهو" فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء" . و(يموج) في قوله ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْض﴾(الكهف: من الآية٩٩)،فهو مرفوع بالضمة.

والحالة الأخرى في المضارع هي الأفعال الخمسة ،و إلى ذلك أشار ابن مالك

وَاجعلْ لِنَحوِ يَفعَلانِ النُونا رَفْعَاً وَتَدْعِينَ وَتَسألونا

وَحَذفُها للنصب والجَزمِ سِمة كلَم تَكونِي لِترومِي مَظلَمَةُ

يتبين أن الأفعال الخمسة ،"كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء مخاطبة، وحكمها أن ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة بعد ألف الاثنين مفتوحة في باقي الصور" .

ومواضع الأفعال الخمسة المرفوعة بثبوت النون كثيرة في السورة، نحو قوله تعالى ﴿ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَات﴾(الكهف: من الآية٢) ،( يعملون)" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون" . والفعل (يعملون) في قوله ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾(الكهف: من الآية٧٩)، و (يحسنون) في قوله تعالى ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾(الكهف: من الآية١٠٤)، وينتصب المضارع إذا سبقته إحدى النواصب ، وهو ينصب إما لفظاً واما تقديراً واما محلاً إن كان مبنياً . وشواهده في السورة كثيرة منه قوله تعالى ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾ (الكهف: من الآية٢)، فـ (ينذر)" فعل مضارع منصوب بالفتحة" . واختلفوا في الناصب لمثل هذا الفعل ، فالبصريون يرون أن الفعل منصوب بأن مضمرة أو مقدرة ،لأن الفعل لا يعمل إلا في الأسماء ، والكوفيون يرون أن الناصب للفعل هو اللام، لأنها نابت عن كي الناصبة للفعل . وذهب السيرافي وابن كيسان إلى أن الفعل منصوب بأن المقدرة أو كي ، أما ثعلب فيرى انه منصوب بـ (اللام) لنيابتها عن (أن).

ويبدو أن ثعلباً حاول أن يجمع بين الرأيين في تعليل واحد. والمذهب الكوفي هو الظاهر لدلالة الاستقراء عليه، فقد جاءت مقارنة لنصب الفعل في كل ما ورد من استعمالاتها في الفصيح ،ولأن ذلك يخلصنا من القول بالتقدير.. وقيل إضمار (أن) جوازاً بعد لام كي ويجوز إظهارها ، "فأن وقعت بعد (اللام) لا النافية وجب إظهار إن من(لئلا) أو لا الزائدة، وذلك لكراهتهم اجتماع لام الجر لا لثقل اجتماع الأفعال" . وينصب المضارع بـ (لن ) نحو قوله تعالى ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً﴾(الكهف: من الآية٤٨) ،وينصب بـ (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون (المصدرية) ، وتقع في موقع المبتدأ والفاعل والمفعول والمضاف إليه والمفعول به . نحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ ﴾(الكهف: من الآية٢٠) ،(إن) حرف نصب، و(يظهروا) "مضارع منصوب بحذف النون".

ويجزم الفعل المضارع بالسكون إذا سُبق بإحدى الجوازم ، ومواضعه كثيرة في السورة ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾(الكهف: من الآية٢٨)، (لا) ناصبة جازمة، و (تعد)" فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة (الواو)". وقوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفاً﴾(الكهف: من الآية٥٣)، (لم) حرف جزم ، و(يجدوا)" فعل مضارع مجزوم بحذف النون" .

وقوله صالح﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً﴾(الكهف: من الآية١١٠)، (اللام) لام الأمر ، قال المبرد: " واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت، فإذا كان قبلها واو أو فاء فهي على حالها في الكسر، وقد يجوز إسكانها وهو أكثر على الألسن ،وإنما جاز ذلك لأن الواو والفاء لا ينفصلان، لأنه لا يتكلم بحرف واحد، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة كقولك من عَلِمَ علْم وفَخِذَ فَخْذ". و(يعملْ) مضارع مجزوم بالسكون " ، والعامل فيه اللام باتفاق النحويين. واختلف النحويون في علامة آخره ، فالكوفيون يرون أنه فعل معرب مجزوم ، ومذهب البصريين أنه مبني على السكون. وبناؤه على ما يحزم به مضارعه، فنحو ضرب مبني على السكون، ونحو اضربا مبني على حذف النون ، ونحو اغزُ مبني على حذف آخر الفعل . وعلامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته، نحو (أضربن وأخرجن)، فان دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

والأمرُ إن لم يَكُنْ للنون مَحلْ فيه هو اسم نَحوَ صِه وحَيْهل

وزمن فعل الأمر المستقبل في أكثر حالاته ، وقد يكون الزمن في الأمر للماضي إذا أريد في الأمر الخبر. أما شواهده في السورة فهي .

أ. ما جاء مبنياً على السكون .

ب. ما جاء مبنياً على حذف النون ، ﴿ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾(الكهف: من الآية١٦)، (فأووا) " فعل أمر مبني على حذف النون" .

ج. ما جاء مبنياً على حذف حرف العلة ، وهو موقع واحد حذف فيه الياء ﴿ آتِنَا غَدَاءَنَا﴾(الكهف: من الآية٦٢).

**الأفعال اللازمة والمتعدية**

**اللازم** : "ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه كقولك: قام وجلس واحمرَّ ودحرج ،فأن اتصل به جار ومجرور كقولك: جلست إليه كان الجار والمجرور في موضع نصب، كأنك قلت أتيته وعاشرته ". ويسمى القاصر أو غير المتجاوز،و يسميه الفراء غير المواقع ، وقالوا إن اللازم يعرف بأحد شيئين: معناه و صيغته، أما معناه فما دلَّ على سجية أو عرض أو لون أو نظافة أو دنس أو حلية أو عيب أو مطاوعة ، ومن ناحية الصيغ فيحكم على اللازم من خلال خمس صيغ، أحدها صيغة فَعُل، والثانية انفعل، والثالثة أفعل، والرابعة أفعال، والخامسة افعنلل . ولعل أهم شواهد اللازم هي :

**طلع** وذلك في قوله تعالى ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾(الكهف: من الآية١٧).

**غرب** في قوله ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾(الكهف: من الآية١٧)، وقد يتعدى بالحرف كقوله ﴿تغرب في عين حمئة ﴾(الكهف: من الآية (٨٦).
**كفر** . في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾(الكهف: من الآية٢٩)، ويتعدى بالباء كما في قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ﴾(فصلت: من الآية٤١)، ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾(المائدة: من الآية٥)..
**سجد** . في قوله ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾(الكهف: من الآية٥٠)..(٥٠ )) ومنه في القرآن الكريم ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾(صّ:٧٣)، و﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾(البقرة: من الآية٣٤).
**نقض** . في قوله ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾(الكهف: من الآية٧٧) .
**باد** . في قوله ﴿ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَداً﴾(الكهف: من الآية٣٥).
**نظر** . في قوله ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾(الكهف: من الآية١٩) ،ومنه في القران الكريم ﴿وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾(آل عمران: من الآية٧٧)، ﴿ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْض﴾(التوبة: من الآية١٢٧)، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْك﴾(يونس: من الآية٤٣) ، فيعدى بـ (إلى ).
**لَطُفَ** . في قوله ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾(الكهف: من الآية١٩).
**فَلَحَ** . في قوله ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً﴾(الكهف: من الآية٢٠)، ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾(طه: من الآية٦٤).
**حبط** . في قوله ﴿ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾(الكهف: من الآية١٠٥)، ومنه قوله ﴿ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾(المائدة: من الآية٥).
ومن صيغ الأفعال اللازمة (انفعل )، ومنه قوله تعالى ﴿فَانْطَلَقَا ﴾(الكهف: من الآية٧١)، فهو من الأفعال اللازمة.
**المتعدي** : "ما افتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص بحفظه" . ويسميه الفراء الواقع . وله علامتان: "أحدهما أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر مثل زيد ضربته عمرو، والأخرى أن يبني منه اسم مفعول تام مثل ضرب وشرب فنقول: مضروب ومشروب".والمتعدي على ضربين: متعد بنفسه، ومتعدي بحرف جر، والجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلها ،والمتعدي بنفسه على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول واحد، ومتعد إلى مفعولَين، ومتعدي إلي ثلاثة مفعولِين .واهم أسباب التعدية تثقيل الحشر (التضعيف) وحرف الجر. ويرى الدكتور مصطفى جواد أنَّ الأصل في الأفعال المتعدي، لأن الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي، وأن اللزوم عارض طارئ، وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل فَرِحَ يفرَحُ، والتي يغلب عليها اللزوم مثل (سهُل يسهُل)، حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرد . فقوله: يكثر ويغلب يدل على أنها يمكن أن تنتقل من اللزوم إلى التعدي بوساطة حرف الجر، أو تغير في صيغة الفعل :
ومن خصائص الفعل من حيث التعدي واللزوم في سورة الكهف ما يأتي :
١. تعدي الفعل بنفسه.

٢. التعدي بحرف الجر .
٣. المنصوب بنزع الخافض.
٤. ما اتصل بالمفعول به من حروف ليست للتعدية.
٥. التعدية بالهمزة .
٦. تغير صيغة الفعل .
٧. التضعيف.
٨. التضمين .
٩. حذف المفعول به ١٠ -ما انفردت به السورة من أفعال وصيغ.
١٠. الفعال متعدية تارة ولازمة تارة أخرى .
وسيأتي في تفصيل هذه النقاط.

١. **تعدي الفعل بنفسه** : ينصب الفعل مفعولا به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف الجر أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم. ولعل اهم مواضع الأفعال المتعدية بنفسها ما يأتي :

**بعث** – في قوله ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ ﴾(الكهف: من الآية١٢)، ومنه في القران الكريم ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلاً ﴾(يونس: من الآية٧٤).

**اعتزل** – في قوله ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾(الكهف: من الآية١٦)، ومنه ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُون﴾(مريم: من الآية٤٨)، ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾(مريم: من الآية٤٩).

**نسي** – في قوله ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾(الكهف: من الآية٦٣)، ومنه ﴿ وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾(يّس: من الآية٧٨)

**التعدي بحرف الجر :** يرى سيبويه أن التعدي بحرف الجر ينقاس في اللازم وفي المعتدي لواحد وقيل: سماعية مطلقاً. وهو إدخال حرف الجر المناسب للمعنى على الاسم الذي يُعَدُّ في الحكم لا في الاصطلاح مفعولا به معنويا للفعل اللازم، ليكون حرف الجر الأصلي مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي، فهي من الناحية المعنوية في حكم المفعول به لوقوع أثر الفعل عليها، وإن كانت لا تسمى في إصطلاح النحويين مفعولا به حقيقياً، ولا يجوز في الرأي الأنسب نصب شيء من توابعها ما دام حرف الجر الأصلي مذكوراً قبلها في الكلام . ولا يسمى متعدياً مطلقاً، وإنما يقال فيه: مقيداً، وأصل ما يصل بوساطة أن يلزم الوساطة، ألا أن تحذف العرب شيئاً فيحفظ .

ولعل أهم شواهده في السورة قوله تعالى﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا﴾(الكهف: من الآية١)، عدي (يجعل) بالام لا بـ (في)، "لأن العوج المعنوي يناسبه حرف الاختصاص لا حرف الظرفية، لأن الظرفية من علائق الأجسام، وأما معنى الاختصاص فَأَعَمُّ" . قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾(الكهف: من الآية٢١)،و"المعنى اطلعنا عليها" ، فعدي بحرف الجر على . وقد ورد في موضعين من القرآن الكريم أحدهما الآية، والآخر في قوله ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً ﴾(المائدة: من الآية١٠٧)،وهو متعد أيضا بـ (على).

قوله تعالى ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً﴾(الكهف: من الآية١٨)،وقد عدي بحرف الجر (على).
قوله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾ (الكهف:٦٨) ،تعدى (تصبر) بـ (على )، ومنه ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾(المزمل: من الآية١٠)،
قوله تعالى ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ﴾(الكهف: من الآية٧٥)، قيل اللام هنا للتعدية . ويجيء اللام بعد القول كثير في كتاب الله .
**نزع الخافض (نزع حرف الجر):** قد يحذف حرف الجر ويصل الفعل إلى مفعوله بنفسه وجوباً، وناصبه عند البصريين الفعل، فقولهم: منصوب بنزع الخافض أي عنده . وعند الكوفيين النزع هو الناصب وإسقاط حرف الجر توسعاً، "وهذا مقصور على السماع الوارد فيه نفسه دون استعمال آخر" . وقد أجمع النحويون على أن هنالك أفعالا في اللغة مسموعةً تتعدى بحرف الجر تارةً ،وبنفسها تارةً أخرى، "وهي مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، واشترطوا لصحة إسقاط الجار تعين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر، ووردت أفعال أخرى جرت هذا المجرى فعدّها بعضهم ضرورة ،ورآها الآخرون شاذةً لأنها وردت في النثر أيضا" . وواضح إن كثرتها لا تسمح بوصفها في صف الشاذ، لأن الشاذ ما جاء مفرداً وهذه متعددة.
ولعل أهم ما جاء في السورة من نزع الخافض : قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً﴾(الكهف: من الآية٧٤)،يقدر بعضهم الآية (لقد جئت بشيء)، فحذف الباء فنصب.وقد ورد هذا الفعل متعدياً في موضع آخر من السورة وهو قوله ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(الكهف: من الآية٤٨)،ومنه قوله ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى﴾(الأنعام: من الآية٩٤) ، ويبدو أن تقديرهم مفاده حمل الفعل على معناه وليس تضمينه معنى (أتيت) المتعدى بنفسه.
قوله تعالى ﴿ آتِنَا غَدَاءَنَا﴾(الكهف: من الآية٦٢)، ذكر الزجاج في باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر أن" آتنا ليس من الإعطاء، إنما هو من آتى الغداء وآتيته كجاء وأجأته"، و"المعنى: آتينا بغدائنا، فلما سقطت الباء زادوا ألفا في فعلت ".
قوله تعالى ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرا﴾(الكهف: من الآية٩٦)"،إذا لم تُطَوَّلَ أو تُمَد الألف أدخلت الباء في المنصوب كقوله (آتينا بغدائنا ) وكذلك أخذت الخطام و أخذت بالخطام، والمعنى: آيتوني بقطر أُفرغ عليه، ومنه ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾(مريم: من الآية٢٣)،المعنى والله أعلم: فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة" . فالمنصوب قطر على صيغة الفعل (آيتوني ) يكون منصوب بنزع الخافض وهو الباء.
**٢. ما اتصل بالمفعول به من حروف ليست للتعدية.** وأهم الشواهد في ذلك:
قال تعالى ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾(الكهف:٢٣)،
" اللام ليست التي يتعدى بها فعل القول إلى المخاطب، بل هي لام العلة أي: لا تقولن إني فاعل كذا لأجل شيء تعد به، فاللام بمنزلة في ".
قوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾(الكهف: من الآية٣١)،ذهب الفراء الى أن من لو ألقيت من (أساور) كانت نصباً، ولو ألقيت من (من ذهب) جاز نصبه

على بعض القبح. بدليل أن (من ) ليست للتعدية ويقوي كلام الفراء ما ذكره أبو البقاء من أن (من)زائدة في المفعول . ومنه ﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾(الإنسان: من الآية٢١)،وقوله ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً﴾(الحج: من الآية٢٣) .
قوله تعالى﴿ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾(الكهف: من الآية٤٥)،الباء في (به ) على رأي ألاكثرين سببية ،أي: بسبب الماء اختلط بعض النبات ببعض، وليست للتعدية ،وجاز أن تكون للتعدية.

٣. **التعدي بالهمزة :** المقرر في مظان النحو أن صيغة (أفعل) تأتي لأغراض ودلالات متعددة ،وقد بلغ بها أبو حيان عشرين ونيفاً اشهرها التعدية . قال ابن الحاجب :"وافعل للتعدية غالباً نحو أجلسته ". وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويعبر بها الفاعل مفعولاً، ولا تقتضي في الغالب تكراراً ولا تمهلاً، كقول الأعشى:

فإنْ جَزَعْنَا فإنَّ الشَّرَ أجْزَعَنَا وَإنْ صَبَرْنا فإنّا مَعْشرُ صُبُرُ .

فالفعل جزعنا لم يتعد إلى المفعول، واجزعنا تعدى إلى المفعول لوجود الهمزة. ونصَّ النحويون على أن صيغة (فعّل) تشارك صيغة (أفعل) في معنيين من معانيها هما: التعدية والمطاوعة .
وأهم مواضع التعدي بالهمزة في سورة الكهف قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾(الكهف: من الآية١) ، الفعل (انزل) تعدى بالهمزة ، لأن الفعل الثلاثي منه (نزل) يتعدى بالحرف وهو الباء، كما في قوله ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾(الشعراء:١٩٣)،وقوله ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾ (الصافات:١٧٧) .
قوله تعالى ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْض﴾(الكهف: من الآية٥١)،الفعل (شهد) يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، نقول: شهِد زيد المعركة و أشهَدتُه إياها. والتقدير: ما أشهدتهم فعلي والفعل في انه مفعول ثان وإن كان غير عين، مثل زيد ونحوه من الأسماء المختصة . ومنه﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾(الزخرف: من الآية١٩)،وقوله ﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾(المائدة: من الآية١١١).
قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾(الكهف: من الآية٥٩)،والأصل فيه اللزوم، ومنه ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلا نَاصِرَ لَهُمْ﴾(محمد: من الآية١٣)، وقوله ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى﴾(لنجم:٥٠)، وقوله ﴿ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾(الأنفال: من الآية٥٤).
قوله تعالى ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾(الكهف: من الآية٧٧)،أقامه تعدى بهمزة التعدية، والأصل فيه اللزوم، ومنه ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾(الروم:١٢)،فالفعل لازم ، وقوله ﴿وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾(الأعراف: من الآية١٧٠)،متعدي .
قوله تعالى ﴿فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾(الكهف:٨٥)،وقوله ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً﴾(الكهف:٨٩)، فالفعل (تبع) يتعدى إلي مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾(هود: من الآية٦٠)،لما بُني الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل. وقدر بعضهم الآية (فاتبع سببا سببا)، أو أتبع أمره

سببا، او أتبع ما هو عليه سببا ،على حذف المفعول ، فأحاط بالفعل أمران: أحدهما النقل بالهمزة، والآخر حذف المفعول للعلم به، أو ظهوره، أو لوجود ما يدل عليه.

**٦. التغيير في صيغة الفعل :** ولها دلالات كبيرة في مسألة تعدي الفعل ولزومه ، وصيغ الأفعال شغلت مساحةً واسعةً في كتب النحو والصرف، فوضعوا لها الضوابط والقرائن، وحُددت لها دلالاتها ومعانيها. ومن شواهد السورة ما يأتي .

قولها تعالى ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدىً﴾(الكهف: من الآية١٣)،فالفعل (زاد) تعدى إلى مفعولين، هما الضمير (هم) و(هدى) لأنه على (فعل)، فإذا رجع فعل إلى افتعل نقص من التعدي وتعدّى إلى مفعول واحد، كما في قوله تعالى ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾(الكهف: من الآية٢٥)،فـ (تسعا) مفعول به لـ ازدادوا ، "واصل الدال الأولى في (وازدادوا ) تاء الافتعال ، واصلة : وازتيدوا ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وابدل من التاء دالا لتكون في الجهر كالدال التي بعدها". و"قيل: هذا ضعيف، لأن زاد عندهم قد يتعدى إلى واحد، يقال: زدته كذا وازادوا كذا ووجه ذلك ظاهر"، وهذا الفعل يكون قاصراً مثل قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(الصافات:١٤٧)،ويكون متعد كقوله ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً ﴾(البقرة: من الآية١٠)،وتستعار الزيادة لقوة الوصف كما هنا.

قوله تعالى ﴿استطعما أهلها ﴾(الكهف:من الآية٧٧)، تعدى الفعل لأنه على صيغة (استفعل)، والسين من وسائل التعدية كما هو مقرر في علم النحو . وأصل صيغة استفعل أن تكون لطلب الفعل .

**٧- ما انمازت به السورة من أفعال وصيغ**

انمازت هذه السورة من بين سور القرآن الكريم بانفرادها بأفعال وصيغ للأفعال لم ترد في غيرها من سورة القران الكريم وهي :

قوله تعالى﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾(الكهف: من الآية٧٩) ،(أعيبها) فعل متعد انفردت به هذه السورة. جاء في اللسان: العاب والعيب والعيبة الوصمة ، قال سيبويه: أمالوا العاب تشبيها له بإلف رمى لأنها منقلبة عن ياء، وهو نادر والجمع أعياب وعيوب ، وعاب الشيء والحائط عيباً صار ذا عيب ، وعيبه وتعيبته نسبته إلى العيب ، وجعله ذا عيب يتعدى ولا يتعدى . وقوله (فأردت أن أعيبها) أي: أجعلها ذا عيب يعني: السفينة، قال: والمجاوز واللازم فيه واحد . قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ﴾(الكهف: من الآية٢٩)،الفعل (يشوي) متعد بنفسه، ولم يرد في القران ألا بصيغة الاسم في قوله تعالى ﴿نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾(المعارج:١٦).

ذكر في اللسان أن شوي يجوز أن يكون أصله شويه على التوفية ثم وقع البدل للمجانسة، لأن قبلها واو او ياء، وهما حرفا علة ، ولمشاكلة الهاء والياء، وقد يجوز أن يكون شوي على الحذف في الواحد والزيادة في الجمع، وشاه وجهه يشوه وقد شوهه الله عز وجل فهو يشوه.

قوله تعالى ﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾(الكهف: من الآية٣٤)، لم يرد إلا في موضعين من القران الكريم وكلاهما في سورة الكهف ، وهو متعد بنفسه ، والحور الرجوع عن الشيء والى الشيء، حار إلى الشيء وعنه ، والمحاورة المجاوبة، والتحاور التجاوب ، وهم يتحاورون أي: يتراجعون الكلام . والمحاورة مراجعه النطق

والكلام في المخاطبة ، ومنه حديث رسول الله ﷺ (ومن دعا رجلا بالكفر او قال عدو ا لله وليس كذلك ألا حار عليه)،ومنه قول لبيد:

وما المَرءُ إلا كالشِهابِ وَضَوئهِ يَحورُ رماداً بعد إذ هو ساطِعُ

قوله تعالى ﴿ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ﴾(الكهف: من الآية٧٧) ،(يضيفوهما) فعل متعد انفردت به سورة الكهف. قال الزمخشري: "يقال ضافه إذا كان ضيفاً، وحقيقته مال إليه من ضاف السهم عن الفرض.. وأضافهُ وضيفه أنزله وجعله ضيفه " . وورد بصيغة الاسم في قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾(الذريات:٢٤).

قوله تعالى ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾(الكهف: من الآية١٠٤)،لم يرد بصيغة المضارع إلا في هذا الموضع ، وإنما جاء يصيغ أخرى مثل الفعل الماضي في قوله تعالى ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾(الإسراء: من الآية٧). وبصيغة المدح ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾(النساء: من الآية٦٩)،والمصدر في قوله ﴿ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾(الرعد: من الآية٢٩) ، والمشتق في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾(يوسف: من الآية٩٠)، والفعل متعد ، جاء في اللسان ، نقول: قد حَسُنَ الشيء وحَسنَ الشيء ويُحسن الشيء أي: يعلمهُ.

قوله تعالى ﴿فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾(الكهف: من الآية٤٧)،وقوله ﴿ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾(الكهف: من الآية٤٩)،ولم يرد إلا في هذين الموضعين ،" والمغادرة الترك، ومنه الغدر لأنه ترك الوفاء، ومنه الغدير لترك الماء فيه" . والفعل متعد ، نقول: غادرت الشيء مغادرة وغدارا. ومنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وددتُ أني غودرت مع أصحابِ نحض الجبل) . أي: سفح الجبل.

قوله تعالى ﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ﴾(الكهف: من الآية٣٢)،يقال حفوه : إذا أطافوا به وحففته بهم أي: جعلتهم حافين حوله ، وهو متعد إلى مفعول واحد فتزيد الباء مفعولا ثانياً، كقولك: غشيه وغشيته به. ومنه حديث رسول الله ﷺ: (فيحفونهم بأجنِحَتِهم .. ) أي: يطفون بهم ، ولم يرد إلا في هذا الموضع من القران الكريم.

قوله تعالى ﴿ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَداً﴾(الكهف: من الآية٣٥) ،(تبيد)فعل لازم لم يرد إلا في هذا الموضع ، "وباد يبيد بيدا إذا هلك ، وبادت الشمس بيوداً غربت" . ومنه حديث رسول الله ﷺ (نحن الخالدات فلا نبيد ..) أي: لا نهلك . وقول عمرو بن أبى ربيعه:

فلئن باد أهله لَبِما كان يُوَهُل

قوله تعالى﴿ فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾(الكهف: من الآية١٩) ،(يتلطف) لم يرد ألا في هذا الموضع، وهو فعل لازم ،نقول: لطف به والتلطف في العمل الرفق فيه واللطف للأمر الترفق له .

قوله تعالى ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾(الكهف: من الآية٩٩)،الفعل (يموج) لم يرد إلا في هذا الموضع وقد تعدى بـ (في). جاء في اللسان" ماج البحر موجاً وموجاناً وموؤجاً ، تموج اضطربت أمواجه.."

**الأفعال الناصبة لمفعولين ليس اصلها متبدأ و خبراً**

**١- أتى** : يستعمل لازماً ومتعدياً ." نقول: أتى الرجل بمعنى جاء، وأتيته وأتينا وآتينا أعطينا ، وقيل:جازينا ، فان كان آتينا أعطينا فهو أفعلنا، وان كان جازينا فهو فاعلنا". أما شواهده في السورة ، فقد ورد لازما في قوله ﴿ لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾(الكهف: من الآية١٥). ومتعديا إلى مفعول واحد في قوله ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(الكهف: من الآية٣٣)،وقوله ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ﴾(الكهف: من الآية٤٠)،وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾(الكهف: من الآية٧٧)،ومتعديا إلى مفعولين في قوله ﴿ قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا ﴾(الكهف: من الآية٦٢)،وقوله ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً﴾(الكهف: من الآية٨٤).

**٢- أتبع** : "أصله تبع ، فعل يتعدى إلى واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر" . وتعدى إلى مفعول واحد في قوله تعالى ﴿ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾(الكهف: من الآية٢٨)،وقوله ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ﴾(الكهف: من الآية٦٦)،وقوله ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْأَلْنِي﴾(الكهف: من الآية٧٠)، ومتعديا إلى مفعولين ﴿فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾(الكهف:٨٥) ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً﴾(الكهف:٨٩، ٩٢)، وقد حذف المفعول الثاني، و"التقدير: سببا سببا إن أمره سببا "

**٣- بلغ:** وقد ورد في ثلاثة مواقع جاء فيها متعديا إلى مفعول واحد . والظاهر أن تعديته إلى مفعولين يتم بالهمزة أو بالتضعيف، والشواهد هي قوله تعالى ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾(الكهف: من الآية٧٦)، (عذرا) مفعول به لـ (بلغتَ) ،وقوله ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾(الكهف: من الآية٨٦)، وقوله ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ ﴾(الكهف: من الآية٩٠)،فقوله (مغرب) و (مطلع) وقعا مفعولين للفعل (بلغ) .

**٤- زاد :** يتعدى لمفعولين ثانيهما غير الأول، مثل أعطى وأخواتها، ويأتي لازما تقول: زاد المال فهو لازم، وزدت زيداً خيراً فهذا تعدى إلى مفعولين، ويحذف أحد مفعوليه اختصاراً، نقول: زدت زيداً ولا تذكر ما زدته. وقد ورد في موضعين: أحدهما متعد إلى مفعولين في قوله تعالى ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدىً﴾(الكهف: من الآية١٣)،فالضمير في (وزدناهم) المفعول الأول، و (هدى) المفعول الثاني ، أما قوله ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾(الكهف: من الآية٢٥)،فـ"(تسعا) مفعول به " والفعل ازداد يقتضي مفعولا واحد.

**٥- سأل** : يتعدى إلى مفعولين والى واحد، وتعديته بنفسه أو بالحرف كما دلت على ذلك شواهد التنزيل الحكيم ، وموضعه في السورة قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ﴾ (الكهف: من الآية١٩)،يجوز أن يكون (بينهم) هو مفعول سأل إذا حمل على الاسمية وقوله تعالى ﴿فلا تسألني عن شئ﴾ (الكهف:من الآية٧٠) تعدى بـ (عن). وكذلك قوله ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصَاحِبْنِي﴾(الكهف: من الآية٧٦)،وقوله ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾(الكهف: من الآية٨٣)،والكاف مفعول سأل، وقد تعدى بنفسه .

**٦- شهد** : يدل على أمرين: أحدهما الحضور أو المشاهدة بالبصر أو البصيرة ، والثاني بمعنى علمت، وتستعمل بمعنى القسم وغيره. والشاهد في السورة ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾الكهف: من الآية٥١)، تعدى لمفعولين لأنه نقل بالهمزة.

**الافعال في سورة الكهف٢**

**((أفعال المدح والذم)) أو باب نعم وبئس**

هو "كل ما وضع لإنشاء مدح أو ذم" . وشواهد هذا الباب قوله تعالى ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾ (الكهف: من الآية٢٩)،وقوله﴿نِعْمَ الثَّوَاب﴾(الكهف: من الآية٣١)، وقوله ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(الكهف: من الآية٥٠).

وتفصيل الآيات يشتمل على الجوانب الآتية ، **الأول:** ما يخص أصلهما: فقد أورد الأنباري الخلاف في ذلك فهما عند البصريين والكسائي ، فعلان بدليل قوله ﷺ: (فبها ونعمت )، وعند باقي الكوفيين اسمان بدليل : ماهي بنعم الولد ،وانتصر لرأي البصريين والكسائي . ونَصَّ على ذلك ابن الشجري، الذي أورد دليلاً لم يذكره الأنباري يشهد بانتفاء الاسمية ورسوخ الفعلية فيهما، وهو أن من ادعى أنهما اسمان لزمه أن يوضح العلة في فتحهما، والثانية أنهما رافعان ناصبان يرفعان المعارف وينصبان النكرات . وعليه فإن بئس فعل لإنشاء الذم لا ينصرف، وقُرئ بالهمز وتركه.

**الثاني :** فيما يخص دلالتهما الزمنية: مع أن كلاً منها يعرب فعلا ماضياً، فإنه متجرد من دلالته الزمنية ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية يقصد منها إنشاء المدح العام أو الذم العام، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض، فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء المحض غير الطلبي لا دلالة فيه على زمن مطلقاً . غير محتاجة إلى التصرف،"للزومها اسلوبا واحدا في التعبير،ولأنها تدل على الحدث المتطلب الزمان ،حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة، فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان" .

**الثالث :** فيما يخص عملها : ففي الآيتين رفعت فاعلا معرفاً بـ (أل) الجنسية وحذف المخصوص بالذم أو المدح، فـ (التراب ) فاعل بئس مرفوع بالضمة، وهو معرف بآل الجنسية أو العهدية ، وإنما كان فاعل نعم وبئس جنسا معرفاً بـ (اللام) لثلاثة أوجه:

أولهما : إن نعم لما كانت للمدح العام جعل فاعلها مطابقاً لمعناها، والثاني إن الجنس يذكر تنبيها على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه، والثالث إن الجنس ذُكر للأعلام بأن كل فضيلة وكل رذيلة اقترفت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذم. لذا يرى علماء النحو أن الجنسية تفيد الاستغراق، أي: شمول الجنس، فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً ،فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس فيشمله المدح والذم، والغرض من ذلك هو المبالغة لإثبات المدح أو

الذم، وقد تأتي على سبيل المجاز. أما المخصوص بالذم فمحذوف دل عليه ما قبله، والتقدير:" بئس الشراب ذلك الماء". قال الزمخشري : " وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما للمخاطب" . ويصدق ما ذكر سابقاً على قوله ﴿ نِعْمَ الثَّوَابُ ﴾ (الكهف: من الآية٣١)،فـ(نِعمَ) فعل ماض لإنشاء المدح مبني على الفتح، و(الشراب) فاعله معرف بالـ الجنسية أو العهدية ،والمخصوص بالمدح محذوف لدلالة ما تقدم عليه،و" التقدير: نعم الثواب الجنات الموصوفة ".

ومما جاء فيها الفاعل مستتراً مفسراً بتمييز، في قوله تعالى ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(الكهف: من الآية٥٠)،"الفاعل ضمير مستتر يفسره هو" ، والتقدير:" بئس الاتخاذ للظالمين، أو بئس الشيطان، أو بئس الشيطان وذريته، ". وقد يكون "بئس لإبليس وحده، والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء "، و(للظالمين) "متعلق بمحذوف حال". "وإظهار الظالمين في موضع الإضمار للتشهير بهم، ولِما في الاسم الظاهر ممن معنى الظلم الذي هو ذم لهم" ،" وللإيذان بكمال السخط عليهم".

و(بدلاً )" تمييز مفسر للفاعل المحذوف لقصد الاستغناء عنه بالتمييز على طريقة الإجمال ثم التفصيل". وقد فصل بينه وبين بئس بالجار والمجرور ، وذلك جائز.

**الرابع :** ما صلح من الأفعال في هذا الباب: من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوي الخاص، أو الذم به على حسب دلالته الأصلية. فضلاً عن مادة التعجب في حالتي المدح والذم. فيجري الفعل مجرى نعم وبئس من حيث الجمود وإنشاء المدح والذم، وكذلك من حيث الفاعل والمخصوص. إلا أن النحويين فرقوا بين فاعله الظاهر وفاعل نعم وبئس بأمرين: أحدهما جواز خلوه من أل، والآخر جواز أن يجر بكسرة باء زائدة تشبيها له بـ(أفعل به) في التعجب.

والشواهد في ذلك ما يأتي :

قوله تعالى ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾(الكهف: من الآية٢٩)،"فالأصل في ساء سوأ بالفتح، فحول إلى فعل بالضم، فصار قاصراً ثم ضُمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بإحكام نعم وبئس" . والفاعل ضمير مستتر ، "يعود على النار" . ومرتفقاً تمييز، أي: ساء وقبح متفقها.

قوله تعالى ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً﴾(الكهف: من الآية٣١)،وحكمها كسابقتها، والمخصوص بالمدح محذوف والتقدير: وحسنت الجنة مرتفقا . فأنث الفعل على معنى الجنة ، ولو ذكر بتذكير المرتفق

كان صواباً كما ﴿ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾(آل عمران: من الآية١٢)، و ﴿وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾(إبراهيم: من الآية٢٩)،و ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾(الحج: من الآية٧٢) . فالفاعل إذا كان مؤنثا كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيرا، تقول: نعم المرأة هند، وإن شئت نعمت المرأة هند ،فمن ألّحق العلامة قال: هذا فعل كسائر الأفعال، ومن لم يلحقها أراد معنى الجنس فغلب عنده التذكير." لأن الفاعل جنس، والجنس مذكر فغلب المعنى، كما قالوا: ما قام ألا هند أي: ما قام أحد ألا هند" .

قوله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾(الكهف: من الآية٥)،الفعل كبر على وزن فَعُل موضوعاً على الضم كظرف أو محمولا إليه من فَعَل ، وذهب الأخفش والمبرد إلى إلحاقة بباب التعجب، فالفاعل هنا يرجع إلى قوله (اتخذ) ..الخ.. بتأويل المقالة . واستحسن الدكتور خليل إبراهيم ذلك لوروده كثيراً في القرآن الكريم .

و"أصله الإخبار عن الشيء بضخامة جسم، ويستعمل مجازا في الشدة والقوة في وصف من الصفات المحمودة والمذمومة على وجه الاستعارة، وهو هنا مستعمل في التعجب من كبر هذه الكلمة في الشناعة بقرينة المقام، ودل على قصد التعجب منها انتصاب كلمة على التمييز، إذ لا يحتمل التمييز هنا معنى يشير أنه تمييز لنسبة التعجب" . ولا يستبعد الباحث هذا الرأي، ألا أن المعنى في كبر هنا إلحاق الذم بما تفوهوا به في مقالتهم ،فالفعل على معناه الأصلي في التعجب إلا أنه حُمل على معنى الذم تماشياً مع سياق الآية، لذا أدرجناه ضمن هذا الباب .

"وهذا ما ذهب إليه الفارسي واكثر النحويين ". وفي صيغة هذا الفعل ذكر الشنقيطي أن لفظ (كَبُرَ )إذا أريد بها غير أكبر في السن فهي مضمومة الياء في الماضي والمضارع كقوله ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾(الكهف: من الآية٥)،وقوله ﴿كَبُرَ مَقْتاً ﴾(الصف: من الآية٣)،وقوله ﴿أَوْ خَلْقاً مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾(الاسراء: من الآية٥١)،ونحو ذلك، وإن كان المراد بها أكبر في السن فهي مكسورة الباء في الماضي ومفتوحتها في المضارع على القياس .

أما التوجيه الإعرابي لها فمن نصب كلمةً ، أضمر في (كبرت) كبرت تلك الكلمة كلمة.

فهي منصوبة على البيان ،أو" على التفسير أو التمييز" ،" على حد نصب قوله تعالى ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾(الكهف: من الآية٢٩)" . قال الواحدي: "ومعنى التمييز أنك إذا قلت: كبرت المقالة أو الكلمة جاز أن يتوهم أنها كبرت كذبا، فلما قلت: كلمة ميزتها من محتملاتها، فانتصبت على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة

فحصل فيه الإضمار". أو تكون منصوبة على الحال كما أن مقتا في قوله ﴿كَبُرَ مَقْتاً ﴾(الصف: من الآية٣)حال. وجوز أبو حيان أن تكون صفةً لمحذوف وهو المخصوص بالذم، أي: كبرت كلمة خارجة من أفواههم . إذ جاز هنا حذفها وبقاء صفتها. وهي في النصب مثل قول الشاعر

وَلَقَد عَلِمتِ إذا العِشارُ تَرَوّحت هَدَج الرِئال تَكُبُّهنَّ شَمالا

والفاعل في كبرت إما" ضمير المقالة المدلول عليها بقالوا، أو ضمير مبهم مفسر بما بعده من النكرة المنصوبة كضمير بئس رجلاً ".

**((التعجب))**

ذكر ابن فارس بأنه" تفضيل الشيء على أضرابه بوصف ". ويرى ابن الضائع بأنه استعظام خرج فيها التعجب منه من نظائره، نحو أحسن زيدا وأحسن به، استعظمت حسنه على أحسن غيره. وعند الزمخشري "تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأن التعجب لا يكون إلا من شيء عن نظائره أو شكله" . والشاهد في السورة قوله تعالى ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾(الكهف: من الآية٢٦)." الهمزة في أبصر وأسمع للصيرورة لا للتعدية، أي: صار ذا بصر وصار ذا سمع" . واختلفوا في صيغة الفعل، فالفراء والزمخشري وابن خروف يرون أنه أمر لفظا ومعنى . وحُكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة، وهذا ضعيف . ويرى أبو علي الفارسي أنه ليس بموضع الأمر وليس فيه ضمير المخاطب، وإنما جاء في موضع الإخبار، كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء كذلك وقع لفظ الأمر موقع الخبر . فالفعل حذف منه الإعراب، لأنه" على لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب"، أو "بمعنى الخبر" . و"الباء في (بهم) مزيدة في الفاعل إصلاحا للفظ ،أو يكون الفاعل ضمير المصدر أو ضمير المخاطب، أي: أوقع أيها المخاطب".

ولا يجوز حذف الياء لئلا يبطل معنى التعجب، ويجوز حذفها في ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(الإسراء: من الآية٩٦). و"الهاء مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع، فهو مجرورة اللفظ مرفوع المحل" . أما من يرى أن الفعل حقيقي، فإن فاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، واختلفوا في عود الضمير ، فقالوا: في مثل أحسن بزيد أن الضمير يعود على الحسن المدلول عليه بأحسن كأنه قيل:احسن يا حسن بزيد أي: الزمه ودم به، وقال آخرون: يعود للمخاطب والتزم إفراده وتذكيره، لأنه جرى مجرى المثل. فالضمير إما للبصر المدلول عليه بـ (ابصر ) وإما للمخاطب. والهاء في محل جر.

والكلام يجري على (اسمع). وتقدير الآية: ما أبصره وأسمعه، كما تقول: ما أكرمه، وذلك إن العرب تقول، يا أمَة الله أكرم بزيد ، لهذا معنى ما أكرمه، ولو كان يأمرها أن تفعل لقال: اكرمي زيداً .

**((أفعل التفضيل ))**

"يجئ لتفضيل الفاعل من دون المفعول من تلاثي غير مزيد فيه ليمكن بناء أفعل منه"." فيدل على شيئين اشتركا في معنى وزاد أحدهما على الآخر" . وتفصيله في ضوء الشواهد الواردة في السورة يشتمل على الجوانب الآتية:

**الأول :** فيما يخص أنواعه

١. المجرد من أل والإضافة : وله حكمان: أحدهما أن يكون مفردا مذكرا دائماً، والآخر أن يؤتي بعده بمن جاره للمفعول. وذلك في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾(الكهف: من الآية١٥)،وقوله ﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَداً﴾(الكهف: من الآية٢٤)،وقوله ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْهَا مُنْقَلَباً﴾(الكهف: من الآية٣٦)،و﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾(الكهف: من الآية٣٩)، و﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ ﴾(الكهف: من الآية٤٠) ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآياتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾(الكهف: من الآية٥٧) ،﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً﴾(الكهف: من الآية٨١) ،﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾(الكهف: من الآية٤٤) ،﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾(الكهف: من الآية٩٥) ،﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾(الكهف: من الآية٧)،ويجوز حذف (من) والمفضل عليه بشرط وجود دليل يدل عليها، وأكثر مواقع حذفها حيث تكون أفعل خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ، أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ، أو مفعولاً ثالثا لأفعال تنصب ثلاثة مفاعيل . والشاهد هنا قوله تعالى ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾(الكهف: من الآية٣٤)،فحذف من والمفضل عليه لوجود ما يدل عليهما، والتقدير: (وأعز منك نفرا..)،" فاستغنى بتقديرها عن ذكرها ". وموقع أفعل التفضيل معطوف على الخبر في قوله (أكثر) فيأخذ حكمه ، و (مالا) و (نفرا) تمييز أفعل التفضيل. "والتمييز هنا بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز نحو قولنا : زيد أكثر منك علما ، اصله : زيد كثُر علمه ". ومما وقع خبراً وحذف من والمفضل عليه قوله ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾(الكهف: من

الآيــة٤٤)،وقولــه ﴿قَــالَ مَــا مَكَّنِّــي فِيــهِ رَبِّــي خَيْــرٌ فَــأَعِينُونِي بِقُــوَّة﴾(الكهــف: مــن الآيــة٩٥)،وقولــه ﴿لِنَبْلُــوَهُمْ أَيُّهُــمْ أَحْسَــنُ عَمَــلاً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٧)،"أي: أحســن عمــلا ممــن لــيس أحسن عملا" .

٢. المعــرف بــ أل : ولــه حكمــان: أحــدهما أن يكــون مطابقــا لموصــوفه، والآخــر ألا يــؤتى معــه بمــن . والشــاهد قولــه تعــالى ﴿قُــلْ هَــلْ نُنَبِّــئُكُمْ بِالْأَخْسَــرِينَ أَعْمَــالاً﴾(الكهــف:١٠٣)،فانــه "لمــا أدخــل الألــف واللام والنــون فــي الأخســرين لــم يوصــل إلــى الإضــافة، وكــان الأعمــال مــن الأخســرين فلــذلك نصــب" . وقيــل "هــذا بــاب الأفعــال والفعلــى مثــل الأفضــل والفضــلى، وإذا جــاء معهــا مفســر كــان لــلأول وللأخــر، ألا تــرى انــك تقــول: مــررت برجــل حســن وجهًــا، فيكــون الحســن للرجــل والوجــه، كــذلك أكبــر عقــلاً ومــا أشــبه، قــال :وإنمــا جــاز فــي الأخســرين، لأنــه رده إلــى الأفعــل والأفعلــة، وســمع قــولهم الأولات دخــولا والآخــرات خروجــاً، فصــار الأول والثــاني كســائر البــاب وعلــى هــذا قيــاس" . وانتصــب أعمــالا علــى التمييــز،" وجمــع لأن أعمــالهم فــي الضــلال مختلفــة وليســوا مشــتركين فــي عمل واحد" . "فالجمع لاختلاف الأنواع".

٣. المضــاف ، وقــد ورد مضــافاً إلــى نكــرة فــي قولــه تعــالى ﴿ وَكَــانَ ألإنســان أَكْثَــرَ شَــيْءٍ جَــدَلاً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٥٤)، ويلزمــه أمــران: التــذكير والتوحيــد، كمــا يلزمــان المجــرد لاســتوائهما فــي التنكيــر، ويلــزم فــي المضــاف إليــه أن يطــابق، وتقــدير الآيــة: أكثــر الأشــياء التــي يتــأتى منهــا الجــدال، فوضــع شــيء موضــع الأشــياء . و"المعنــى: إن جــدل الإنســان أكثــر مــن جــدل كــل مجــادل ". فالإنســان أكثــر جــدلا مــن كــل مــا يجــادل مــن ملائكــة وجــن وغيــر ذلــك.ويرى ابــن عاشــورأن اســم التفضــيل هنــا مســلوب المفاضــلة مثــل قولــه﴿قَــالَ رَبِّ السِّــجْنُ أَحَــبُّ إِلَــيَّ مِمَّــا يَــدْعُونَنِي إِلَيْــهِ﴾(يوســف:من الآيــة٣٣)، وإنمــا أتــى بصــيغته لقصــد المبالغــة فــي شــدة جــدل الإنســان وجنوحــه إلــى المــاراة والنــزاع حتــى فيمــا تــرك الجــدال فــي شــأنه، والمعنــى: وكــان الإنســان كثيــراً مــن جهــة الجــدل، ولا يحســن أن يحمــل التفضــيل فــي الآيــة علــى بابــه،بأن يــراد أن الإنســان أكثــر جدلاً من الشياطين.

ويبــدو أن ابــن عاشــور ، علــى وجاهــة رأيــه ، قــد خــالف رأي أكثــر المفســرين فــي اســتبعاده وتأكيــده معنــى المبالغــة ، فضــلاً عمــا مــا

ذكره علماء التفسير من أنَّ الآية نزلت في النضر بن الحارث، فيناسب مجيء التفضيل هنا ليدل على أنه أكثر جدلا من غيره، فالآية تحمل على ذلك الشخص وليس على الإنسان بصورة عامة.

**الثاني :** فيما يخص التوجيه الإعرابي .

في قوله تعالى ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾(الكهف: من الآية٧) ،( أحسن) خبر أي، أو خبر مبتدأ محذوف إي: هو أحسن، و(أي) في موضع نصب بدلا من الضمير في (نبلوهم) ، و(عملا)" تمييز" .

قوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاما﴾(الكهف: من الآية١٩) ،( أزكى) خبر لابتداء، و(طعاماً) منصوب على التمييز .

قوله تعالى ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾(الكهف: من الآية٤٤) ،(هو) مبتدأ خبره خير، (وثواباً) منصوب على التمييز، و(خير) معطوف على الأول، و(عقبا) تمييز.

قوله تعالى ﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَداً﴾(الكهف: من الآية٢٤)،أفعل التفضيل مجرور باللام وقد منع من الصرف . و(رشدا) منصوب على التمييز . ويجوز أن يكون" منصوباً على أنه مفعول مطلق بين نوع فعل (أن يهدني)، لأن الرشد نوع من الهداية" .

قوله تعالى﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ (الكهف:١٠٣)، (الآخرين) مجرور بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، و (أعمالا) "منصوب على التمييز " . كأنه لما كانت أعمالهم مختلفة كثيرة، نبَه عن ذلك بقوله (أعمالا)، ولو قال (عملا) كان السامع لا يبعد في ذهنه أن خسرهم كان لجنس واحد من أجناس المعصية، أو لعمل واحد من الأعمال الذميمة، كقول الشاعر.

فَلَم أرَ مِثلَ الحَيِ حَيّا مُصَبَّحاً  وَلا مِثلَنا يَومَ الِتقينا فَوارِسا

فقوله: فوارس جمعه حتى يكون تنبيها وإيذانا للكثرة. ويرى سيبويه أن (أعمالا) شبه بالمفعول به . ومنهم من جعله مفعولا به . وأنكره ابن خروف بقوله: إن ذلك لا يستقيم صناعة، لأن خسر لا يتعدى، ووافقه الصفار في ذلك . ثم يأتي ابن هشام ليقرر أن (أعمالا) ليس مفعولا به، لأن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، ونص على أنه تمييز. ويبدو أن ابن هشام قد عول على المعنى وصحة استقامة الشكل ومراعاة المقام والسياق، وربطها بالضوابط النحوية الموضوعة لهذا الغرض ، فيكون كلامه هو الأولى بالصواب.

**الثالث :** ما عري عن التفضيل ، فقد يرد (افعل) التفضيل عاريًا من معناه فيتضمن حينئذ معنى اسم الفاعل ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾(الكهف: من الآية١٩)،قال الزجاج:

"ويجوز وهو الأجود عندي أنه إخبار عن الله، أخبرهم بطول لبثهم، وأعلم أنه أعلمُ بذلك ، وكان هذا أبلغ في الآية فيهم أن يكون الصحيح أنهم قد لبثوا هذا العدد كله ". فالآية في سياق الخبر وليس فيها معنى التفضيل.

قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا﴾(الكهف: من الآية٢٦)،"إنكار عليهم من بعضهم وان الله اعلم بمدة لبثهم". قوله تعالى ﴿ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ﴾(الكهف: من الآية٢١)،أي: عالم بكم ، وإنما يعرى في حالة تجرده من أل وإضافته إلى النكرة، ولم يوصل بمن التفضيل . ويلحظ مجيء ذلك في الألفاظ الخاصة بالإخبار عن الله عز وجل، فتكون بمنأى عن التفضيل، وقد تؤول بالمشتق .

**كان وأخواتها**

سمى سيبوبه هذا الباب "باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلي المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ". وذكر فيه كان وصار وما دام وليس وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يُستغنى عن الخبر . ولم يختلفوا على كونها أفعالا إلا في ليس، إذ عَدَّها قسم منهم من الحروف. أما دلالة كان فانقسم فيها النحويون على قسمين: الأول رأي الجمهور بأنها دالة على الحدث واختاره السيوطي ، والآخر أنها لا تدل على الحدث لذا سميت ناقصة، وهو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي وابن جني والشلوبين وغيرهم، وعقب الدكتور حسام النعيمي على آراء الفريقين بأن تجعل للاصطلاح معنيين، فعند من يذهب إلى عدم الحدث فيها نقص بهذا المعنى، وعند القائلين بالحدث نقص بمعنى احتياجها إلى المنصوب، لأنها لا تتم كلاما إلا به . فهو لا ينتصر لأحد هذه الآراء أما ما ورد منها في السورة فـ (كان ، اصبح ، لا ابرح).

١) **كان** : ومنه قوله تعالى﴿ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾(الكهف: من الآية٩)،فاسمها ضمير الجماعة (الواو) و(عجبا) خبرها ، وهذا على رأي البصريين إذ يجعلونها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها شبيه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول .وجوز السمين أن يكون (عجبا) خبراً ثانيا و (من آياتنا) خبراً أول، أو يكون حالا من الضمير المستتر في(من آياتنا) لوقوعه خبراً واحداً، وإن كان صفة في المعنى لجماعة، لأن اصله المصدر، والثالث صفه لمحذوف تقديره: آية عجبا، والرابع على حذف مضاف أي: آيه ذات عجب . أما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء، فيذهبون إلى أن (كان) يليها فاعل مرفوع وحال منصوب. فيكون (الواو) فاعلاً

و(عجباً) حالاً من الفاعل ، وهذا ما دفع بعض المحدثين إلى القول بإلغاء كان وأخواتها وإلحاقه بالحال وجعلها تامة كبقية الأفعال. ورد الدكتور مصطفى جواد هذا القول ولم يلتفت اله . أما الدكتور حسام النعيمي فذكر إن" مذهب الكوفيين أولى في المعنى، ومذهب البصريين أولى من حيث القياس وقواعد الإعراب" . وبعد تتبع الشواهد في السورة ينتهي الباحث إلى أن اسمها وخبرها قد اختصا بما يأتي :

١. وقوع اسمها ضميراً وخبرها اسما ظاهرا، نحو قوله تعالى ﴿ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾(الكهف: من الآية٩)، وقوله ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً﴾(الكهف: من الآية٥١)،ف(التاء) ضمير متصل في محل رفع اسم كان . و"قرأ أبو جعفر والحسن والجحدري (كنت) بالفتح". فهي مبنية على الفتح في محل رفع، و(متخذ) خبر كان .

٢. وقوع اسمها وخبرها اسمين ظاهرين في قوله تعالى ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾(الكهف: من الآية٢٨)،ف"(أمره) اسمها و (فرطا) خبرها" .

وقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾(الكهف: من الآية٨٠)، هذه قراءة المصحف، (أبواه)اسم كان مرفوع بالألف و(مؤمنين) خبرها منصوب بالياء، لأنه مثنى. و"لفظ أبواه بالتثنية للتغليب، يريد أباه وأمه فغلب المذكر وهو شائع" . "ومثله القمران والعمران" . وقرأ أبو سعيد الخدري والجحدري( مؤمنان). قال أبو الفتح :"يجوز في الرفع هنا تقديران: أحدهما أن يكون اسم كان ضمير الغلام، أي: فكان هو أبواه مؤمنان، والجملة بعده خبر كان، والأخر أن يكون اسم كان مضمراً فيها وهو ضمير الشأن والحديث ،أي: فكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان، والجملة بعده خبر كان على ما مضى، إلا أنه في هذا الوجه الثاني لا ضمير عائد على اسم كان، لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى خبر عائد عليه منها ومن حيث هو الجملة في المعنى".

ومثله قوله ﷺ (كلُ مَولودٍ يُولدُ على الفِطرةِ حتى يكونَ أبواهُ هُما اللذان يُهودانِهِ أو يُنَصِرانِه). فيضمر من كان اسمها وهو ضمير الشأن والحديث، فترفع الجمل بعدها أخباراً عنها، ومنه قول الشاعر :

إذا مِتُ كَانَ الناسُ نِصْفان شَامتَ وآخرُ مُثنٍ بالّذي كُنتُ أصْنَعُ

"أي كان الشأن والحديث والناس نصفان " "وتوجيه ابن جني في هذه القراءة لم يتقف مع روح الآية على عكس ما نجده عنده من لمحات غاية في الذكاء، ولعلها جاءت على لغة بلحارث بن كعب

الـذين يلزمـون المثنـى الألـف، فتعـدّ أيضـا مـن قبيـل التـرخص فـي الإعـراب مـن هـذه الطريـق". "وقـرأ أبـي بـن كعـب (فكـان كـافراً وكـان أبـواه مـؤمنين )". "وقـرأ ابـن عبـاس (وأمـا الغـلام فكـان كـافراً وكان أبواه مؤمنين) ". والظاهر أنها قراءة على سبيل التفسير .

قولـه تعـالى ﴿ وَكَـانَ أَبُوهُمَـا صَـالِحا﴾(الكهـف: مـن الآيـة٨٢)، (أبوهما) اسم كان مرفوع بالألف، و(صالحا) خبرها.

قولـه تعـالى ﴿ وَكَـانَ وَعْـدُ رَبِّـي حَقّـاً﴾(الكهـف: مـن الآيـة٩٨) ،( وعـد) اسم كان، و(حقا) خبرها .

٣.وقـوع اسـمها ظـاهراً مـؤخراً وخبرهـا مقـدماً (جـار ومجرور) أو (ظرف). نحو

قولـه تعـالى﴿وَلَـمْ تَكُـنْ لَـهُ فِئَـةٌ يَنْصُـرُونَهُ مِـنْ دُونِ اللَّهِ﴾(الكهـف: مـن الآيـة٤٣)، (فئـة) اسـم كـان مـؤخر، و (لـه ) خبرهـا. وجملـة (ينصـرونه) فـي موضـع الصـفة أي: فئـة ناصـره . و"يجـوز أن تكـون جملـة ينصـرونه الخبـر" ، والوجـه الأخيـر عنـد سـيبويه أولـى، لأنـه قـد تقـدم لـه، وأبـو العبـاس يخالفـه ويحـتج بقولـه عـز وجـل ﴿وَلَـمْ يَكُـنْ لَـهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(الإخلاص:٤)،وانشد ابن ميادة

لَتَقربْنَّ قربا جلذيا ما دامَ فيهنَّ فيصل حياً

قولـه تعـالى ﴿ وَكَـانَ وَرَاءَهُـمْ مَلِـكٌ ﴾(الكهـف: مـن الآيـة٧٩)، (ملـك) اسـم كـان مـؤخر، (وراءهـم) طـرف متعلـق بخبـر مقـدم، هـذا مـذهب البصـريين، أمـا الكوفيـون فيجعلـون علـة النصـب فـي الظـرف إذا وقـع خبـراً عـاملاً معنويـاً . قولـه تعـالى ﴿ وَكَـانَ تَحْتَـهُ كَنْـزٌ لَهُمَـا ﴾(الكهف: من الآية٨٢)،(كنز) اسمها و(تحته) ظرف خبرها.

قولـه تعـالى ﴿ كَانَـتْ لَهُـمْ جَنَّـاتُ الْفِـرْدَوْسِ نُـزُلاً﴾(الكهـف: مـن الآيـة١٠٧) ،(لهـم) متعلـق بخبـر كـان مقـدم، و(جنـات) خبـره. ويمكـن أن يكـون (نـزلا) خبـر كانـت، و(لهـم) متعلـق بمحـذوف علـى أنـه حـال من (نزلا).

٤.وقوع اسمها ضميراً مستتراً ، وخبرها شبه جملة.

قولـه تعـالى ﴿ كَـانَ مِـنَ الْجِـنِّ فَفَسَـقَ عَـنْ أَمْـرِ رَبِّـه﴾(الكهـف: مـن الآية٥٠)،اسمها خبر مستتر تقديره: هو ، و(من الجن) خبرها.

قولـه تعـالى ﴿أَمَّـا السَّـفِينَةُ فَكَانَـتْ لِمَسَـاكِينَ يَعْمَلُـونَ ﴾(الكهـف: مـن الآية٧٩)،اسمها ضمير مستتر، و (مساكين) خبرها .

قولـه تعـالى ﴿فَكَـانَ لِغُلامَـيْنِ يَتِيمَـيْنِ فِـي الْمَدِينَـةِ ﴾(الكهـف: مـن الآية٨٢)،اسمها ضمير مستتر، و(لغلامين) خبرها.

٥.وقوع الاسم ظاهراً والخبر جاراً ومجروراً .

قولـه تعـالى ﴿الَّـذِينَ كَانَـتْ أَعْيُـنُهُمْ فِـي غِطَـاءٍ عَـنْ ذِكْـرِي﴾(الكهـف: من الآية١٠١) ،(أعينهم) اسم كان، والجار والمجرور خبرها.

٢) **اصـــبح** : تـــأتي علـــى ثلاثـــة أحـــوال : النقصـــان والتمـــام و لزيـــادة، ووردت فـــي أربعـــة مواضـــع مـــن ســـورة الكهـــف ، جميعها ناقصة ، واختلف اسمها وخبرها على النحو الآتي:

١.وقـــوع اســـمها ضـــميراً مســـتتراً وخبرهـــا ا ســـم ظـــاهراً فـــي قولـــه تعـــالى ﴿فَتُصْـــبِحَ صَـــعِيداً زَلَقـــاً﴾(الكهـــف: مـــن الآيـــة٤٠)،فاســـمها ضـــمير مســـتتر تقـــديره هـــو، و(صـــعيداً)" خبرها" .

وقولـــه تعـــالى ﴿ فَأَصْـــبَحَ هَشِـــيماً تَـــذْرُوهُ الرِّيَـــاحُ ﴾(الكهـــف: مـــن الآية٤٥)،" اسمها ضمير مستتر، و(هشيماً ) خبرها" .

٢. وقـــوع اســـمها ضـــمير مســـتتر وخبرهـــا جملـــة فعليـــة فـــي قولـــه تعـــالى ﴿فَأَصْـــبَحَ يُقَلِّـــبُ كَفَّيْـــهِ ﴾(الكهـــف: مـــن الآيـــة٤٢)،خبرهـــا ضـــمير مســـتتر، و(يقلـــب ) جملـــة فعليـــة في محل نصب خبرها.

٣.وقوعهـــا اســـمها وخبرهـــا ظـــاهرين فـــي قولـــه تعـــالى ﴿أَوْ يُصْـــبِحَ مَاؤُهَـــا غَـــوْراً﴾(الكهـــف: مـــن الآيـــة٤١)،فـــ (ماؤهـــا ) اسم اصبح مرفوع، و (غوراً) خبرها منصوب.

٣) **لا ابـــرح**: ومعناهـــا مـــا زال ، ولـــيس مـــن بـــرح الخفـــاء ، أي: وضُـــحَ ، ولابـــد معهـــا مـــن حـــرف نفـــي موجـــود أو مقـــدر. ومـــن الموجود قول الشاعر .

فما برحوا حتى تهادت نساؤهم ببطحاء ذي قار عياب اللطائم

والمقدر نحو قول الشاعر :

فقلت يمين الله ابرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وموضـــعها قولـــه تعـــالى ﴿ لا أَبْـــرَحُ حَتَّـــى أَبْلُـــغَ مَجْمَـــعَ الْبَحْـــرَيْنِ ﴾(الكهـــف: مـــن الآيـــة٦٠) ،(لا أبـــرح) يريـــد لا أزال حتـــى أبلـــغ ولـــم يـــرد لا أبـــرح مكـــاني ،فـــ (لا ابـــرح) ناقصـــة وقـــد حـــذف خبرهـــا. لأن الحـــال والكـــلام يـــدلان عليـــه ، فأمـــا الحـــال فلأنهـــا كانـــت حـــال ســـفر ، وأمـــا الكـــلام فـــلأن (حتـــى أبلـــغ..) غايـــة مصـــروفة تســـتعدي مـــا هـــي غايـــة لـــه، فـــلا بـــد أن يكـــون المعنـــى: لا أبـــرح أســـير، (حتـــى ابلـــغ )هـــو الخبـــر . فلمـــا حـــذف المضـــاف أقـــيم المضـــاف إليـــه مقامـــه ، وهـــو ضـــمير المـــتكلم فانقلـــب الفعـــل عـــن ضـــمير الغائـــب إلـــى لفـــظ المـــتكلم، وهو وجه لطيف .

"وإذا كانـــت تامـــة كـــان المعنـــى لا ابـــرح مـــا أنـــا عليـــه ، بمعنـــى: الـــزم المسير ، والطلب ، ولا أفارقه" .

**التوابع في سورة الكهف**

**التـــابعُ:** مـــا يتبـــع ســـابقه فـــي الإعـــراب، مـــن جهـــة واحـــدة، وخـــرج بهـــذا القيـــدِ، المبتـــدأ والمفعـــول الثـــاني والمفعـــول الثالـــث مـــن بـــاب علمـــت، فـــإنّ العامـــلَ فـــي هـــذه الأشـــياء لا يعمـــل مـــن جهـــة واحـــدة، وهـــو خمســـة أضرب: تأكيدُ وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف.

١= الصـــفة أو النعـــت:- يُســـميها أكثـــرُ البصـــريين الصـــفةَ أو الوصـــفَ وبعضُـــهم النعـــتَ. وعلّـــقَ بعضُـــهم علـــى هـــذه التســـميات ، وبـــينّ الفـــرقَ بينهـــا "فالنعـــت والوصـــف بمعنـــى، أمـــا الصـــفة فهـــي عنـــد النحـــويين بمنزلـــة الوصـــف، وأصـــلها وصـــفة فحـــذفت واوهـــا كمـــا حـــذفت فـــي عـــدة وزنـــه، وأمـــا المتكلمـــون فيفرقـــون بـــين الوصـــف والصـــفة، فالوصـــف لفـــظ الواصـــف كقولـــك: ظريـــف وعـــالم، والصـــفة هـــي المعنـــى العـــام الموصوف".

وأيـــا كـــان فـــان الصـــفة أو النعـــت: "لفـــظ يتبـــع الاســـم الموصـــوف تجليـــةً لـــه، وتخصيصـــاً ممـــن لـــه مثـــل اســـمه، بـــذكر معنـــى فـــي الموصـــوف أو فـــي شـــيء مـــن ســـببه، ولا يكـــونُ الوصـــفُ إلا مـــن فعـــل أو راجعـــاً إلـــى معنى فعل".

أمـــا العامـــل فـــي النعـــت، فعنـــد ســـيبويه العامـــل فـــي المنعـــوت نفســـه، وعنـــد الأخفـــش عامـــلُ المنعـــوت نفســـه إذ يعـــرب بإعرابـــه. ومواضـــع النعـــت فـــي ســـورة الكهـــف كثيـــرة منهـــا علـــى ســـبيل المثـــال قولـــه تعـــالى ﴿الْحَمْـدُ لِلَّهِ الَّـــذِي أَنْـــزَلَ عَلَـــى عَبْـــدِهِ الْكِتَـــابَ﴾(الكهـــف: مـــن الآيـــة١)،إذ جـــاء الوصـــف بالاســـم الموصـــول (الـــذي)، يقـــول الجرجـــاني: "الـــذي اجتلبـــت ليكـــون وصـــله إلـــى وصـــف المعـــارف بالجمـــل، كمـــا اجتلـــب ذو ليتوصـــل بـــه إلـــى الوصـــف بأســـماء الأجنـــاس، يعنـــون بـــذلك أنـــك تقـــول: مـــررت بزيـــد الـــذي أبـــوه منطلـــق والرجـــل الـــذي كـــان عنـــدنا أمـــس، فتجـــدك قـــد توصـــلت بالـــذي إلـــى أنـــك أبنـــت زيـــداً مـــن غيـــره بالجملـــة التـــي هـــي قولـــك: أبـــوه منطلـــق، ولـــولا الـــذي لـــم تصـــل إلـــى ذلـــك. ويـــذكرُ العـــربُ فيهـــا خمـــس لغـــات هـــي: "اللـــذِ بالكســـر، واللـــذ بالســـكون، والـــذي بالتشـــديد، ومـــنهم بجعـــل ذو مكـــان الـــذي وذات مكـــان التـــي".وأصـــلها عنـــد الفـــراء (ذا) التـــي هـــي للإشـــارة إلـــى مـــا يحضـــرك.ومن معانيهـــا أن تكـــون بمعنـــى (ال) التعريـــف مكـــان الجمـــل ليتوصـــل بهـــا إلـــى المعارف.كمـــا ذكـــر الجرجـــاني، وتكـــون حرفـــاً علـــى مـــذهب يـــونس (ت ١٨٣ هـــ) والفـــراء، لأنهـــا تكـــون مصـــدريةً لا تحتـــاجُ إلـــى عائـــد. وفـــي وصـــفه تعـــالى بالموصـــول إشـــعار بعليـــة مـــا فـــي حيـــز الصـــلة لاســـتحقاق الحمـــد الـــدال عليـــه الـــلام، علـــى مـــا صـــرح بـــه ابـــن هشـــام وغيـــره. وإيـــذان بعظـــم شـــأن التنزيـــل الجليـــل. ومـــن الوصـــف بالموصـــول أيضـــا قولـــه تعـــالى﴿الَّـــذِينَ كَانَـــتْ أَعْيُـــنُهُمْ فِـــي غِطَـــاءٍ عَـــنْ ذِكْـــرِي﴾(الكهـــف: مـــن

الآيــة١٠١) ،(الــذين) فــي موضــع خفــض علــى النعــت للكــافرين ، تنبيهــاً علــى أن مضــمون الصــلة هــو ســببُ عــرض جهــنم لهــم، أي الــذين عُرفــوا بــذلك فــي الــدنيا. فضــلاً عــن احتمالــه أوجهــاً أُخــرى، فيجــوز أن يكــون بــدلاً مــن الكــافرين. أو بيانــاً، وأن يكــون منصــوباً بإضــمار أو إدغــام فعــل، وأن يكــون مرفوعــاً خبــرَ مبتــدأ مضــمر. فــالرفع علــى تقــدير مبتــدأ أي (هــم) والنصــب علــى تقــدير فعــل، وأخــال أن الكــلام فــي الحالتين يكون مستأنفاً مقطوعاً عن الكلام السابق.

ونجــد أن ســيبويه أشــار إلــى مثــل تلــك المســألة فــي معــرض حديثــه حــول قولــه تعــالى﴿وَامْرَأَتُــهُ حَمَّالَــةَ الْحَطَــبِ﴾(المســد:٤)، بقولــه: "وبلغَنــا أنَّ بعضــهم قــرأ هــذا نصــباً (وامرأتــهُ حمَّالــةَ الحطــب) لــم يجعــل الحمالــة خبــراً للمــرأة ، ولكنــه كأنــه قــال : اذكــرُ حمالــةَ الحطــب شــتماً لهــا ، وإنْ كان فعلاً لا يستعمل إظهاره".

فســيبويه لا يوجــب التكريــر فــي القطــع، ويجــوز القطــع فــي الصــفة المفــردة وهــذا مــا نلمســه فــي هــذه الآيــة. وقيــدّ النحويــون ذلــك بشــروط: أحــدَها أن يكــون الموصــوف غنيــاً عــن الصــفة لشــهرته عنــد المخاطــب، والثــاني أن يكــون فــي الصــفة معنــى يمــدح أو يــذم، وســواء تكــررت الصــفات أو لــم تكــرر. ونــص الزجــاجي (٣٣٧) علــى أن النعــوت إذا تكــررت فــإن شــئت أتْبعتَهــا الأول، وإن شــئت قطعتَهــا منــه ونصــبتَها بإضــمار فعــل، أو رفعهــا بإضــمار مبتــدأ. فهــو يجــوّز القطــع وعدمَــه فــي الصفات المكررة من غير إشارة إلى الصفات المفردة.

ومــن ذلــك قولــه تعــالى﴿الَّــذِينَ ضَــلَّ سَــعْيُهُمْ فِــي الْحَيَــاةِ الــدُّنْيَا ﴾(الكهــف: مــن الآية١٠٤)،(الذين) يصح أن يكون جراً أو رفعاً، فالرفع على الاستئناف، والمعنى: هم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، والجر نعت للأخسرين. وعلى الرفع يكون (الذين) خبراً عن المضمر، لأنه جواب عن السؤال.ويجوز أن يكون نصباً على الذم أو جراً على البدل.

ومــن الوصــف مــا جــاء بالمصــدر أو المشــتق، وهــو كقولنــا: هــذا رجــل عــدل وزور وقطــر، وذلــك عنــد الكــوفيين علــى التأويــل بالمشــتق، أي عــادل وزائــر ومقطــر، وعنــد البصــريين علــى تقــدير مضــاف، أي ذو كــذا ولهــذا التــزم إفــراده وتــذكيره كمــا يلزمــون لــو صــرح بــ(ذو). ومــن ذلــك قولــه تعــالى﴿ أَنَّ لَهُــمْ أَجْــراً حَسَــناً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٢) ، فعلــى رأي البصــريين يكــون التقــدير أجــراً ذا حُســن، وعلــى رأي الكــوفيين أجــراً مُحســناً. ومنــه قولــه تعــالى ﴿ فَتُصْــبِحَ صَــعِيداً زَلَقــاً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٤٠) ،(زلقــا) نعــت ، مــن بــاب الوصــف بالمصــدر والوصــف دلالــةٌ علــى المبالغــةِ فــي انعــدام التمتــع بــه بــالمرة. ومنــه قولــه تعــالى ﴿ لَقَــدْ جِئْــتَ شَــيْئاً إِمْــراً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٧١)،وقولــه ﴿ لَقَــدْ جِئْــتَ شَــيْئاً نُكْــراً﴾(الكهــف: مــن الآيــة٧٤)، فقــد وصــف الفعــل بــالإمر والنكــر. وقــد أخــذ العلمــاء علــى عــاتقهم تفســير مجــيء الوصــف فــي الأول مخالفــاً

للوصف في الثاني ، فنجد الإسكافي(ت٤٣١هـ) يعلل هذه المسألة بقوله: "قيل: في الإمر أنه الداهية وقيل: إنه العَجب، والنكر ما تنكره العقول ولا تعرفه ولاتجوَّزه، وروى عن قتادة أنه قال: "النُّكر أعظم من الإمر لأن الأمر إن حُمل على الداهية فهي التي تدهى الإنسان مما لم يخشه، فيحترزُ من وقوعه، والعجب قد يكون غير منكر، والنُّكر لا يُستعمل إلاّ في المذموم الذي يخرج عن المعروف في العقل أو الدين فاختص الأول بالإمر، لأن خرق السفينة التي لم يغرق فيها أحد أهون من قتل الغلام الذي قد هلك، وقيل: الإمْر أعظم من النُّكر لأن تغريق عدد من في السفينة أنكر من قتل نفس واحدة، وليس كذلك لأن الغرق لم يقع والقتل قد حصل" وبنحوه أشار الأنباري إلى ذلك أيضاً. وصرّح الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بأنهم يستثقلون تكرار اللفظ، فيعدلون لمعناه كقوله تعالى ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾ (الطارق:١٧) فلم يقل إمراً في الثانية ، "ومعنى نُكراً شيئاً منكراً كثير الدهاء من جهة الإنكار من قولهم: أمَرَ القومُ إذا أكثروا".

ومن مواضع الصفات ما وقع وصفاً بعد اسم الإشارة في قوله تعالى﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾(الكهف: من الآية٥٩)، القُرى صفة، لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس.

وهذه الأسماء معرّفة باللام جامدةً كانت أو مشتقة ، ويكثر بعدَ اسم الإشارة النعت أو البدل أو عطف البيان، لإزالة إبهامه ومنع اللبس عنه، تقول: جاء هذا الفاضل، جاء هذا الرجل.لذا جوز بعضهم أن تكون خبراً لاسم الإشارة أو بيانا لها أو بدلاً منها.

واختلف النحويون في التوجيه الإعرابي لبعض الصفات، تبعاً للاختلافِ في المعنى والقراءات القرآنية الواردة فيه، ومنه قوله تعالى﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقّ﴾(الكهف: من الآية٤٤)،قرأ أبو عمرو والكسائي واليزيدي وحميد والأعمش وابن أبي ليلى وابن عيسى الأصبهاني (الحقُ) بالرفع.

وقرأ أبو عمرو وعصمة ويعقوب وأبو حيوة وزيد علي وأبو السمال وعمرو ابن عبيد وابن عبلة (الحقَ) ،بالنصب. أما قراءة المصحف (الحقِ) بالجر أو الخفض. فمن قرأ بالرفع فهو نعت للولاية. ومن قرأ بالجر فهو نعت لله عز و جل. ويجوز الحقَ قال: الزجاج "ونصبه في التوكيد كما نقول هنالك الحق، أي: أحق الحق".

أو يكون تقدير النصب، كقولنا: هذا عبد الله الحق لا الباطل، وهي قراءة فصيحة. ورجح الطبري (ت ٣١٠هـ) قراءة الخفض، ومعناه: هنالك الولاية لله الحق الوهيه لا الباطل بطول الوهية التي يدعونها المشركون. ويرى أبو البقاء أن يكون (الحق) بالرفع خبراً

لمبتدأ محذوف، أي هو الحق وأن يكون مبتدأ وهو خبره. فجوز الوجهين. وقرأ أبي بتقديم الحق (هنالك الولاية الحق لله) ،فيكون (الحق) نعتاً للولاية، وأخالها على قراءة التفسير ولتبين موقع الحق من الآية، و لا نستبعد أن يكون ( الحقُ) بالرفع صفة ( للولاية) بالرغم من أنه مذكر و الولاية مؤنث لأن المصدر ، يوصف به المذكر و المؤنث على السواء .

ومن الوصف ما جاء معرفاً بـ (ال) ، وقد نص النحويون على أن المعرف باللام ليوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله كقولك مررت بالرجلِ الجميلِ، وبالغلامِ صاحبِ القوم.

ومنه قوله تعالى﴿ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(الكهف: من الآية٢٨)،فقد وصفت هذه الحياة بـ (الدنيا)، وكلاهما معرف بـ(ال) والدنيا أي: القريبة الحاضرة غير المنتظرة، كنى عن الحضور بالقرب، والوصف للاحتراز عن الحياة الآخرة، وهي الحياة بعد الموت.

٢-البدل

من خلال تَتبع المظان النحوية نجد تشعباً في اختيارِ أسماء البدل أو الترجمة أو التبيين أو التكرير أو التفسير، وقد أختلف النحويون في نسبة هذه الأسماء إلى أصحابها، والموضوع الذي تعنيه من الموضوعات النحوية.

نقل الأشموني (٩٢٩) عن الأخفش أن اسم (الترجمة والتبيين) يُطلقه الكوفيون على البدل، وعن ابن كيسان (٢٩٩) أن الكوفيين يطِلقون على البدل اسم (التكرير)، وقد نقل السيوطي عنه ذلك أيضا.وصرح السيوطي بأن الكوفيين يطلقون اسم الترجمة على عطف البيان، ونقل عن الأخفش أنهم يسمون البدل (التبين). وهذا ما نقله الأزهري (٣٧١) أيضا. وكذا الخضري. وأختارَ الفراءُ اسم التكرير على البدل، وغيرُه يطلقه على بدل الكل من كل. واستحسن منه ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاريُ فهذا البدل مطابق للمبدل منه، وطالما كان مطابقاً للمبدل منهُ فهو تكرير وإعادة له. وثعلب سماه ترجمة. وممن أدلى بدلوه من المحدثين في هذه المسألة الدكتور مهدي المخزوميُ الذي قال: عن اسم الترجمة والتبين، ويعني الكوفيون به ما يعني البصريون بكلمة بدل، ويرى أن تسمية الكوفيين أولى من اسم البدل الذي قال به البصريون في بعض المواطن، مراعياً فيها الجانب المعنوي.

وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أوسع من هذا الرأي، فنسب إلى الفراء أنه يستعملُ للبدل اسم التكرير والتبين والتفسير والترجمة، وقد لوحظ ذلك في تفسيره. والظاهر أنّ تسمياتِ الكوفيين تقابل اسمين للبصريين هما عطف البيان والبدل، وأن الخلاف في ذلك

يؤول إلى أن بعضهم لم يفرق بينها في الدلالة والفائدة، وكذلك أنَّ عطف البيان قد يُعرب بدلاً إن صح إحلال الثاني محل الأول ولا يَخفى التناسبُ المعنوي بينهما. وحَدُّ البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

وقد ورد في كتاب سيبويه أكثر من مرة وبوب له أبواباً بهذا الاسم وفعل مثل ذلك المبرد، وإذا كان البصريون قد أطلقوا عليه مصطلح البدل، فان الكوفيين أطلقوا مصطلح الترجمة والتبين والتكرير مما مر آنفاً.

وأنكرَ الدكتور مهدي المخزومي أن يكون البدلُ من التوابع، إذ أنه مرفوعُ أصالة لكونه مسنداً إليه. وورد في أكثر من موضع في السورة.

ونوع البدل في هذه المواضع هو كل من كل، أو ما يسمى بدل المطابقة. وقد وقع بدلا اسم الإشارة في جميع الآيات الواردة في قوله تعالى﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مائَةٍ سِنِينَ﴾ (الكهف: من الآية٢٥).

ونلحظ البدل من اسم الإشارة في قوله تعالى ﴿ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾(الكهف: من الآية٦)، ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾(الكهف: من الآية١٩)،وقوله ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾(الكهف: من الآية٤٩)،وقوله ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾(الكهف: من الآية٥٤)،فما بعد اسم الإشارة بدل منه، وهو بدل كل من كل. ومن خلال الاطلاع على كتاب سيبويه، نجده يذكر معه الصفة. ويعللُ أحدُ الباحثين ذلك أنه على سبيل التسامح، لأنه أيضا يسمى التوكيد صفةً، وعطف البيان صفة، ولأن علم النحو كان مضطرباً في بداية حياته، شأنه في ذلك شأن أي علم، إلى أن استقرت المصطلحات على ما هي عليه الآن. ويمكن أن توضح البدل الوارد في الآيات السالفة بما ذكره سيبويه من أمثلة نحو "هذا عبد الله منطلق" وقول النابغة: توهمت آيات لها مفرقتها لستة أعوام وذا العام سابع، وقد ذُكر في باب ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنه مبني على المبتدأ. والشاهدُ أنَّ سيبويه جعلَ ذا مبتدأ والعام وصفاً له وسابع خبره. ويمكننا أن نجعلَ العام بدلاً أو عطف بيان. والنحويون يضعون ضابطاً لهذا النوع من البدل، وهو كون الثاني مساوياً أو مطابقاً للأول منه في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب، فهما واقعانِ على ذاتٍ واحدة وأمرٍ واحد.فيتضح من ذلك ان ذات البدل هي ذات المبدل منه وهو مطابقة له في المعنى.

ومن شواهد البدل قوله تعالى﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾(الكهف: من الآية٢٥)،ويعدُ الشاهد الوحيد في القرآن الكريم الذي جاء فيه تميزُ مثل هذه الأعداد جمعاً على خلاف القياس. فقراءة المصحف بالتنوين ومن قرأ ذلك استبعد الإضافة إلى الجمع، لأن الأصل في هذا العدد أن يضاف إلى واحد، تبينه فيه، نحو عندي مائة درهم ومائة ثوب. وانتصب سنين على البدل، أو عطف البيان. فالبدل من ثلاث ومن المائة، أي لبثوا ثلاثمائة، فإن كانت السنون تفسير للمائة فهي جر، وإن كانت تفسيراً لثلاث فهي نصب. وبابُ الإعراب فيها بالياء في الحالتين على جمع المذكر السالم،

وهي لغة الحجاز وعلياء و قيس، وأما بعض تميم وبني عامر فيجعلُ الإعراب بحركات على النون، ويلتزمُ الياء في جميع الأحوال،ولذلك أشار ابن عقيل إلى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء، ويجعل الإعراب على النون، فنقول:هذه سنين ورأيت سنيناً ومررت بسنين، وهو مقصور على السماع . وقرأ حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش وطلحة ويحيى وابن أبي ليلى وأبن سعدان وابن عيسى الاصبهاني وابن جبير الأنطاكي (ثلاثمائة سنين) بالإضافة. وعلى هذه القراءة تكون (سنين) تمييزاً لـ (مائة)، فوضع الجمع موضعَ المفرد الواحد في التمييز.

**الحذف في سورة الكهف١**

**حذف الاسم**

أ- حذف المبتدأ: أكثر سيبوية من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف ، مثل مررت به المسكين أي هو المسكين، ومثل أنه المسكين أي هو المسكين أيضاً

وشاع حذف المبتدأ (في سورة الكهف ) في المواضع الآتية:-

أ- بعد القول: نحو قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: من الآية٢٢)، قال الزجاج في الآية "المبتدأ محذوف"،والنحاس "إضمار المبتدأ" ،أو "حذف المبتدأ المضمر"، فهم يستعملون الإضمار بمعنى الحذف وبالعكس -كما ذكر الشهاب في حاشيته-. والتقدير هنا "هم ثلاثة... هم خمسة... هم سبعة".

وقوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾(الكهف: من الآية٢٩)، التقدير "هو الحق" .و قرأ (الحق) بالنصب وانكره وليس كما نصبه بعض الجهّال أي قل القول الحق، فإنه لو أُريد نصب (الحق) والمراد إثبات أن القرآن حق، ولهذا قال: من ربكم فليس المراد هنا قول حق مطلق بل هذا المعنى المعد.

وقوله تعالى ((وقوله تعالى﴿ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾(الكهف: من الآية٣٩)، "بإضمار هو مبتدأ" أو "حذف المبتدأ أي: الأمر الذي شاء الله".

ب- في جملة أما المقدرة بمصدر مؤول من (أن والفعل) نحو قوله تعالى ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾(الكهف: من الآية٨٦)، فعلى أحد الرأيين يكون المصدر المؤول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: أما هو العذاب، أو الجزاء أن تعذب".

ت- في الجمل التي لا يظهر في أولها الأعراب، نحو قوله تعالى ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(الكهف: من الآية١٠٤) ،على الرفع "أعني هم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا" .

وقوله ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْراً﴾(الكهف:٩١)، أي: الأمر كذلك، أو" أمر ذي القرنين كذلك كما سمعت".

وقوله تعالى ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾(الكهف: من الآية١٠٦)، يجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً أي: الأمر ذلك. و منه قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾(الكهف: من الآية١٧)، أي الأمر ذلك، فيكون ذلك خبراً لمبتدأ محذوف.

ويخلص الباحث إلى أن الحذف يكثر في الآيات التي ابتدأت بالأسماء الموصولة أو أسماء الإشارة فيما يخص هذه السورة. وأن الاختلاف أرتبط بمعنى الآية وبالضوابط النحوية التي وضعها النحويون.

ث- في أسلوب المدح والذم:- ومواضعه كثيرة في السورة،

ومنه قوله تعالى ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ﴾(الكهف: من الآية٢٩)، ذكر النحويون أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز حذفه إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ويفي عن ذكره متأخراً ومنع اللبس والخفاء في المعنى، ويسمى هذا اللفظ (المشعر بالمخصوص) سواء أكان صالحاً لأن يكون هو المخصوص أو غير صالح وهو قليل.وتقدير الآية: بئس الشراب الماء الذي يغاثون به ،فالمخصوص محذوف وهو المبتدأ وخبره الجملة الفعلية قبله.

ج- في المشبه به بالكاف:-

ومن ذلك قوله تعالى ﴿كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾(الكهف: من الآية٤٥)، خبر لمبتدأ محذوف أي: هي أي الحياة الدنيا كماء.

ح- في شبه الجملة الواقعة جواباً للشرط المتصدر بالفاء:

ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى ﴾(الكهف: من الآية٨٨)، قال أبو حيان: "حذف المبتدأ لدلالة المعنى عليه أي: فله الجزاء جزاء الحسنى". ويبدو لي أنه ضعيف فلا داعي لتقدير محذوف، والأولى أن يكون الحسنى مبتدأ و (له) الخبر و (جزاء) منصوب على أنه مصدر في موضع الحال أو على التمييز.

خ- فيما ظاهرة تمييز عدد جاء مرفوعاً.

ومنه قوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾(الكهف: من الآية٢٥)، قرأ الضحاك (ثلاث مائه سنون)، فيكون خبراً للمبتدأ محذوف، أي: هي سنون.

**٢- حذف الخبر**

ذكر ابن جني "أن ما يحذف خبره لدلالة أكثر من ان يحصى".

ومواضع حذف الخبر في السورة هي:-

أ- بعد القول:- نحو قوله تعالى:- ﴿ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾(الكهف: من الآية٣٩)، يجوز أن يكون قوله (ما شاء) مبتدأ وخبره محذوف ،فيكون التقدير: (ما شاء الله كائن....).

ب- فيما اقتضت القراءة له:- نحو قوله تعالى ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾(الكهف: من الآية١٠٢)، (أفحسب) بسكون السين ورفع

الباء على الابتداء، وخبره محذوف تقديره أية عظيمة،وهذه القراءة أذهب في الذم لهم، وذلك لأنه جعله غاية مرادهم ومجموع مطالبهم وليست القراءة الأخرى كذلك.

ت- الاختلاف في الضوابط النحوية والتوجيهات الأعرابية:- ظهر أن الخلاف في ذلك يفضي إلى هذا النوع من الحذف، نحو قوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾(الكهف: من الآية١٩)، فقد اختلفوا في (أي) فمنهم من يرى أنها استفهامية . ومنهم من يرى أنها موصولة فتكون في محل نصب مفعول به لـ(ينظر)، و (أزكى) مبتدأ خبره محذوف".

ث- بعد جملة أما المقدرة بالمصدر المؤول من (أن والفعل) : نحو ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾(الكهف: من الآية٨٦)، المصدر المؤول في موضع نصب ولو رفعه كان صوابا بمعنى فإما هو، كما قال:-

فَسِيروا فإما حاجَةُ تَقضِيانَها وإما مُقبلُ صَالحُ وَصديقَ

**الثاني حذف خبر الأفعال الناسخة وما يعمل عملها**:- ذكر أبو حيان "أن البصريين قد نصّوا على أن خبر كان وأخواتها لا يجوز حذفه، وإن دل الدليل على حذفه إلا ما جاء في الشعر كقوله

لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبغى جوارك حين ليس مجير

أي: حين ليس في الدنيا مجبر.

وذكر السيوطي أن من النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً، وان ابن مالك قد منعه في الجميع إلا (ليس)، فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة. وهي مسألة أجازها الكوفيون.

وشاهدنا في هذه المسألة قوله تعالى ﴿ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾(الكهف: من الآية٦٠)، فكونه فعلا ناقصا يكون خبره محذوفاً، أي لا أبرح أسير، وحذفه بقرينة المقام أي لا ابرح سائراً. وعن الرضي أن حذف خبرها قليل، وحذف ذكر الغرض الذي سار لأجله موسى عليه السلام لأنه سيذكر بعد، وهو حذف إيجاز وتشويق، وله موقع عظيم في حكاية القصة، لإخراجها عن مطروق القصص إلى أسلوب بديع الحكم والأمثال قضاء لحق بلاغة الإعجاز. لذا فأن الرأي الذي يمنع حذف خبر الأفعال الناقصة تنقصه الدقة.

الثالث حذف خبر الأحرف الناقصة :- قال ابن جني :"وأصحابنا يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم أن الناس ألبّ عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيداً وإن عمراً ،أي: ان لنا زيداً وان لنا عمراً، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة"، فقوله (أصحابنا) يعني البصريين، لأنه ذكر من خالفهم وهم الكوفيون، يبد أن الفراء أجاز أن يكون الاسم معرفة بشرط أن تكرر.

و مواضع هذا الحذف هي:-

أ- في الشرط: نحو قوله ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ﴾(الكهف: من الآية٢٠)، بحذف الخبر جوازاً لدلالة الشرط وجوابه عليه .

ب- فيما ظاهرة أنه أُخبر عن اسم إن بـ (إن) الثانية وما في حيزها.
ومنه قولـه تعـالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ (الكهف:٣٠)
. قيل: إن خبر (إن الذين....) محذوف والتقدير: إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم بأعمالهم .

ويبدو أن قوله (انا لا نضيع ....) هو خبر إنّ، والتقدير إنا لا نضيع اجر من احسن عملا منهم ،ولم يحتج إلى ذكر (منهم)، لأن الله تعالى قد أعلمنا أنه يحبط عمل غير المؤمنين .

ت- في خبر لا للجنس:- نحو قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ السَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا﴾(الكهف: من الآية٢١)، وقوله ﴿ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾(الكهف: من الآية٣٩)، الخبر في الآيتين محذوف، "وإنما بحذف الخبر للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق أو أن عموم النفي أغنى عن ظهوره" .

والمقرر في علم النحو أن خبر لا النافية للجنس يحذف وجوبا عند التميميين والطائيين وذلك إذا دل دليل عليه، وكثر حذفه عند الحجازيين. فأن لم يدل على الخبر لم يجز حذفه عند الجميع ،والغالب على خبر لا أن يكون محذوفاً، وتقديره: موجود.

**((حذف الفاعل))**

دون النحويون مواضع حذف الفاعل وجوباً وجوازاً في مظانهم. وأهم مواضع حذفه في سورة الكهف هي:-

في صيغة التعجب (أفعل به) :-نحو قوله تعالى ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾(الكهف: من الآية٢٦)، (ابصر) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ،أو "فعل حذف منه الأعراب، لأنه على لفظ الأمر وهو معنى التعجب" .(به) الباء مزيدة (ملازمة لصيغه التعجب)، والهاء عائدة على لفظ الجلالة، والتقدير: ابصر الله أي صار ذا بصر، ثم تقل إلى صيغة الأمر فبرز الضمير لزيادة الباء، أو لعدم ليياق الصيغة إلا به. فالهاء "مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع مجرور اللفظ مرفوع المحل" ،وحذف فاعل (اسمع) المجرور بالباء لدلالة ما سبق عليه. ومذهب الفراء والزجاج و الزمخشري وابن خروف وابن كيسان أن يكون فعل أمر حقيقي والفاعل مضمر، وإنما التزام الإفراد لأنه كلام جرى مجرى المثل، والباء للتعدية والهاء في محل نصب مفعول به. ،او تكون الهمزة للتعدية والباء زائدة والهاء في محل نصب مفعول به .والتقدير: ما أبصره واسمعه .

ويبدو أنه لما كان (أبصر) في صيغة الأمر لفظاً أو معنى فهو يأخذ حكم فعل الأمر فيكون فاعله ضميراً مستتراً والهاء في محل نصب مفعول به، فلا حذف للفاعل في الثاني (اسمع). لتقدم ما يدل عليه.

ب- في أفعال المدح والذم وما يعمل عملها :-ومن ذلك قوله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾(الكهف: من الآية٥)، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة تخرج من أفواههم، فالفاعل محذوف لدلاله ما تقدم عليه من قوله (اتخذ الله ولدا، أو الفاعل مضمر مفسر بالنكرة بعده، وهذا افصح من الأول، لأنك إن قلت كلمة ميزتها من محتملاتها فانتصبت على التمييز، والتقدير كبرت الكلمة كلمة فحصل الإضمار .

ت- في المبني المجهول ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ (الكهف: من الآية٤٢)، جاز أن يتعلق الجار والمجرور بنائب الفاعل المحذوف.

٣- حذف المفعول به:- ذكر الزمخشري أن حذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والآخر أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال المتعدية، كما بنى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به . و تحدث الرضي عن حذف المفعول، فذكر أن حذفه على ضربين: أحدهما أن يحذف وهو مقصود، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به، والآخر أن تحذفه معرضا عنه البتة، لأن الغرض هو الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة.

ومواضع حذف المفعول به في السورة هي:-

أ- في المواضع التي تعزى لأغراض بلاغية : وتدل على عظمة التعبير القرآني وهي التهويل والتخويف و الاحتقار والعموم وغيرها.

ومنه قوله تعالى ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(الكهف: من الآية٢)، قال الفراء: "مع البأس أسماء مضمرة يقع عليها الفعل قبل أن يقع على البأس ومثله ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾(آل عمران: من الآية١٧٥)، أي: يخوفكم أولياء"، والتقدير هنا: "لينذرهم بالعذاب البائس"، أو" لينذركم بأساً" ، أو لينذر العباد ،أو لينذر الذين كفروا بأسا."واقتصر على أحد مفعولي أنذر، لأن المنذر به هو المسوق إليه فأقتصر عليه" ،وقصر على المفعول الأول" ليعم كل من يصح قبوله الإنذار ولو تقديراً ،وليفيد أن الغرض بيان المنذر به لا المقدر" ،أو" لتنزيل الفعل منزلة اللازم، لأن المقصود المنذر به وهو البائس الشديد، فهو بدلالته ولتهديد المشركين المنكرين إنزال القرآن من الله".والمستفاد من ذلك أن هناك أغراضا بلاغية متعددة تجلت فيها هذه الآية فتأتى حذف المفعول .

وقوله ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾(الكهف: من الآية٢١)، المفعول الأول محذوف لقصد العموم، أي: وكذلك اطلعنا الناس عليهم. وتقديره عند أبي حيان: أعثرنا عليهم أهل مدينتهم.

ب- حذفه لدلالة ما تقدم عليه أو للعلم به أو لظهوره:-

و هي أولى مسوغات حذف المفعول وأكثرها في السورة، وهو أن يكون للفعل مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه. ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً ﴾(البقرة: من الآية١١٦)، حذف المفعول الثاني لـ

(ينذر)، وحذفه لدلالة السياق عليه، لظهوره أنه ينذر الذين لم يؤمنوا بهذا الكتاب المنزل عليه، ولدلالة مقابله عليه من قوله (ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات.....)

وقوله تعالى ﴿ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾(الكهف: من الآية١٦)، مفعول و ينشر محذوف أي: الخير و نحوه .وإنما حذف لأنه معلوم في المعنى فالفعل من الله تعالى فهو الذي ينشر الخير، ولدلالة قوله (من رحمة) والرحمة لا تكون إلا للخير.

وقوله ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً﴾ (الكهف:١١)
، مفعول ضربنا محذوف. أي ضربنا حجابا مانعا من السماع فلا يسمعون شيئاً يوقظهم، أو حجاباً من أن يسمع، كما يقال: بنى على امرأته يريد عليها قبة. فحذف مفعول ضربنا لظهوره، ويبينه قوله (على آذانهم).

قوله ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾(الكهف: من الآية٢٤)،أي: مشيئة ربك، فالمفعول محذوف لظهوره من المقام، أي: إذا نسيت النهي فقلت: اني فاعل،

وقوله تعالى ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً﴾(الكهف: من الآية٤٨)، مفعولا زعمتم محذوفان لدلالة المعنى عليها إذ التقدير: زعمتم شركائي.
وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا﴾(الكهف: من الآية٦٢)، التقدير فلما جاوزا مجمع البحرين ،أو فلما جاوزا مكان الحوت فحذف المفعول. وحذف للعلم به ،أو لتقدم ذكر في قوله ﴿ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾(الكهف: من الآية٦٠)، وقوله ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾(الكهف: من الآية٦١)،

وقوله تعالى ﴿فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾(الكهف:٨٥)، أي فأتبع سياسيا. فحذف المفعول الثاني لتقدم ما يدل عليه.

ت- في تعدد الأوجه الإعرابية:- تعدد آراء النحويين في التوجيه الإعرابي لقسم من الآيات. ليتماشى مع الضوابط النحوية التي وضعوها. وتخص بعض هذه التوجيهات حذف المفعول به، ومنها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: من الآية٥٤)، فذهب البصريون إلى أن من لابتداء الغاية، أما الكوفيين والأخفش فيجعلونها زائدة للتوكيد. وهما معنيان من معاني مِن الجارة، فيكون المفعول محذوف أي الآيات والعبر على رأي البصريين، أو يكون (كل) مفعول به والتقدير: ولقد صرفنا كل مثل ، على رأي الكوفيين والأخفش.

ث- في اختلاف القراءات القرآنية

نحو قوله تعالى ﴿ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً﴾(الكهف: من الآية٩٣) قرأ (يفقهون) بجعله رباعياً متعدياً إلى أثنين، فحذف مفعوله وهو أحد. والحذف هنا للمفعول الأول.

ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصَاحِبْنِي﴾(الكهف: من الآية٧٦)، قرأ أبي ((فلا تصحبني) نفسك ولا تصحبني انت، كل ذلك صواب، فحذف المفعول.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ (الكهف:١٢)،
قرأ الزهري ليُعلِم ،بحذف المفعول الأول، والتقدير: ليعلم الله الناس،والجملة بعده سدت المفعول الثاني والثالث.
ج- إذا كان مفعول المشيئة في جملة الشرط وما في معناها:-
ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾ (الكهف:٢٣)
، حذف مفعول المشيئة. وقد دل عليه من هو شأن فعل المشيئة، والتقدير إلا قولا شاءه الله غير منهي أن تقوله. ومنه قوله تعالى ﴿ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾(الكهف: من الآية٣٩)، فحذف مفعول المشيئة.
وذكر الجرجاني إن مجيء المشيئة بعد حروف الجزاء هكذا موقوفه غير معداة إلى شيء كثير شائع كقوله ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾(الأنعام: من الآية٣٥) ، وقوله ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(النحل: من الآية٩)، والتقدير لو شاء الله ان يجمعكم على الهدى لجمعكم، لو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم، إلا أنّ البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفاً وقد يظهر المفعول كقول الشاعر:

ولو شئت أن ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

ويخلص إلى انك إذا استغربت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيماً وبديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر.
ونجد أن أبا حيان اكثر المفسرين تعرضاً لهذه المسألة ، إذ ذكرها في اكثر من موضع، فهو يرى أن مفعولي يشاء و يريد يحسن ذكرهما لقرابتها. وذكر في موضع آخر أنه تنبع ما جاء في القرآن وكلام العرب من هذا التركيب فوجد أنّ المفعول لا يكون محذوفاً إلا من جنس جواب لو.
ويطالعنا الزركشي برأيه، الذي مفاده أن مفعولي شاء وأراد يذكران في ثلاثة مواضع: أحدهما إذا كان مفعول المشيئة أو الإرادة عظيماً أو غريباً، والثاني إذا احتيج لعود ضمير إليه، والثالث أن يكون السامع منكر لذلك أو كان كالمنكر، فأن لم يكن منكراً فالحذف. وذكر أن أبا حيان خالف هذه القاعدة، وأنه رأى أنّ البيانين قد غلطوا في دعواهم لزوم حذف مفعول المشيئة إلا فيما إذا كان مستغربا. والظاهر أن أبا حيان والزركشي قد تابعا الجرجاني في استحسانه ذكر مفعول المشيئة إذا دلّ على أمر عظيم أو غريب. وهو كذا عند ابن هشام.
ج- في التنازع:- إن أهم موضع في القرآن الكريم يتشهد به النحويون على التنازع هو قوله تعالى ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾(الكهف: من الآية٩٦)، والحديث حوله في مبحث التنازع.
إما حذف المفعول هنا فقد اختلف فيه أصحاب المدرسين، فحذف مفعول (آتوني) وتقديره (قطرا) ،وذلك لدلالة الثاني عليه.و (قطرا) الثاني مفعول افرغ وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيين إلى أن الظاهر انه مفعول (أتوني)، ومفعول افرغ محذوف.

خ- في المصدر المضاف: ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾ (الكهف: من الآية١٠١)، والتقدير عن ذكرهم إياي، فحذف مفعول المصدر العامل عمل الفعل.
د- اقتفاء الأصل النحوي أو اللغوي: ولا سيما في الأفعال المتعدية التي لا يذكر مفعولها، فيقضي ذلك تقدير المحذوف ليناسب أصل الفعل في تعديته، وذلك كثير في السورة ومنه قوله تعالى ﴿ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾(الكهف: من الآية٢٨)، فمن الأوجه التي ذكروها أن يكون مفعول (تعد) محذوف أي لا تعد عيناك النظر. بتضمين الفعل معنى فعل متعد.
ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾(الكهف: من الآية٨٤)، المفعول محذوف أي أمره وما يريد.
ذ- في أحد مفعولي الأفعال الناسخة:- نحو قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾ (الكهف:٩)
، أجاز الجمهور حذفه اختصاراً للدلالة عليه، ومنعه ابن الحاجب وابن عصفور، لأن المفعول في هذه المسألة يطلبه عاملان أحدهما العامل فيه، والثاني كونه أتحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، وقيل: إن ذلك مردود بخبر كان، فهو مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه لدليل.
"والأجود إذا وجدت قرينة تدل على حذف أحدهما جاز حذفه، لأنه وان حذف فهو في حكم المنطوق به". فـ (أن) ومعموليها في تأويل المفعول الأول لـ (حسب)، وحذف المفعول الثاني، وهذا على رأي الأخفش،وعلى رأي سيبويه فأن ومعموليها يسد مسد مفعولي حسب.
والظاهر أن (أن ومعموليها) قد سدت مسد مفعولي حسب ولا داعي لحذف المفعول الثاني لتعذر وجود ما يدل عليه. ومنه كثير في السورة .
ر- **حذف مفعولي الأفعال الناسخة**:- نحو قوله تعالى ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً﴾(الكهف: من الآية٤٨)، جاز حذف مفعولي ظن وأخواتها عند أكثر النحويين ومنهم ابن السراج والسيرافي وابن عصفور. وجاز في ظن وما في معناها لا علم وما في معناها عند الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦). وعلى هذين الرأيين يصح حذف مفعولي (زعم) والتقدير بل زعمتوهم شركاء "ومنع الأخفش والجرمي ذلك، ونسبه ابن مالك لسيبويه أيضا وهو قول ابن خروف والشلوبين (٦٤٥). والمنع قياسا والجواز سماعا وهو قول أبي العلاء إدريس.
**٤- حذف المنادى**
في قوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً﴾(الكهف: من الآية٤٢)، ذكر غير واحد من النحويين هذا النوع من الحذف، قال ابن هشام: "قيل هي للنداء والمنادى محذوف". وقدر ابن الانباري الحذف في قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾(النساء: من الآية٧٣)يا هؤلاء ليتني، وعلى هذا فإن تقدير الآية (يا هذا ليتني لم أشرك بربي أحدا)، لأنه كان مع صاحبه المؤمن عند إهلاك جنته.
٥- حذف التمييز: ومواضعه في السورة هي:

أ- في تمييز العدد : نحو قوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾ (الكهف:٢٥)،
ذكر ابن جني أن التمييز يحذف إذا علم من الحال، كقولنا: عندي عشرون واشتريت ثلاثين وملكت خمسة وأربعين، فأن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. وان لم يرد ذلك وأراد الإلغاء وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا يصلحه ويفسده غرض المتكلم. فحذف التمييز في هذه الآية والتقدير: تسع سنين. فالتمييز يصح حذفه إذا دل دليل ولم يترتب على حذف ليس"، "فلا يكون على معنى وازدادوا تسع ليال ولا تسع ساعات، لأن العدد يعرف تفسيره ، وإذا تقدم استغنى بما تقدم عن إعادة ذكر التفسير، نقول: عندي مائه درهم وخمسة، فيكون الخمسة قد دل عليها ذكر الدرهم".
ب- في تمييز كم:- نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (الكهف: من الآية١٩)،أشار سيبويه إلى أن التمييز يحذف في مثل كم صمت؟ أي: كم يوم صمت؟ والتقدير في الآية :كم يوما، فحذف المميز لدلالة الجواب عليه".

**٦- <u>حذف الحال</u>**

نكاد لا نجد اتفاقا بين النحويين في مسألة حذف الحال، فالزجاج يرى هذا الحذف لطيف غريب. وابن جني ينص على أن حذف الحال لا يحسن، لأن الغرض منه توكيد الخبر، لكن السيوطي ينقل بأن الأصل في الحال أن تكون جائرة الحذف، وقد يمنع الحذف إذا كانت جواباً لسؤال، أو سادة مسد الخبر، أو نائبه عنه اللفظ بالفعل، أو منهياً عنها .ومن أدلى بدلوه من المحدثين عباس حسن، إذ ذكر أن حذف الحال جائز إذا دل عليها دليل، وعقب أيضا أن أكثر مواضع حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة (القول) ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو المفعول، و أهم مواضع حذف الحال في السورة :
١- في الاستثناء ومنه قوله تعالى ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾ (الكهف:٢٣)
والتقدير إلا ملتبساً بمشيئة الله، قائلا إن شاء الله، فهو في موضع الحال.
٢- في كونها قولا أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى ﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(الكهف: من الآية٤٨)، يجوز أن يضمر هذا القول حالا من مرفوع عرضوا، أي عرضوا مقولا لهم كذا.
٣- لمناسبة المعنى، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا ﴾(الكهف: من الآية٤٢)، يتعلق بمحذوف على إنه حال من فاعل يقلب، أي متحسراً كذا.فقوله (يقلب كفيه) يدل على التحسر فناسب تقدير الحال.
٤- العاملة في معمول مذكور نحو قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾(الكهف: من
الآية٤٤)،جاز أن يكون العامل في هنالك الاستقرار الذي قام (لله) مقامه، فيكون الظرف متعلقاً بـ(لله)، أو بمحذوف على أنه حال منها، عند من يجيز تقديم الحال

على عاملها المعنوي. قال سيبويه: "ومما يطرد معه حذف العامل الجار والمجرور إذا كانا في موضع الحال أو الصفة أو الخبر...".
ومن مواضع تعلق الجار والمجرور بالحال المحذوفة قوله تعالى ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقاً﴾(الكهف: من الآية١٦)، قوله (من أمركم) يجوز أن يتعلق بمحذوف حال من مرفقا.
ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً﴾(الكهف: من الآية٧٤)،قوله (بغير نفس) متعلقة بمحذوف على أنها حال من الفاعل .
ومن تعلق الظرف بالحال المحذوفة قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقاً﴾(الكهف: من الآية٥٢)، قوله (بينهم) يجوز أن يتعلق بمحذوف حال من موبقاً، والجعل بمعنى الخلق، او متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني و موبقاً هو المفعول الاول، والمعنى صيرنا بين الأوثان وعابديها مكانا يجتمعون فيه ليهلكوا معاً .

**الحذف في سورة الكهف٢**

**حذف المضاف**

ومواضع حذف المضاف في سورة الكهف هي:-

١- **في مطابقة الأصل النحوي:-** قدّر النحويون مضافاً محذوفاً في الكثير من المواضع ليساير الضوابط والدلائل النحوية التي وضعوها. ومنه قوله تعالى ﴿لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾(الكهف: من الآية١٥)،والتقدير لولا يأتون على دعواهم بأنها آلهتهم ،فناسب تقدير المضاف مع تعدي الفعل. وقوله تعالى ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾(الكهف: من الآية٢٥)، أي: لبث تسعا ،فهو منصوب لأنه مفعول به، والمضاف معه مقدر. وقوله تعالى ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾(الكهف: من الآية١٦)، هناك حذف مضاف إذا كانت ما مصدرية، أي: وعبادتهم إلا عبادة الله، فأقيم المضاف عليه محله، وهو لفظ الجلالة لدلالة اللفظ عليه سابقاً .

٢- **في موافقة المعنى** : نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾(الكهف: من الآية٦١)،قيل: على حذف مضاف ،قال الفراء: "وإنما نسيه يوشع فأضافه إليهما كما قال ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (الرحمن:٢٢)

وإنما يخرج من الملح دون العذب".و خالفه الطبري فيما ذهب إليه.

ويبدو أن عدم تقدير مضاف هو الأنسب، لأن إسناد الفعل إلى اثنين والفاعل أحدهم هو باب استعمله العرب في كلامهم، والقرآن الكريم خاطب الأمة بما يتعارفونه بينهم من الكلام، "فقد يجتمع شيئان ولأحدهما فعل فيحصل الفعل لهما"، وهو توسعه في الكلام، يدل على سمو التعبير القرآني.

وقوله تعالى﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾(الكهف: من الآية٥٠)، فحذف المضاف، والتقدير فسق عن رد أمر ربه.وقوله تعالى ﴿ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾(الكهف: من الآية٢٧)،أي: لحكم كلماته.وقوله تعالى ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِراً وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾(الكهف: من الآية٤٩)، أي: جزاء ما عملوا. وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾(الكهف: من الآية١٠١)، عن آيات ذكري.وقوله تعالى ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾(الكهف: من الآية١٠٧)، أي: دخول جنات الفردوس، ونزلا حال، وإن كان جمع نازل كانت لهم ثمر جنات فحذف المضاف. وذكر الزجاج في موضع آخر، إن جعلت نزلا من قوله ﴿فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ﴾(الواقعة:٩٣) حذف المضاف كأنه قال: (كانت لهم كل جنات الفردوس نزلا) .

وإضافة الجنات إلى الفردوس بيانية، أي: جنات هي من جنس الفردوس، وورد في الحديث "إن الفردوس أعلى الجنة أو أوسط الجنة"، وذلك إطلاق آخر على هذا المكان المخصوص فأن حملت عليه كانت إضافة جنات إلى الفردوس إضافة حقيقية أي جنات هذا المكان .

وقوله تعالى ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ (الكهف:١٠٩) ، "الكلام يؤذن بمضاف محذوف تقديره:

لكتابة كلمات ربي، إذ المداد يراد به للكتابة وليس البحر ما يكتب به، ولكن الكلام بُني على المفروض بواسطة لو".
وقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً ﴾(الكهف: من الآية١١٠)، التقدير: "حسن لقاء ربه".
**٣- في المصادر المؤولة:-**من أن والفعل نحو قوله تعالى﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الكهف: من الآية٥٥)حذف المضاف مع التقدير إلا طلب أن تأتيهم،او إلا إرادة أو انتظار أن تأتيهم.
ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾(الكهف: من الآية٥٧)،جاز أن يكون المصدر المؤول في محل جر على حذف مضاف، والتقدير: كراهية أن يفقهوه.
**٤- فيما ورد من الإخبار بالمصادر عن الذات أو بالعكس:-** نحو قوله تعالى ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً﴾(الكهف: من الآية١٠)، أي : ذا رشد،فحذف المضاف. قوله تعالى ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً﴾(الكهف: من الآية٤١)، أي: ذا غور. وقوله تعالى ﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾(الكهف: من الآية٦٦)،أي: ذا رشد.
٥-**في المصدر المؤول من ما المصدرية الظرفية والفعل:-** نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾(الكهف: من الآية١٩)، أي: بوقت لبثكم.
**٦- في الضمير العائد على المحذوف:-** نحو قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾(الكهف: من الآية٥٩)، والتقدير:"أهل القرى"،يدل على ذلك قوله (أهلكناهم) فرد الضمير على أهل القرى. وقوله تعالى ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً﴾ (الكهف:٨٣)
، المراد بالسؤال عن ذي القرنين السؤال عن خبره فحذف المضاف لدلالة المقام. يدل على ذلك عود الضمير في (منه) على المضاف المحذوف.
**٨- حذف الصفة:-**
ذكر ابن جني أن حذفها جائز إن دلت عليها الحال، وإن عريت من الدلالة عليها من اللفظ، أو من الحال فلا. وذكر السيوطي أن حذفها يقل مع العلم بها، لأنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم، فحذفها عكس المقصود.
ويتبين حذف الصفة في السورة في موقعين هما:-
﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾(الكهف: من الآية٧٩)، والتقدير: سفينة صالحة فحذف الصفة. قال ابن هشام: "دليل الحذف انه قُرئ كذلك وإن تعييبها لا يخرجها من كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ".
وقوله تعالى ﴿ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾(الكهف: من الآية١٠٥) ، أي:وزنا ناقصا فحذف الصفة. ويبدو أن مسوغ الحذف في الآيتين هو اقتضاء المعنى له، وهذا رأي النحويين في تقدير الكثير من المحذوفات لتتماشى مع معنى الآية.
**٩- حذف الموصوف:-**
ذكر ابن جني أن حذف الموصوف في الشعر أكثر منه في النثر، لأن القياس يكاد يحظره في النثر، وذلك لأن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص

والتخصيص، وإما للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لو قلت: مررت بقام أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن.
ومواضعه في السورة هي :
١- فيما ظاهرة النصب بالقول. نحو قوله تعالى ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾(الكهف: من الآية٥)،فالمصدر محذوف والتقدير إلاّ قولا كذبا، فهو صفة لموصوف محذوف تقديره: قولا. وقوله تعالى ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذاً شَطَطاً﴾(الكهف: من الآية١٤)،التقدير: قولا شططا.
٢- فيما جاء من كاف التشبيه:- نحو قوله تعالى ﴿ كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾(الكهف: من الآية٤٥)، المصدر محذوف أي ضربا كماء. (كماء) في محل نصب صفة لموصوف محذوف.
وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(الكهف: من الآية٤٨)، نعت لمصدر محذوف، أي: مجيئنا مثل مجيء خلقكم أول مرة.وقوله تعالى ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْراً﴾ (الكهف:٩١)،
يجوز كونه صفه لمصدر محذوف يدل عليه السياق تشبها مماثلاً لما سمعت.
٣- إذا كان موصوفاً بصفة مفردة يمكن الاستغناء عنه فيها لدلالة النصب عليه:- نحو قوله تعالى ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾(الكهف: من الآية٤٩)، صغيرة وكبيرة وصفان لموصوف محذوف لدلالة المقام، أي: "فعله أو صفة". وقوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾ (الكهف:٩)
، التقدير : "(آية عجبا)"، حذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه.
٤- الموصوف يشبه الجملة وخاصة مع (من): ونحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾(الكهف: من الآية٥٤)، صفة لمحذوف، أي: "مثلا من حسن كل مثل ليتعظوا".وقوله تعالى ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾(الكهف: من الآية٧٤)، "يمكن أن يكون صفة لمصدر محذوف أي مثلا بغير نفس".

٥-في الظروف الزمانية او المكانية:- نحو قوله تعالى ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾(الكهف: من الآية١٧)، (ذات اليمين) صفة لمحذوف يدل عليه الكلام، أي: الجهة صاحبه اليمين.
**حذف جملة القسم**
ذكر ابن يعيش أنه لكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروبا من التخفيف .وذكر النحويون أن جملة القسم تحذف في (لأفعلن أو لقد أو لئن)،والقسم الثاني يحذف كلية، أي: القسم والمقسم به وحرف القسم، وذلك حين يكون القسم مضمرا، ويكتفي بجواب القسم، وقد تثبت الواو المقترنة بقد مع لام الجواب.
ومواضعه في السورة هي:-

١- إذا كان الجواب بـ (لقد): وهو كثير في السورة، و منه قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّة﴾(الكهف: من الآية٤٨)، فحذف جواب القسم مع الماضي المتصرف المثبت المقترن بـ (قد).
٢- مع اللام الموطئة للقسم وفي قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْهَا مُنْقَلَباً﴾(الكهف: من الآية٣٦)،قال ابن هشام: إن اللام الموطئة هي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، وسميت بها لأنها وطأت الجواب للقسم أي: مهدت، وأكثر ما تتصل عليه هذه اللام إنما هو إن الشرطية.
حذف الجملة:- الظاهر أن تقدير الجمل في قسم من الآيات يأتي لتوضيح المعنى، فهو تقدير على جهة التفسير وليس حذفا صناعيا له ضوابطه ودلالته كما مر سابقاً.
وأهم مواضع حذف الجملة هي:
١- في دلالة المعنى:- يبدو للباحث إن اكثر تقدير النحويين والمفسرين للجمل المحذوفة في القرآن الكريم مفاده دلالة المعنى عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ﴾(الكهف: من الآية١٧)، هناك جمل محذوفة دل عليها ما تقدم والتقدير: فأووا إلى الكهف فألقى الله عليهم النوم، واستجاب دعاءهم، وأرفقهم في الكهف بأشياء.وقوله تعالى ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾(الكهف: من الآية١٩)، قبل هذا الكلام جمل محذوفة التقدير، فبعثوا أحدهم ونظر أيها أزكى طعاما وتلطف ولم يشعر بهم أحد.وقوله تعالى ﴿وَكَانَ الإنسان أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾(الكهف: من الآية٥٤)، مؤذن بكلام محذوف على وجه الايجاز، والتقدير: فجادلوا فيه وكان الإنسان أكثر شيء جدلا.
٢- في إزالة اللبس وغموض المعنى:-نحو قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾(الكهف: من الآية٨٠)، والتقدير: فكان كافرا وكان أبواه مؤمنين، وهي قراءة ابن عباس،فتظهر صفة الغلام ومسوغ قتله.
قوله تعالى ﴿قَالَ لا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً۞فانطلقا﴾ (الكهف:٧٣ومن الآية٧٤) ، قبل قوله (انطلقا) كلام محذوف، قال أبو حيان: "في الكلام حذف تقديره فخرجا من السفينة ولم يقع غرق بأهلها فانطلقا"، وحصل التقدير لإزالة الغموض بعد خرق السفينة.
٣- فيما يخص العطف:- ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ (الكهف: من الآية٤٢)، وهو عطف على مقدر، كأنه قيل: فوقع بعض ما توقع من المحذور وأهلك أمواله. ومنه قوله تعالى ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاء﴾(الكهف: من الآية١٠٢)، حذف المستفهم عنه لدلالة المعطوف عليه، فيقدرها أآمنوا عذابي فحسبوا أن يتخذوا،أو أفحسب أن ينفعهم ذلك، أو أفحسبوا ولا أعاقبهم.
٤- في الجملة الاستئنافية:- نحو قوله تعالى ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾ (الكهف:٦٦)،
في الكلام محذوف تقديره فلما التقيا تراجعا الكلام. وقوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ

رَبِّي﴾(الكهف: من الآية٩٨)، في الكلام حذف وتقديره: فلما أكمل بناء السد واستوى واستحكم قال: هذا رحمه من ربي.
حذف المعطوف:-
ذكر ابن هشام انّه يجب أن يتبعه العاطف، ودون في ذلك سبعة أمثلة من القرآن الكريم، فيدل على أن حذفه شائع في كتاب الله عزّ وجلّ.
والشاهد في السورة قوله تعالى ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف:٩٦)
، والتقدير: قال انفخوا فنفخوا، أي: أمرهم أن يؤتى بمنافح الحدادين فينفخوا في نار الحديد التي أوقدت فيه.
حذف الحرف:- وهو الأكثر شيوعا في القرآن الكريم، ومن مواضعه في سورة الكهف هي:-
١- حذف الجار:-
نحو قوله تعالى ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾(الكهف: من الآية١٢)،قال الطبرسي: "أمدا منصوب بلبثوا" وذكر ابن عطيه أنه غير منتصب به. وسوغ السمين قول الطبرسي بأن أمدا منصوب على نزع الخافض قال: "وذلك أن الأمد هو الغاية ويكون عبارة عن المدة من حيث أن المدة غاية في أمد المدة على الحقيقة، وما بمعنى الذي، وأمدا منصوب على إسقاط الحرف وتقديره: لمّا لبثوا من أمد أي من مدة، ويّعد من أمد تفسيرا لما أُبهم من لفظ كقوله ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾(البقرة: من الآية١٠٦) ، ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾(فاطر: من الآية٢)، ولما سقط الحرف وصل إليه الفعل".ومنه قوله تعالى ﴿وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً﴾ (الكهف: من الآية٢)،أي: بأن لهم أجرا حسناً.وانتصب بأن على مذهب سيبويه وبقي الجر عند الخليل والكسائي.وقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾(الكهف: من الآية٢٤)، والتقدير إلا بمشيئة الله.وقوله تعالى ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَراً﴾(الكهف: من الآية٣٣)،أي بنهر فحذف الباء. وقوله تعالى ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾(الكهف: من الآية٣٥)، على حذف (في) لأن المقصود أنه دخل منها. قال في اللسان: "يقال دخلت البيت والصحيح فيه انك تريد دخلت في البيت، وحذفت حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول به".
واستعمل القرآن الكريم هذا الفعل في وجهين وذلك في قوله تعالى ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾(الفجر:٢٩) .
وقد أدلى الدكتور مصطفى جواد بدلوه في هذه المسألة إذ قال " فالزمخشري على ولوعه بالنكت النحوية والبلاغية لم يقل في تفسيره ذلك، والوجه عندي أنه لما استعمل ادخلي للظرف المكاني وهو الجنة نصبه على الاتساع ولما استعمل لغير الظرف وهو عبادي جيء بحرف الجر، كأنك تقول: دخل فلان دور الناس، ولا تقول دخل فلان الناس بل في الناس أو بين الناس"،والمعنى عند الزمخشري: ودخل ما هو جنته ماله جنه غيرها، يعني أنه لا نصيب له في الجنة التي وعد المؤمنين، فما ملكه في الدنيا هو جنته لا غير، ولم يقصد جنتين ولا واحدة منهما. ومنه قوله

تعالى ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾(الكهف: من الآية٥٥)، في موضع نصب على إسقاط حرف الجر أي: من الإيمان. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾(الكهف: من الآية٥٧)، مجرورة بحرف جر محذوف، أي: من أن يفقهوه لتضمين أكنه معنى المال. ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾(الكهف: من الآية٦)، قرأ قتادة أنْ.بالفتح، على حذف الجار أي: لأن لم يؤمنوا.ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا﴾(الكهف: من الآية٦٢)، المعنى والله اعلم: ائتنا بغدائنا، فلما سقطت الباء زادوا ألفا في فعلت.وهو على تفسير آتنا بمعنى جئنا لا بمعنى أعطنا. ومنه قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾(الكهف: من الآية٧١) ، أي: بشيء فحذف الباء، تعدى الفعل فنصب.وقوله تعالى ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾(الكهف: من الآية٩٦)، ألغيت الباء فزدت ألفا، وإنما هو آيتوني بزبر الحديد.وقوله تعالى أيضا في الآية نفسها ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾(الكهف: من الآية٩٦)، أي: آتوني بقطر افرغ عليه.

حذف أن الناصبة:- ومواضعها في السورة هي:-

بعد لام التعليل أو لام كي، وهي كثيرة،ومنها قوله تعالى ﴿ً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(الكهف: من الآية٢)، فالبصريون ومنهم السيرافي وابن كيسان( ت ٢٩٩هـ) ذهبوا إلى أن الفعل منصوب بأن مضمره أو مقدرة، والكوفيون يرون أن الناصب للفعل هو اللام لأنها نابت عن كي الناصبة للفعل.وذهب ثعلب(ت٢٩١هـ) إلى أنه منصوب بـ(اللام) لنيابتها عن (أن).ويبدو أنه حاول أن يجمع بين الرأيين في تعليل واحد، واختار الدكتور عبد الهادي الفضيلي في دراسته لـ(اللامات) المذهب الكوفي معللا ذلك "بأن الاستقراء يدل عليه، فقد جاءت مقارنة لنصب الفعل في كل ما ورد من استعمالاتها في الفصيح، ولأن ذلك يخلصنا من القول بالتقدير وبخاصة في المواضع التي نصوا فيها على عدم جواز إظهار إن كما بعد لام الجحود".

وهذا ما يطمئن إليه الباحث فالذي دفع البصريين إلى هذا القول هو مذهبهم الذي يقضي بأن يختص كل عامل بعمله فلا يخرج عليه، كما نلمس ذلك في تقديراتهم الأخرى. فهذه التعليلات صناعة نحوية متكلفة. وقيل إضمار إن جوازاً بعد لام كي ويجوز إظهارها. فالفعل (ينذر) منصوب بأن مقدرة على رأي البصريين. أو الناصب هو اللام،على رأي الكوفيين. ومواضعها الأخرى بعد حتى،وبعد أو.

٣- حذف الحرف الرابط:- والشاهد فيه قوله تعالى ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾(الكهف: من الآية٣٠)، حذف فاء الجواب، أي: فأنا لا نضيع. ويرى الجرجاني أن الفاء لا يطرد في كل شيء وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع وفي حال، دون حال فأنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي الفاء، وذلك فيما لا يحصى ومثله (إن الذين آمنوا ..)، فإذن إنما يكون اقتضاء الفاء إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ويحتج له ويبين وجه الفائدة فيه.فالجرجاني لا يستحسن تقدير الفاء في الآية، لأنه ليس فيه وجه مما اشترطه في اقتضاءها.

٤- حذف واو العطف:- ونحو قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(الكهف: من الآية٢٢): أي: ورابعهم وسادسهم بدليل

وثامنهم، فلما ظهرت الواو هنا فهي مقدرة في الجملتين المتقدمتين، إذ ليس الجملتان صفة لما قبلها ولا حالا ولا خبراً لما تقدم في مواضع، وإنما هما جملتان من تقدير العطف على جملتين.
ويبدو أن الأنسب عدم تقدير الواو في الموضعين، لأن المقرر في مظان النحو أن حذف الشيء يصلح إذا تقدم ما يدل عليه، والواو الظاهرة جاءت بعد الواو المحذوفة وهذا لا يتم إذ جاز أن تكون الواو الأخيرة بمنأى من سابقتيها في المعنى والأعراب.
٥- حذف حرف النفي: نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾(الكهف: من الآية٥٧)، والتقدير: لئلا يفقهوه، فحذف حرف النفي.
٦- حذف أداة الاستثناء: وذلك في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾(الكهف: من الآية٢٤)، أي: إلا أن تقول إلا أن يشاء الله، فحذف أداة الاستثناء.
٧- حذف الحرف من الفعل لعله ذكرها النحويون:- نحو قوله تعالى ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾(الكهف: من الآية٦٤))، وقرأها بإثبات الياء وصلاً نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر،وأثبتها في الوصل والوقف ابن كثير ويعقوب.إلا أن قراءة المصحف وردت بحذف الياء، وحاول النحويون راشدين أن يعللوا حذف الياء في الفعل، فذكر سيبويه أن ما تختار فيه إلا أن يحذف يحذف، وفي الفواصل والقوافي كقوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾(الفجر:٤)، و (ذلك ماكنا نبغ). وتبعه في ذلك أبو علي النحوي في البغداديات. وبنحوه أشار السمين إلى أن في حقها الثبوت، وإنما حذفت تشبيهاً بالفواصل، ولأن الحذف يؤتي بالحذف.
أما الفراء فيرى أن من وصل بالياء وسكت يحذفها، قال: هي إذا دخلت في موضع رفع فأثبتها، وهي إذا سكت عليها تسكن فحذفتها كما قيل: لم يرمِ ولم يقضِ، ويعرج على قوله (نبغ) بأن له وجهين: أحدهما أن تثبت الياء إذا وصلت وتحذفها إذا وقفت، والوجه الآخر أن تحذفها في القطع والوصل، قرأ بذلك حمزة وهو جائز. ونص الزمخشري على أن الحذف والاجتزاء منها بالكسرة لغة هذيل. ويحاول أحد الباحثين أن يعلل حذف الباء بأمرين: أحدهما إنه من باب الترخص في العلامة الأعرابية، أتى به لدلالة على معنى معين، والآخر إن الاجتزاء من الحركة الطويلة بالكسرة القصيرة يوحي بلهفة موسى عليه السلام على معرفة مكان الخضر، إذ كان فقد الحوت هو العلامة على مكان الخضر، إذ لم يكن لدى موسى وقت يضيعه في مطل الحديث وإشباع الكلام، وهنا يتآزر التصوير اللغوي أصواتا ووظائف في الدلالة على ملابسات الحال، وهذا معنى القول بأن الترخص لا يمكن القياس عليه، وإنه مرتبط بموقعه وسياقه.
ويبدو أنها قد تكون لغة من لغات العرب على نحو ما صرح به الزمخشري، وهي إثبات الياء وصلا وحذفها وقفاً وذلك كثير في القرآن الكريم، أما قول سيبويه وتابعيه فأن ظاهر الآية لم تقع في الفاصلة ليصح الحذف كما في قوله (والليل إذا يسر) ، أما الرأي الأخير فلا يُنكر ما فيه من الدقة في تصوير المعنى وربطه باللفظ، إلا أن ذلك يبقى في مدار الاجتهاد الفردي فلا يمكن أن نلتزم به.

وقوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً﴾ (الكهف:٩٧) ، قيل: هي لغة بمعنى استطاعوا بعينه، ولما كثر في كلام العرب حتى حذف منه التاء فقالوا (اسطاعوا). وقيل: حذف للخفة، لأن التاء قريب المخرج من الطاء. ووجه الغرناطي في ملاك التأويل مسألة حذف التاء في الفعل إلى دلالة المعنى قال: "وذلك أنه لما كان صعود السد الذي هو سبيكة من قطع الحديد والنحاس أيسر من نقبه وأخف عملاً حذف الفعل للعمل الخفيف، فحذف التاء فقال (اسطاعوا) وطوّل الفعل فجاء التاء في الصعود وجاء بها في النقب". وتبين هنا ما قرر من أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

٨- حذف الحرف من الاسم: ومن ذلك قوله تعالى ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾(الكهف: من الآية١٧) ،حذف الياء جائز في الأسماء خاصة، ولا يجوز في الأفعال، لأن حذف الياء في الفعل دليل الجزم وحذف الياء في الأسماء واقع إذا لم يكن الألف واللام نحو المهتد، فأوصلت الألف واللام وترك الحرف على ما كان عليه، ودلت الكسرة على الياء المحذوفة.

والمقرر في مظان النحو أنك إن وقعت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان ذلك فيه مذهبان: إسقاط الياء وإثباتها، واختلف النحويون في الأجود منهما، فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل، لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ولا تنوين للوقف فوجد الياء. فإن كان فيه الألف واللام كان حكمة في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة، وكان ذلك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها وإثبات الياء أجود الوجهين. ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن حذف الياء ورد في أكثر من موضع وذلك في الآيات (٢٩، ٤٠، ٦٦، ٦٤) فهو مما حسن الحذف فيه وهو يعاضد المعنى وسياق الألفاظ، والإحصاء على وضع كل لفظة في موضعها.

٩- حذف الحرف من الضمير: وذلك في قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾ (الكهف:٣٨)
[٣٨]) والتقدير لكن أنا هو الله ربي. وقد مر سابقاً.

١٠- حذف التنوين: ويحذف للإضافة، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى﴾ (الكهف: من الآية٨٨)، قرأ جزاء بالإضافة وحذف التنوين.

وقوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾(الكهف: من الآية٧٨)، حذف التنوين للإضافة.

**الاستفهام في سورة الكهف:**

**الاستفهام**

١. الهمزة (أ): وهي أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام: أحدها جواز حذفها سواء تقدمت أم لم تتقدم، والثاني أنها ترد لطلب التصور، والثالث أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، والرابع لها تمام التصدير . وحكمها في أنفسها،" فأنها تقع أداة استفهام مسؤولا عن شيء مجهول إذا كانت استفهاما، وتقع تقريعا وتوقيفا وتقريراً من الله تعالى" . فقوله: إذا كانت استفهاماً أي: الاستفهام الحقيقي، أما ما يقع منها غير ذلك فهو يشير به إلى الاستفهام المجازي .والمعروف أنها تخرج في بعض الأحاحين إلى أغراض مجازية. ومعنى الخروج "مقارنة الأصل الغالب نظير تضمين الشرط والاستفهام في من وما مع إن الأصل وضعها للعاقل وغيره" . ويمكن أن نبين دلالة الاستفهام بالهمزة في ضوء الشواهد الآتية:

قوله تعالى ﴿ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً﴾(الكهف: من الآية٣٧)

الاستفهام للإنكار والتوبيخ ومن ذلك قراءة ثابت البناني (ويلك أكفرت )، وهو تفسير معنى التوبيخ والإنكار، ولا قراءة ثانية عن الرسول ﷺ . أو هو استفهام مستعمل في التعجب والإنكار وليس على حقيقته، لأن الصاحب كان يعلم أن صاحبه مشرك بدليل قوله ﴿ وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾(الكهف: من الآية٣٨)﴾. وعلى هذا فأن الاستفهام بالهمزة قد يحمل في طياته أكثر من معنى في نفس الآية.

ويرى ابن جني أن الهمزة أكثر أدوات الاستفهام دلالة على الإنكار، واختصت بنوعين هما إنكار الواقع في النفي وإنكار الوقوع في النفي (التقرير)، لأنها الأداة التي لا يدخلها على المنفي سواها ولم يشاركها **إلا (ما)** نحو ﴿ مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾**(**يوسف: من الآية١١)، أما إنكار الواقع وإنكار الوقوع في الإيجاب، فقد دلت عليها الهمزة وكثرت فيها وشاركتها في الدلالة عليها (هل ) و (من) و (ما) و (كيف) و (أين) و (متى) و (أيان) و (أي) و (أنى ). وقد وقع الإنكار في النفي في قوله تعالى ﴿**ألم** اقل انك لن تستطع معي صبرا﴾ (الكهف: من الآية٧٢)) وقوله ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾(الكهف: من الآية٧٥)، فـ"الألف للاستفهام لفظا ومعناه التقرير" . وذهب السهيلي إلى أن" الاستفهام هو خبر موجب" . فسياق الآية للعتاب أو التذكير.

النفي وأفاد التقرير . ومن آيات الإنكار الأخرى :

قوله تعالى ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾(الكهف: من الآية٥٠)، فالهمزة للإنكار وللتعجب ،والفاء للتعقيب. و"الإنكار التوبيخي للمشركين، إذ كانوا يعبدون الجن". وذكر الشنقيطي أن فيها معنى الاستعباد كما تقدم نظيره كثيراً . وكأنه يضفي أليها معنى آخر غير ما تقدم .

قوله تعالى ﴿ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾(الكهف: من الآية٧١)، الاستفهام في الإنكار الواقع في المثبت. وتكون الجملة التالية للاستفهام والمقوية للإنكار استئنافاً وهذه من

مؤكدات الإنكار، ففي ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾(الكهف: من الآية٧١)، تأكيد لإنكار خرق السفينة.
قوله تعالى ﴿أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾(الكهف: من الآية٧٤)، إنكار الواقع في الإيجاب، وذلك إذا كانت الأفعال المنكرة واقعة يراد تقبيحها والتعجيب منها وتوبيخ فاعلها وبيان إنه ما كان ينبغي أن تقع. فقتل النفس واقع من المخاطب. والآية كسابقتها إذ تأكد الإنكار **بقوله** ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً﴾(الكهف: من الآية٧٤**).**
قوله تعالى ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا ﴾(الكهف: من الآية١٠٢)، للإنكار والتوبيخ على معنى إنكار الواقع واستقباحه، والفاء للعطف على مقدر تفصح عنه الصلة على توجيه الإنكار والتوبيخ إلى المعطوفين جميعاً. والمعنى أكفروا بي؟ مع جلاله شأني فحسبوا،و أدخلت همزة الإنكار ذماً على ذم وقطعا لها عن المعطوف عليه لفظاً لا معنى، للإيذان بالإستقلال المؤكد للذم، كأنه قيل: لا يزيلون حسابهم من مرض الغشاوة و الصم، فالاستفهام الإنكاري عليهم فيما يحسبونه يقتضي أن ما ظنوه باطل مثله. ومثله قوله تعالى ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾(البقرة: من الآية٧٥)، فقوله تعالى هنا على وجه الاستفهام الإنكاري المتقرر بطلانه في العقول .

ومن المسائل المهمة ضمن هذه الشواهد تقدم حرف الاستفهام على حرف العطف، وهذا الأمر قد اختلف فيه النحويون ، والشاهد قوله تعالى ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(الكهف: من الآية١٠٢)، وقوله ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾(الكهف: من الآية٥٠)، فحرف العطف في الآيتين هو الفاء، وقد تقدمه همزة والاستفهام . وفي ذلك وجهان: أحدهما أن الفاء والواو كلتيهما عاطفاً بما بعديهما على محذوف دل عليه المقام كقوله تعالى ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً﴾**(**الزخرف: من الآية٥**)، أي:** أفنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صحفاً؟ ومنه قول ابن مالك:

**وحذفُ متبوعٍ بدا هُنا استبحْ وعطفُك الفعلَ على الفعلِ يصح**

فيحذف المعطوف عليه لدلالة عليه . والى ذلك ذهب الزمخشري . والآخر أن الفاء والواو كلتِهما عاطفة للجملة المصدرة للهمزة والاستفهام على ما قبلها، إلا أن همزة الاستفهام تزحلقت عن محلها فتقدمت إلى الفاء والواو وهي متأخرة عنها في المعنى، وإنما تقدمت لفظا عن محلها معنى، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، و"هو مذهب سيبويه والجمهور" . واستحسن ابن عاشور الرأي الأول . إلا أنه لا يخلو من تكلف في تقدير المحذوف .

ومن الظواهر التي حملتها الشواهد مجيء همزة الاستفهام مع فعل الرؤية وذلك في قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾**(**الكهف: من الآية٦٣**)**، جاءت الهمزة مع فعل الرؤية الماضي واستعمل هنا مع ضمير المخاطب. يقول الرضي: "أنها لا تكون إلا للاستخبار عن حالة عجيبة". والكفوي يرى أن" كل استفهام دخل على الرؤية فهو للتعجب" . وهذا قول ابن الحاجب ،وابن خالويهمن النحويين .
و"يبدو أن المتتبع لمثل هذه الآيات يجد أن أساليب أرأيت كلها تناسب الوجدان الثائر والانفعال المحتدم وجاءت أكثرها في الآيات المكية. وفعل الرؤية جاء مع إن

الشرطية، فلا بد بعدها من استفهام ظاهر أو مقدر فهي تفيد النسبة لا التعجب".
وأخال أن القليل من المفسرين قد ذكروا ذلك مما يضعف هذا القول .

وفيما يخص نوع الاستفهام بالهمزة . فقد ذكر النحويون أنها تستعمل لطلب التصور كما تستعمل لطلب التصديق. واستعملت في ما ورد من الشواهد لطلب التصديق ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾(الكهف: من الآية٦٣) ، فالاستفهام للتصديق ، و الجواب عن هذا السؤال يكون بـ (نعم أو لا). قال سيبويه" تقول )ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً ؟) و (أعندك زيد أو خالد أو عمرو؟) كأنك قلت: (أعندك أحد من هؤلاء؟)، وذلك أنك لم تدع أن أحدا منهم، ثمّ ألا ترى أنه إذا أجابك قال: (لا) كما يقول: إذ قلت: (أ عندك أحد من هؤلاء؟)، واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن، لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع ". ويلحظ أن ما وقع بعد همزة الاستفهام هو الفعل في كل المواضع ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾(الكهف: من الآية٧١)، فيكون الشك في الفعل نفسه ، قال الجرجاني: "فأن موضع الكلام على انك إذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده... ومثال ذلك أنك تقول :(أ بنيت الدار التي كنت على أن تبينها؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه الشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجّوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ".

**أي :** "اسم معرب، وهو مضاف إلى ما بعده ولا يكاد يفرد،و سبيله في الصلة سبيل ما و من و الذي إذا كان خبراً" . ومنه في السورة قوله تعالى ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾(الكهف: من الآية٧)، (أي )" استفهامية مرفوعة بالابتداء" ،و"(أحسن) خبرها ". كما نقول:" (أيهم حضر؟)" . ومعنى الآية،" ليخبر أهذا احسن عملا أم هذا ؟ ". أو تكون (أي) موصولة بمعنى الذي، (وأحسن) خبر مبتدأ مضمر و الجملة صلة (أيهم)، ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلا من مفعول لنبلوهم تقديره: لنبلوا الذي هو أحسن. واختلفوا في حركة (أي)، فمذهب سيبويه جواز البناء فيها، لتحقق شرطه وهو إضافتها لفظا وحذف صدر صلتها. و"في التصريح لما أضيف إليه لفظا خلاف،و الأشهر اشتراطه". ومنه في القران الكريم قوله تعالى ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾(مريم: من الآية٦٩) ، وقول الشاعر:

إذا ما أثبت بني مالك  فسلم على أيهم أفضل

والرأي الآخر أن تكون الحركة فيها حركة إعراب، لأن البناء جائز لا واجب.

ومن الشواهد الأخرى قوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾(الكهف: من الآية١٩(، قال الأخفش: "ينظر من الأفعال التي يقع بعده حرف الاستفهام تقول : انظر أزيد اكرم أم عمرو؟". و(أي) "مرفوعه بالابتداء، (أزكى) خبر الابتداء ". فهي استفهامية ، والتقدير:" (أي أهلها)".

وجوز أبو حيان أن تكون أيها موصولةً مبنيةً مفعولا لينظر على مذهب سيبويه،وأزكى خبر لمتبدا محذوف، و"إذا كان في الكلام حذف (أي أهلها)، فيكون

خبر المؤنث عائداً إلى المدينة، وإذا لم يكن حذف فيكون عائده إلى ما يفهم من سياق الكلام كأنه قيل: أي المآكل؟". ويبدو أن الرأي الأول أولى بالصواب لأمرين: أحدهما أنه قول أكثر النحويين. والآخر أن الفعل (ينظر) يتعدى بالحرف (إلى)، وإن جعلنا (أي) مفعولا لـ(ينظر ) فأنه يكون منصوباً بنزع الخافض، وهذا مالا يحتمله سياق الآية.

أما استعمالها فيرى النحويون أنها تستعمل للعاقل وغير العاقل ، بحسب ما تضاف إليه، فان أضيفت إلي الزمان فهي للزمان، وان أضيفت إلى المكان فهي للمكان، واستعملت للعاقل في قوله تعالى ﴿لنبلوهم أيهم احسن عملا﴾.(الكهف:من الآية ٧)، ولغير العاقل في قوله (فلينظر أيها ازكى طعاماً ..) إذا عاد إلى طعام.

**كم** : أختلف النحويون في أصلها ،فذهب البصريين إلى أنه في مفردة موضوعة للعدد ، وذهب الكوفيون إلي أنها مركبة ، واحتج البصريون بأن الأصل هو الأفراد، وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالآصال خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، أما الكوفيون فحجتهم أنه في الأصل (ما) زيدت عليها (كاف) التنبيه، لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، وانتصر الأنباري لرأي البصريين ،لأن رأي الكوفيين مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى . ويرى المخزومي أن البصريين يستندون إلى أصل فلسفي يقيمون به حجتهم، والكوفيون يستندون إلى أمثلة من القران وأبيات من الشعر العربي الصحيح. فهو يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، والصحيح عند الدكتور الأوسي ما ذهب أليه البصريون، يؤيد ذلك ما رد به الأنباري على الكوفيين . وهذا ما يطمئن إليه الباحث.

والشاهد قوله تعالى ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾(الكهف: من الآية١٩)، (كم) استفهامية مبنية ،" وإنما بنيت في الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام، فهو الأصل ولم يوجد مانع من خروجه على ذلك" . وتكون مبنية على السكون دائما في محل رفع أو نصب أو جر على حسب مواقعها في الإعراب . وهي هنا مبنية على السكون في محل نصب مفعول فيه (ظرف زمان )، و"المميز محذوف تقديره كم يوماً؟، لدلالة الجواب عليه" . والمقرر في مظان النحو أن المميز قد يحذف فيقال :(كم عبد الله ماكث؟ ) أي: كم يوماً عبد الله ماكث ؟ وكم غلمانك ؟ أي: كم غلاما غلمانك؟ ، "فيصح حذف تمييز كم الاستفهامية في كل أحواله إذا دل عليه دليل ولم يترتب على حذفه لبس".

**كيف** : وتأتي سؤالاً عن الحال ، أو للحال بلا سؤال، نحو (لأكرمنك كيف أنت) أي :على أي حال أنت. ووردت في موضع واحد وهو قوله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾(الكهف٦٨ )،(كيف) ظرف عند سيبويه والمبرد . وكذلك عند الزمخشري قال: " كيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال". وهي" اسم وليس ظرفاً عند الأخفش والسيرافي"، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن هشام إلى أن كيف تكون ظرفاً بدليل أنه يبدل منها بالرفع ،فيقال :كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم ؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب . والحقيقة أنها ظرف على وجه التشبيه بدليل الجواب بالجار والمجرور، وأصلها عدم الظرفية أتيت بالجواب على حسب

ذلك فيكون مجروراً، لأن النصب على الظرفية لا يتأتى في الاسم المجاب به، وإن نظرنا إلى الموضوع الأصلي من غير نظر إلى ما عرض من التشبيه طابقنا فآتينا بما يدل على صفة الموصوف و أعينا محل المجاب في رفع أو نصب.وكيف اسم مبني على الفتح ، قال ابن خالويه: "هو اسم فزال الإعراب عنه لمّا استفهم به وضارع الحروف فوجب أن يسكن آخره، فلما التقى في آخره ساكنان فتحوا الفاء، فإن قيل فهلا حركوا بالكسر لالتقاء الساكنين إذ هو اكثر كلام العرب؟ فقل: كرهوا الكسر مع الياء والفتح أكثر في مثل ذلك نحو أين وحيث ، حكاه الخليل وسيبوبه" وهي" في محل نصب حال من اسم (إن)، أو من ضمير تستطيع"." وخرجت من الاستفهام الحقيقي إلى معنى الإنكار" . أي: صبرك على ما لم تعلمه مستبعد، وهو إنكار حال فعل لم يقع بقصد إنكار وقوعه وتأكيد نفيه واستبعاده.

**ما**: وتكون سؤالا عن الجنس . وذكر أبو علي أن (ما) الاستفهامية تكون اسماً، وهي غير موصوفة ، ولا موصولة، وهي سؤال عن ذات غير الأناسي وغيرهم من المميزين، وعن صفات الأناسي وسائر أهل التمييز ،وتقع سؤالاً عن أشخاص الإنسان.وهي عند ابن هشام نكرة مضمنة معنى الحرف ومعناها أي شيء.والشاهد قوله تعالى﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾(الكهف:من الآية٤٩) ، (ما ) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، و(لهذا) جار ومجرور متعلق بالخبر.واختلف النحويون والمفسرون في معنى الاستفهام في هذه الآية، فهو للتفجع عن ابن فارس،أو استفهام مستعمل في التعجب ومعناه أي شيء عند أبي حيان وأبي السعود. أو معناه التفخيم كما يرى السيوطي . والظاهر أن الاستفهام حمل جميع المعاني السابقة.

**من** : تأتي للسؤال عن الناس ، أو للسؤال عن العاقل . "كقولك: من قصدني؟". ووردت في موضعين بالصيغة نفسها وهما :

قوله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾(الكهف: من الآية١٥)، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآياتِ رَبِّهِ ﴾(الكهف: من الآية٥٧)، (من) "اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ و (أظلم) خبره". وعرج ابن هشام على هذا الأسلوب من الاستفهام بقوله: "فهي من الاستفهامية أُشربت معنى النفي، ومنه ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾(آل عمران: من الآية١٣٥)، ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك بدليل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِه﴾(البقرة: من الآية٢٥٥) " . فهو لا يشترط أن تسبق من الاستفهامية في مثل هذه الآيات الواو، وتابعه في ذلك الزركشي.

وأشار ابن عطية بأنه استفهام بمعنى التقرير، وهذا من أفصح التقرير أن يوقف الأمر ما لا جواب له فيه ألا الذي يريد منه، فالمعنى لا أحد هذه صفته. فهو استفهام يراد به النفي، أي: "لا أحد يشبه هؤلاء في ظلمهم، وتفيد مع ذلك إنكار الفعل الذي ذكر في حيزها" .

**هل** :" تكون استفهاماً كقولك: هل خرج زيد؟. ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألف التي يستفهم بها". وجاءت في الآيات ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ﴾(الكهف: من الآية٦٦)، وقوله ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً﴾(الكهف: من

الآيـة٩٤)، وقولـه﴿ قُـلْ هَـلْ نُنَبِّـئُكُمْ بِالْأَخْسَـرِينَ أَعْمَـالاً﴾(الكهـف:١٠٣)، الاسـتفهام بـ(هل) فـي الآيـات الـثلاث للتصـديق، والإجابـة بـ(نعم) غيـر (لا) . قـال ابـن هشـام: "هل حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي "، ودخلت على الجملة الفعلية وهي (أتبعك ، نجعل ، ننبئكم) ولم تدخل على الجملة الاسمية وهو الأصل في حروف الاستفهام، قال سيبويه: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها ألا الفعل، ألا انهم قد توسعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك". فالأولى في حرف الاستفهام أن يليه الفعل، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل.

أما دلالة الاستفهام بـ(هل)ففي قوله تعالى﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدً﴾الكهف: من الآيـة٦٦)، الظـاهر أن (هل) أفـادت التطلـف فـي الطلـب أو فـي العرض ، وهذا غير مستبعد، لأنه طلب من نبي وهو سيدنا موسى عليه السلام. وفي قوله تعالى ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً ﴾(الكهف: من الآيـة٩٤)، قال ابن عطية: "استفهام على جهة حسن الأدب ". أما قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾(الكهف:١٠٣)، قال الآلوسي "إذا حُمل الاستفهام على الاستئذان كان فيه معنى التهكم ، والجمع في صيغة المتكلم قيل: لتعيينه من أول الأمر، وللآذان بمعلومية النبأ للمؤمنين أيضا".

وحمله على التهكم، لأنه خطاب للكفار، ومنه في القران الكريم ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِك﴾(المائدة: من الآيـة٦٠)، وقولـه ﴿هَـلْ أُنَبِّـئُكُمْ عَلَـى مَـنْ تَنَـزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾(الشعراء:٢٢١)، وهو كذا في الآية ،و ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن اختيار (هل) على الهمزة، لأنها أوكد في المعنى ، فأن قوة التبكيت وشدة التفريع واضحة في السياق، فاستعمل لذلك هل ولم يستعمل الهمزة.

**تحليل نص قراني المرحلة الثالثة أ.د:خميس فزاع عمير**

**التوكيد في سورة الكهف:**

١. إنَ – أنَ : من الحروف الناسخة للابتداء ، "وإنما دخلت على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الفرض من التوكيد". أو عملها واحكامها فنوردها من خلال تتبع شواهدها في السورة وهي :

أ. فيما يتعلق باسمها وخبرها: وردا في عدة حالات

(١) كلاهما اسم ظاهر نحو قوله تعالى ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾(الكهف: من الآية٢١)،(وعد) "اسمها منصوب و(حق) خبرها" ، وهذا على رأي النحويين . قال سيبوبه "زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب" ،وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (أن) وهو خبر المبتدأ ." إلا أن عمل إن في الخبر أرجح من دعوى الكوفيين اختصاص عملها في الاسم لمخالفته الأصول بلا فائدة فلا يجوز، إذ لا يوجد عامل في الاسم يعمل النصب ولا يعمل الرفع" . ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أن اسم إن مرفوع في الأصل، إلا أنهم لما اكثروا من اتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها وكثر هذا حتى غلب إلى وصلهم إن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا .

(٢) الاسم ظاهر والخبر شبه جملة : نحو قوله تعالى ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً﴾(الكهف: من الآية٢)،(أجرا)" اسم أن مؤخر وشبه الجملة في قوله (لهم) خبرها مقدم".

(٣) اسم (أن) ظاهر والخبر جملة : ومنه قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾ (الكهف:٩)، (أصحاب) اسم أن وجملة (كانوا من آياتنا)خبرها .

(٤) اسمها ضمير وخبرها اسم ظاهر : نحو قوله تعالى ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾(الكهف:٢٣)، الياء في (إني) ضمير متصل في محل نصب اسمها. والأصل في (إني) إنني فيؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف، وإنما جاز حذفها تخفيفا لكثرة الاستعمال وكثرة النونات، والمحذوف النون الثانية لوجهين: أنها حذفت قبل دخولها على الضمير فقالوا: إن وهي الخفيفة فكذلك بعد دخولها على الضمير، والآخر أن النون الأولى لا يجوز حذفها، لأنك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصح إدغامها، فيصير معك حذف وتسكين وإدغام، ولأن الثقل لا يقع إلا بالمكرر لا بالأول . (فاعل) خبرها مرفوع .

(٥) اسمها ضمير وخبرها جملة فعلية . نحول قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا ﴾(الكهف: من الآية٧)، اسمها الضمير (نا) المدغم في (إن)، وخبرها جملة (جعلنا) الفعلية .

(٦) اسمها ضمير وخبرها الجملة الشرطية :وذلك في قوله﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ ﴾ (الكهف: من الآية٢٠)،الهاء اسمها وخبرها إما فعل الشرط واما الشرط وجوابه .

**ب.** فيما يتعلق بكسر وفتح همزتها: ذهب السيوطي إلى أنها واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين، فالثانية فرع الأولى ." وإنما فرقوا بينهما لافتراقهما في المعنى وقياس المعنى في بعض المواقع ففرقوا بالحركات ليزول اللبس". وكسرت في المواضع التالية :

١) في أول الكلام : وردت في أكثر من موضع ، ومنه قوله تعالى ﴿فإني نسيت الحوت ﴾ (الكهف: من الآية٦٣)، كسرت وجوباً لأنها وقعت في أول الكلام ،"وفي بداية جملة استئنافية".

٢) المحكية بالقول : نحو قوله تعالى ﴿قالو إن يأجوج وماجوج مفسدون في الأرض﴾ ( الكهف: من الآية٩٤)، كسرت همزة (إن) وجوبا، لأنها وقعت في بداية الجملة المحكية بالقول، أو بعد تصاريف القول سواء أكان فعلا أو اسم فاعل أو مفعول أو مصدراً

أما فتح همزة (إن) فقد قرر النحويون أنها تفتح في المواضع التي يصح أن تقدر فيها بمصدر أو وقعت خبر لفعل من أفعال القلوب ولم يتعلق خبرها باللام . ومما قدر بالمصدر قوله تعالى ﴿أن لهم أجرا حسنا﴾(الكهف: من الآية٢) ووقعت خبراً لفعل من أفعال القلوب في قوله تعالى ( ليعلموا ان وعد الله حق وان الساعة آتية ﴾ (الكهف من الآية٢١).

٣. اتصال (إن) بـ (ما) الغير موصولة : في قوله تعالى ﴿قل إنما يوحى الي انما إلهكم اله واحد﴾ (الكهف: من الآية١١٠)، "(إلهكم) مبتدأ و(اله ) خبر" . هذا على مذهب سيبويه ، الذي ذكر أن (ما) إذا دخلت على (إن) هي وأخواتها كُفت عن العمل إن أُلغي عملها ما عدا ليت فأنه يحوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها (ما) . وهو مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج ." وحكى الأخفش والكسائي (إنما زيدا قائم) بإعمالها، والصحيح المذهب الأول وان ما ذهب إليه الأخفش و الكسائي شاذ" . ويرى الجرجاني أن (إنما) تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة، وعقب أيضا بأن الكلام بعدها يفيد إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة . ومنه قوله الأعشى :

وَلَستَ بالأكثرِ مِنهُم حَصىً وَإنَّما العِزَّة للكاثِرِ

وهي بذلك المعنى تفيد الحصر .

٤. **المخففة من الثقيلة** : في قوله تعالى ﴿بل زعمتم الن تجعل لكم موعدا﴾ (الكهف: من الآية٤٨)، (أن) مخففة مفتوحة الهمزة، وقد وليها فعل مسبوق بالنفي ، والمقرر في مظان النحو أنّ (أنْ) إذا وليها فعل فلا بد لها من العوض ، ما لم يكن الفعل دعاءً أو سادا العوض ، وحروف العوض ستة: السين وسوف وقد في الإيجاب ولا ولن ولم في النفي . "وإنما عوضوا مع الفعل لأنه لحقها معه ضربان من التغيير ، الحذف ووقوع الفعل بعدها ، أما الاسم فضرب واحد وهو الحذف، والتغيير من وجهين أقوى ، فلذلك احتاج إلى العوض". ومذهب البصريين يقضي بعملها ، أما الكوفيون فالقياس عدهم ألا تعمل ، وانتصر الانباري لرأي البصريين . فتكون جملة الفعل الذي بعدها خبرها،" و الاسم ضمير الشأن المحذوف" . لأن إعمال (أن) المفتوحة في الظاهر بعدها قليل ، لكنها تعمل في ضمير الشأن .

٢. **الحروف الزائدة .**

هي من القضايا التي اختلفت فيها آراء علماء اللغة وتناقضت فيها أقوالهم على مر العصور ، بين قبول ورد ورضا وسخط، وإنكار وإقرار مع مسيل من الأدلة والاحتجاج، فقد ذكرها الكثير من النحويين في مظانهم . وعلى رأسهم سيبويه الذي رأى أن هذه الحروف "لغو في إنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العموم وهو توكيد الكلام" . فيما أنكر قسم آخر زيادة بعض هذه الحروف . ويرى ابن جني أن "زيادة الحروف كثيرة وإن كانت على غير قياس". واصطلح عليها الكوفيون بـ (الصلة) أو (الحشو) .

والحرف الزائد لا يتعلق بشيء، لأن التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له ويرتبط بمعنى مدخوله ، وإنما يؤتى به في الكلام تقويةً وتوكيداً .

والظاهر في هذه المسألة أنه ليس هناك حروف زيادة في القران الكريم ، وإنما هو مصطلح نحوي استعمله النحويون، وإن الزيادة لا تعني الفضلة على الكلام ، إنما تعني إضافة معنى لا يتحقق إلا بهذه الحروف . والغالب عليها هو التوكيد ، فضلا عن دلالات أخرى . ومن هذا ترى أن لفظ (زائد) اصطلاح علمي ، بعيداً جداً عن مجال الدلالة الوضعية للغة ، بل يتضمن دقائق نحوية تضفي على العبارة بيانا وجمالا ، لا يضاهيها خلوها منه ، ولا تصلح إلاّ به ، ولا يصلح إلاّ بها ، وعلى هذا يتجرد مصطلحنا من إيحاءات الانتقاض والتهوين ، ليتحلى بومضات من الدقة والجمال، وكذلك شأن كثير من الاصطلاحات اللغوية الموحية بالمذمة والقصور . ومواضعها في سورة الكهف هي :

**الباء** : تكون زائدة في ستة مواضع . ورد مها موضعين في السورة

أحدها : مع التعجب في قوله تعالى ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾(الكهف: من الآية٢٦)، إذ يرى البصريون أن الباء في قوله (بهم) زائدة في الفاعل ، وزيادتها فيها واجبة ." فلا تحذف في هذه المواضع إلا إذا كان التعجب من أن وصلتها نحو أحسن أن يقولن" .

الآخر : مع المفعول به في قوله تعالى ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ (الكهف: من الآية٤٢)، "الباء زائدة في المفعول به الذي أقيم مقام الفاعل المحذوف" .

**من** : لا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما أن يكون المجرور نكرة ، والآخر أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد يشبه النفي: النهي والاستفهام ، ولا تزاد في الإيجاب ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ، خلافا للأخفش ، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها.

ووقعت في الآيات الآتية:

قوله تعالى ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (الكهف: من الآية٣١)، قوله (من أساور) (من) زائدة عند الأخفش . و(أساور) في محل نصب ، "لأنه خبر ما لم يسم فاعله " . فمذهب الأخفش يقضي بزيادتها في الواجب وغيره، وفي المعرفة والنكرة ، تبعه في ذلك أبو البقاء مستدلا بقوله تعالى ﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ)(الإنسان: من الآية٢١) ،واختاره ابن مالك أيضا.

ومنه كثير في القران الكريم . أما الزمخشري فعدها للابتداء ، وقيل:" هي للتبيين أي: شيء من أساور" . والرأيان متعينان عند الذين يمنعون زيادتها في الإيجاب .
قوله تعالى ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ (الكهف: من الآية٥)، ذكر أكثر النحويين أن (من) حرف جر زائد ، دخل على المبتدأ (علمْ) ، فهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً ،" وزيادتها التوكيد النفي "، وزيادتها بالصيغة نفسها في قوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِي﴾(الكهف: من الآية٢٦) ،و قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: من الآية٥٤)،
ذكر ابن عطية" أنها زائدة، والتقدير: ولقد صرفنا كل مثل، فيكون مفعولاً به" . هذا مذهب الأخفش وتابعيه، وقيل هي لابتداء الغاية، أي: "ولقد صرفنا الآيات والعبر من أنواع ضرب المثل في هذا القران ليذكروا ، فقابلوا ذلك بالجدل والخصام ".
وهو متعين عند الذين يمنعون زيادتها في الإثبات .

**اللام**

ذكر النحويون أنه لا يجوز زيادة اللام إلا في موضعين : أحدهما عند تقديم المعمول ، فلا تزداد في المفعول فلا إذا تقدم ، والآخر كون العامل فرعاً ، كقوله تعالى ﴿فعّال لما يريد.﴾ (البروج ١٦)، ولا تزاد عندهم فيما عدا ذنيك إلا في الضرورة، "واصطلاح الفرع كوفي يعني المشتق ودرجته في العمل أقل من الفعل ويدخل فيه اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول ، واسم المرة واسم الهيأة واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي" .
وذكر العلماء مواضع زيادتها في السورة من خلال الآيات آلاتية:
قوله تعالى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ ( الكهف: من الآية٧)، "(اللام) للعلة، أو تكون زائدة في المفعول ، ويجوز أن تتعلق بمحذوف صفة لزينة" . فكون اللام للعلة أي: بمعنى (من أجلها)،(زينة) مفعول ثان لـ (جعل) بمعنى: صير .أو تكون (زينة)" مفعولاً من أجله" ، والمفعول الثاني الضمير المجرور باللام الزائدة ، والظاهر أن (اللام) للعلة، و(زينة) المفعول الثاني لـ(جعل) ، يدعم ذلك ما يدل عليه سياق الآية، وأن أكثر المعربين قد نصوا عليه.
قوله تعالى ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ﴾ (الكهف: من الآية٧٢)، قال ابن هشام في مثل هذه اللام: "هي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو (قلت له) و (أذنت له ) و(فسرت له )". "وتأتي عندما يكون المفعول له الكلام معلوما من السياق فيكون ذكر اللام لزيادة تقوي الكلام وتبليغه إلى السامع ، ولذلك سميت لام التبليغ" ، فقوله: لزيادة تقوي الكلام، تصريح بأن هذه اللام زائدة ، وقد وردت بعد القول في أكثر من موضع.
ومما ورد من معنى الزيادة اللام الرابطة للفظ ، وهي" اللام الرابطة بين لفظين في الجملة ، وتأتي للتعدية وللتقوية" . فهي زائدة في المفعول به ، نحو قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِداً﴾ (الكهف: من الآية٥٩)، قيل: اللام داخلة على المفعول به لتقوية عامله . ويبدو أن ما قيل في زيادة اللام فيما مضى من الآيات ينتابه الضعف، فلم يذكر رأي مستقل لـ(لام الزائدة) إلا واتبع بأوجه أخرى تضمنها هذه

اللام، مما يدل على انتفاء حسم الزيادة فيها ، أما ما يخص زيادتها في المفعول ، فان الفعل قد يكون مضمنا معنى فعل آخر لا يتعدى إلا باللام.

**٣. نون التوكيد**

يبدو أن النحويون لم يضعوا حداً لهذه النون ، وإنما كانت إشاراتهم لها تشتمل على أنواعها وأحكامها ، وذكروا أنها من حروف المعاني . قال سيبويه: "وزعم الخليل أنها تؤكد بها التي تكون فضلا، فإذا جئت بالخفيفة فأنت تؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً" . ويمكن القول بأنها نون مفردة (الخفيفة ) أو مدمغة (الثقيلة) تلحق آخر بعض الأفعال بشروط وأحكام معينة تقوية للحدث الموجود في الأفعال .

ويرى ابن يعيش بأن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني والمراد بها التأكيد فهي من أساليب التوكيد في كلام العرب. أما أحكامها في السورة فهي كما يأتي : قوله تعالى ﴿ وَلا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾ (الكهف:من الآية١٩)، وقوله ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾ (الكهف: من الآية٢٣)، أكد الفعلان بنون التوكيد الثقيلة ، وحكم اتصالهما بالنون مطلقا من غير شرط ،لأنه مستقبل دائماً جاء بصيغة النهي أما قوله تعالى ﴿ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً﴾ (الكهف: من الآية٢١)، وقوله ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْهَا مُنْقَلَباً﴾ (الكهف :من اغلآية٣٦)، اتصل الفعلان بنون التوكيد الثقيلة وحكم اتصالهما بالنون الوجوب ، لأنهما فعلان مسبوقان بالقسم وهو اللام ولم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل .

أما الفتحة في آخر هذه الأفعال، فنجد اختلافا بين النحويين في كونها فتحه بناء لتركيب الفعل مع النون كخمسة عشر، أو هي فتحة عارضة لالتقاء الساكنين، وهما أخر الفعل والنون الأولى من الثقيلة أو النون نفسها في الخفيفة ، فذهب ابن السراج والمبرد والفارسي إلى الرأي الأول، والى الرأي الثاني ذهب سيبويه و السيرافي والزجاجي. "أما لغة فزاره فإن الفعل بُني على فتحة الباء المحذوفة" . والأولى حمل الفعل على البناء، لنكون بمنأى عن التأويل في فتحة النون.

أما مجيء الفتحة في آخر الفعل ، فان الأصل فيها الفتح وذلك لخفة الفتحة مقابل ثقل النون المشددة. وقيل:" تكسر في موضعين: أحدهما بعد ألف الاثنين، والآخر الألف الثانية لنون النسوة" . ويرى بعضهم أن الضمة تدل على الجمع والكسرة تدل على التأنيث والسكون على جمع المؤنث فبقيت الفتحة للواحد، والآخر أن وقوع هذه النون في الواحد أكثر فاختير له الفتح تخفيفا.

**٤. اللام**

١. لام الابتداء : قال أبوعلي:" الدليل عندي على أن لام الابتداء كونها للابتداء أعم من كونها للقسم، فكونها في لعمرك لافعلن، ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجرداً من معنى القسم لأن القسم لا يجوز تقديرها هنا لامتناع دخول القسم على المقسم ،لأن القسم لا يقسم به إنما تذكر ليُحقق به أمر غير القسم". وهذا مذهب البصريين الذي يفضي بأن اللام في أول الكلام هي لام الابتداء ، أما الكوفيون فيرون أنها جواب لقسم محذوف أي والله . واستحسنه الدكتور المخزومي .

والشاهد فيها قوله تعالى ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً﴾ (الكهف:٨) فأخرت لام الابتداء إلى خبر إن، قال ابن جني:" ومن ذلك قولهم ان زيداً لقائم وموضعها اول الجملة، وصدرها لا آخرها وعجزها، فتقديرها أول لئن زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيدا لمنطلق"، "فاللام تؤكد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين" . وكذلك إن اللام غير عاملة وان عامله، وتأخير غير العامل أولى، وإن اللام تؤثر في المعنى فقط وان تؤثر في اللفظ والمعنى فلاصقت الفعل الذي تعمل فيه ، ولو أخرت ان ودخلت على الخبر فنصبته تغير حكمها، وان بقي ما قبلها منصوباً وما بعدها مرفوعاً لزم فيه تقديم معمولها عليها . فما ذكره النحويون هو ما سوغ تأخير اللام الى خبر ان . بيد ان ابن الحاجب يرى ان لام الابتداء تقع على المبتدأ وحده، اما ما سوى ذلك فسمى اللام فيه لاماً مؤكدة ، ومهما قيل في اللام فأنها لاتعمل في الاسم الداخلة عليه.

٢. لام التوطئة : وهي "اللام الداخلة على أداة شرط، للايذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على شرط" . والشاهد في ذلك قوله تعالى ( ولئن رددت الى ربي لاجدن ..(٣٦)) فاللام الاولى الداخلة على اداة الشرط في قوله (لئن) هي الموطئة التي مهدت وبينت ان اللام الثانية هي الداخلة على جواب القسم في قوله (لاجدن)، وان الجملة بعد هذه اللام الثانية هي جملة جواب القسم ، ولا يصح ان تكون الاولى وما دخلت عليه جواباً للقسم لان القسم لا يكون جملة شرطية ولا جملة قسمية .

٣. لام الجواب : ذكر النحويون في مظانهم ان اللام من حروف تلقي القسم . ولام الجواب هي الداخلة على الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الواقع في جواب القسم، ولذلك تسمى لام الجواب، و"قد تدخل على الجملة الاسمية وتدخل على الفعل الماضي المقرون بقد". وهذا ما يراه سيبويه و الزركشي وجمهور العلماء .

٤. ومن الشواهد التي جاءت فيها مع الماضي المقرون بقد قوله تعالى ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذاً شَطَطاً﴾ (الكهف: من الآية١٤) فيرى البعض ومنهم ابن خالويه ان اللام الداخلة على قد المقرون بالفعل الماضي هي للتوكيد ويرى البعض الاخر انها للقسم ان سبقتها الواو التي هي حرف القسم، والا فهي اقرب الى التوكيد منها الى الدلالة على القسم، لان حذف حرف الجر وبقاء المجرور نادر وشاذ فلا يحمل عليه القران الكريم . وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الكهف: من الآية٤٨) تكون جواباً لقسم محذوف . وقد وردت في اكثر من موضع في السورة .

وجاءت جوابا لـ(لو) الشرطية في مواضع عدة . نحو قوله تعالى ﴿ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً ﴾ (الكهف: من الآية١٨)" فالبعض بجعل هذه اللام قسماً قائماً برأسه وقعت في جواب لو لتأكيد إرتباط الجملة الثانية بالأولى، والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم" . والتقدير والله لو اطلعت عليهم لوليت ..،

ودخلت هنا على الفعل الماضي. وقد ذهب ابو علي في بعض اقواله الى ان اللام في جواب لو ولولا زائدة مؤكدة.. وربما حذفوا الجواب البتة، وذلك ان كان في اللفظ ما يدل عليه .

وجاءت جوابا للقسم في قوله ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْهَا مُنْقَلَباً﴾ (الكهف: من الآية٣٦) ، ربما يدل على ان اللام هنا مما يتلقى القسم قول كثير.

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها اذا لا أقيلها

**النفي والنهي في سورة الكهف**

**١- النهي**

**(لا)** الناهية : وتأتي لنفي الأمر ، قال ابن السراج: "إذا قلت (قمْ) إنما تأمره بأن يكون منه قيام ، فإذا نهيت فقلت: (لا تقمْ) فقد أردت منه نفي ذلك ، فكما أن الأمر يُراد به الإيجاب ، فكذلك النهي يُراد به النفي" . واختلفوا في أصلها . فزعم بعض النحويين أن أصلها (لام الأمر) زيدت عليها (ألف) ففتحت لأجلها وانتقل بذلك معناها من الأمر إلى النهي . وزعم السهيلي أنها (لا) النافية، والجزم بعدها بـ (لام الأمر) مضمره قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وأنكر ذلك أكثر النحويين . لأنه" تكلف واضح" . والصحيح أنها أداة أصيلة موضوعة أصلاً لطلب ترك الفعل . ومواضعها في السورة كثيرة . ومنها قوله تعالى ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾(الكهف: من الآية٢٨).

(لا) :" ناهية جازمة للفعل المضارع (تطعْ)". وجزمها للمضارع هو إجماع النحويين، وقد ذكر سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها،"ولا في النهي وذلك قولك: (لا تفعل) فإنما هي بمنزلة (لم). واعلم أن حروف الجزم لا تجزم الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء". وذكر ابن الانباري أنها تعمل حملا على ألامر، لأن الأمر ضد النهي وهو يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره ،ولما كان الأمر مبينا على الموقف وقد وجب حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ . وإن كان أحدهما جزماً و الآخر وقفاً ، فلهذا وجب أن تعمل الجزم.

واستعملت مع المخاطب : وهو الكثير فيها.

وقد تستعمل مع الغائب ،قال المبرد: " فأما حرف النهي فهو (لا) ، وهو يقع على فعل الشاهد والغائب ،وذلك قولك (لا يقم زيد) و (لا تقم يا رجل".

ومنه قوله تعالى ﴿ وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾(الكهف: من الآية١١٠) ،(لا)"ناهية جازمة"، دخلت على الغائب. وروي عن "أبي عمرو (ولا تُشركْ) بالتاء من فوق، خطاباً على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ".

ويقل استعمالها مع المتكلم ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾(الكهف: من الآية١٩)، يعني" ولا يفعلن ما يؤدي من غير قصد منه إلى الشعور بنا، فسمى ذلك إشعاراً منه بهم، لأنه سبب فيه "، فأقيم المُسبب مقام السبب ، وتفسيره بما ذكر من باب الكناية نحو: لا أرينك هاهنا . أي لا تكن هاهنا حتى لا أراك . فهو نهي للمخاطب في الحقيقة.

ويخرج النهي عن معناه الأصلي إلى أغراض أخرى تحددها القرائن المختلفة. ومنه قوله تعالى﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾(الكهف:٢٣)، قال الزمخشري " وهذا نهي تأديب من الله لنبيه حين قالت اليهود لقريش: سلوه عن الروح وعن أصحاب الكهف وذي القرنين . فسألوه فقال : ائتوني غداً أخبركم ولا يستثن ، فأبطأ عليه الوحي حتى شق عليه وكذبته قريش" . فالنهي هنا للتأديب . ويشمل جميع الأمة. وقوله تعالى ﴿قَالَ لا تُؤَاخِذْنِي مَا نَسِيتُ وَلا

تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً﴾ (الكهف:٧٣)، النهي مستعمل في التعطف والتماس عدم المؤاخذة، لأنه قد يؤاخذه على النسيان مواخذة من لا يصلح عليه النسيان فمعنى النهي هو الالتماس. وقوله ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ بَعْدَهَا فَلا شَيْءٍ تُصَاحِبْنِي﴾(الكهف: من الآية٧٦)، فقد أباح له أن يتركه في هذه الحالة التي ذكرها، فهي نهي بمعنى الإباحة.

وقوله ﴿ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾(الكهف: من الآية٢٨)، "أي: لا تصرف بصرك إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة " . والمراد النهي عن احتقارهم وصرف النظر عنهم، لرثاثة حالهم إلى غيرهم. فالنهي للاحتقار أي: احتقار الدنيا.

**٢- النفي**

"هو ما لا ينجزم بلا ، وهو عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل" ، والنفي مصطلح بصري . اما الكوفيون فأطلقوا عليه الجحد، واكثرهم استعمالاً له القراء وثعلب . وكذلك عند باقي النحويين واللغويين ، منهم ابن السكيت إذ قال "باب ما يتكلم فيه بالجحد ، وباب مالا يتكلم فيه الا بجحد "

اما ابن فارس فاصطلح عليه اسم الرد اضافة الى تمسيته بالنفي على طريقة البصريين . ويرى الدكتور مهدي المخزومي ان "مصطلح الكوفيين " أقرب الى الطريقة اللغوية من البصريين وهذا ما يراه ايضا الدكتور احمد مكي الانصاري فذكر ان "مصطلح الكوفيين يساير روح اللغة اكثر من مصطلح البصريين الذي يساير روح الفلسفة .

والمتتبع للمظان اللغوية يجد ان اقرب معنى للجحد هو الانكار جاء في اللسان (الجحد والجحود نقيض الاقرار كالانكار ..والجحود الانكار مع العلم ..).

اما النفي فيحمل معنى الابعاد او الطرد ومعنى الجحد ، ذكر في اللسان : نفى الشئ نفياً . انتحى ، ونفي الرجل عن الارض ونفيته عنها طردته فانتفى ... ونفي الشئ نفياً جحده ونفى ابنه جحده... يتبين ان هناك صلة بين المصطلحين ، واننا لا يمكن ان نخفّف مصطلح البصريين لدلالة على ما وضع له .

اما مواضع حروف النفي في السورة فهي كما يأتي :

إنْ : وردت في قوله تعالى ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ (الكهف: من الآية٥) (إنْ) "حرف نفي" ، وهي في هذه الوظيفة تعادل ما النافية، وتدخل على الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية . ودخلت هنا على الجملة الفعلية فلا عمل لها. والكلام يحمل في سياق النفي . ويلحظ ان المعاني الوظيفية المتعددة لـ (إن) تتحكم فيها القرائن والسياق اللغوي ، وان بعض هذه المعاني من قبيل تحويل غاية الاداء اللغوي ومناسبة المقام ، فأن في حالة الجزاء والشرط تتحول من الخبر الى الانشاء على حين انها في حالة النفي تكون خبرا، واستعمال (أن ) في النفي قد اضحى مهجوراً في العربية الحديثة ، وان كان هو الغالب في لغة القران الكريم .

**لا**

وهي على نوعين :

١. النافية غير العاملة : وهي الداخلة على الفعل المضارع. نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ (الكهف: من الآية٣٠) فـ(لا) نافية غير عاملة"، تنفي المستقبل على رأي سيبويه، اذ قال:" ويكون لانفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل ، فتقول لا يفعل" .. وتبعه في ذلك المبرد. اما ابن مالك ، والرضي ، وابن الشجري ، فهي لنفي الحال والاستقبال . ويرى البغدادي ان (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنفي بـ(لا) يقع حالا نحو ﴿ مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ (نوح:١٣) . وقيل: "إنها تدل على الدوام والحال" . والظاهر في الاية انها للاستقبال، لان المقصود منها يوم القيامة، وكذلك كل ما جاء من الايات التي قصد منها يوم القيامة او الحساب ،

ودلت على الحال في قوله تعالى ﴿ وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾(الكهف: من الآية٣٨) ولا يستبعد دلالة الاستقبال فيها اذ جاءت من جملة تأكيد اثبات اعترافه بالخالق الواحد. والمؤكدات هي "الجملتان الاسميتان، وضمير الشأن في قوله (لكنا هو الله ربي ..)، وتعريف المسند والمسند اليه في قوله (الله ربي) المفيد قصر صفة ربوبية الله على نفس المتكلم قصراً إضافياً بالنسبة لمخاطبه ، أي: دونك اذ تعبد الهة غير الله ، وما القصر الا توكيد مضاعف ، ثم بالتوكيد اللفظي للجملة بقوله (ولا اشرك بربي احدا...)" . ويبدو ان القرائن وسياق الاية يحددان دلالتها الزمنية فقد تكون للاستقبال او للحال او كلاهما معا.

٢. لا النافية العاملة : يسميها البصريون (لا) النافية للجنس . "لأنها تنفي الجنس على سبيل التنصيص". فإذا قلت: لارجل في الدار فالمعنى لا كينونة لرجل في الدار، فهي لنفي الكينونة التي هي صفة الجنس". أو كما صرح العكبري بانها لنفي الكون المطلق .الكوفيون ومنهم القراء وثعلب فيسمونها (لا) التبرئة . "للدلالة على تبرئة الجنس من مدلول الخبر" . أي: نفيه عنه
وتكررت ثلاث مرات في سورة الكهف منها قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ السَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا﴾ (الكهف: من الآية٢١) (لا) نافية للجنس. وتعمل عمل (إنّ) ، قال سيبويه: و"(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب ان لما بعدها .
ونص النحويون على أنها اشبهت إن من خمسة اوجه: الاول اشتراكهما في تلقي القسم، والثاني اشتراكهما في التأكيد ، والثالث انها نقيضه إن وهم يحملون الشئ على تقيضه، الرابع : اشتراكهما في طلب التصدر ، الخامس : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر ، و (لاريب)" اسم لا ". ولكونه نكرة مفردة اختلفوا في اعرابه او تياره ، فلكلام سيبويه محتمل الامرين إذ ذكر ان (لا) تنفيه بغير تنوين ، وترك التنوين لازم ، لانها مع ما بعدها كخمسة عشر . "فذِكُر النصب يدل على الاعراب ، وذكر خمسة عشر يدل على البناء" . وذهب الاخفش والمبرد ، والمازني والفارسي ، وجماعة الى انه مبني ، وذهب الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون الى انه معرب . ولكل حجته فيما ذهب اليه . واختار الدكتور المخزومي رأي الكوفيين، ويرى الدكتور احمد ماهر البقري ان المذهب البصري هو الاقرب

للصواب. . و"اسم لا المبني لا يتعلق به الظرف او الجار والمجرور، لأنه لو تعلق به كان مشبهاً بالمضاف، فيعرب ولا يبنى وهذا هو رأي ابي حيان" . فـ (ريب) اسم لا منصوب بالفتحة على راي الكوفيين ، ومبني على الفتح على رأي البصريين ، أما خبرها فهو محذوف . هذا على راي بني تميم الذين لا يجيزون ظهوره البتة، أما اهل الحجاز فيجيزون ظهوره . وانما اطرد حذفه بخلاف الاثبات ، لان عموم النفي اغنى عن الخبر ، بخلاف الاثبات فانه لا عموم له كعموم النفي ، ويحذف للعلم به ، وهو مراد فهو في حكم المنطوق، او ان عموم النفي اغنى عن ظهوره ،او يكون فيها هو الخبر ، لأنه إذا اريد خبر خاص فلا بد من ذكره نحو لا رجل في الدار، لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص، الا اذا علم من السؤال" .

**لن** : نحو قوله تعالى ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾(الكهف:من الآية١٧)"مذهب الخليل والكسائي ان(لن)مركبة من لا وان فحذفت الهمزة تخفيفاً والالف للساكنين". ويرى سيبويه أنها لو كانت مركبة على ما يقول الخليل لما قلت اما زيداً فلن اضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال اما زيد فلا الضرب له . فهي عنده بسيطة لا مركبة ، اما الفراء فذهب الى ان اصلها (لا) فابدلت الالف نوناً .

أما دلالتها فيرى الزمخشري انها لتأبيد النفي وتوكيده . وعرج ابن هشام على اراء النحويين في لن ، فذكر انها لو كانت للتأبيد لم يقيد نفيها باليوم في قوله تعالى ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾ (مريم: من الآية٢٦)ولكان ذكر الابد في (لن يتفوه ابدا) تكرار والاصل عدمه ، وليس كما ذكر الفراء لان المعروف هو ابدال النون الفاً لا العكس نحو (لنسفنا..)(وليكونا..)، وخالف الخليل والكسائي والدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيداً لن اضرب خلافاً للاخفش الصغير وامتناع نحو زيد يعجبني ان..)

أما المحدثون فقد ابدوا موافقتهم لبعض اراء القدماء ومخالفتهم للبعض الاخر.. ومنهم عباس حسن الذي ذكر انها "للنفي بغير دوام ولا تأبيد الا بقربنة خارجة عنه ، فهو تنفي المضارع الى المستقبل المحض غالباً نفياً مؤقتاً يقصر او يطول من غير ان يدوم ويستمر" . وفيما يخص أصلها ذكر برجستراسر "أن اصل النفي في العربية ان يكون بـ(لا وما) وان العربية قد اشتقت من لا ادوات منها ليس ولن ولم .."وعلل الدكتور المخزومي موافقة الكسائي للخليل بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية، بأن نحوه لم يكن كوفيا خالصاً ولم يستطع التخلص من اثار شيوخه البصريين ، فكان يعتمد على الكثير من ارائهم واتجاهاتهم ، وكان يوافقهم – يوافق الخليل بن احمد خاصة – في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد ، واتخذوا لهم فيها اراء جديدة تتفق مع ما يتطلبه منهجهم . وضعف الدكتور البقري رأي ابن هشام في دلالتها ، فذكر ان عبارته في نفي التأبيد عن لن ليست من الدقة المعهودة منه بعد ان عرفنا ان لن من دلالات الازمنة ما يجعلها تفيد التأبيد كما تفيد نفي الحاضر الممتد الى المستقبل .

أما اعرابها، فإن "(لن) حرف نصب و (تجد) فعل مضارع منصوب بها" . وسياق الاية يدل على تأبيد النفي وتوكيده ، وهذا هو الظاهر في الايات الواردة في سورة الكهف .

**لم** : وردت كثيراً في سورة الكهف ، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا﴾ (الكهف: من الآية١) (لم)" حرف جزم و (يجعل) فعل مضارع مجزوم بالسكون". و"اختصت بالدخول على المضارع، وتقلب معناه من الحال والاستقبال الى الزمن الماضي" . هذا ظاهر مذهب سيبويه وعليه المبرد وأكثر المتاخرين ، و"ذهب قوم منهم الجزولي الى انهما دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع مع بقاء المعنى ، وينسبه بعضهم الى سيبويه ، ووجهه ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ" . ويرى المرادي أنَّ الاول هو الصحيح، لأن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو ، والثاني لا نظير له" .

إلا أن دلالاتها الزمنية تختلف إذا دخلت عليها أدوات الشرط ، نحو قوله (ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا .)" فيصير المضارع مجرداً للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير لم في قلب زمنه الماضي" .

ويبدو ان صحة دخول بعض ادوات الشرط على (لم) هو امر انحازت فيه على غيرها من الادوات ، والملاحظ ان اداة الشرط (إن) و(لم) تحزمان الفعل المضارع. لذا اختلف النحويون في تعيين الاداة العاملة في (يؤمنوا..) فالرأي الاول انها (لم) لا تصالها به مباشرة واداة الشرط مهملة داخلة على جملة ، والاخر انها اداة الشرط لسبقها ، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل، الخالص تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه وخلصت زمنه للمستقبل ، وفي هذه الحالة نقتصر لم على ينفي معناه غير جزمه ولا قلب زمنه للماضي ، والاخذ بهذا الرأي احسن بالرغم من ان الخلاف لا قيمة له لان المضارع مجزوم على الحالين والمعنى لا يتأثر .

ومن المسائل الاخرى دخول (لم) على مضارع كان ، نحو قوله ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَه﴾ (الكهف: من الآية٤٣) ( ولم تكن له فئة ..(٤٣)) (تكن) "فعل مضارع مجزوم بالسكون" . واجاز يونس حذف النون ان وليها ساكن و ذهب ابن مالك الى ان حذف النون في قولهم (لم يك ..) للتخفيف، ورد ابو حيان هذا التعليل ذاهبا الى ان العلة هي كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلة . وذكر الاشموني "ان مضارع كان اذا جزم بالسكون ولم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك تحذف النون على جهة الجواز لا على جهة الوجوب نحو ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ (النساء: من الآية٤٠)" . وذهب الزركشي الى أن "النون في نحو هذا قد يكون تنبيها على صغر الشيء وحقارته، وإن منه ينشأ ويزيد الى ما لا يحيط بعلمه غير الله" .

**ما :**اشتملت على نوعين في سورة الكهف .

١. النافية غير العاملة : وتدخل على الفعل المضارع ، نحو قوله تعالى ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (الكهف: من الآية٢٢) ، (ما) فيه غير عاملة ،واذا نفت المضارع تخلصه عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ ﴾ (يونس: من الآية١٥) واجاب ابن هشام بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه .

ودخلت على الماضي [٢] ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ (الكهف: من الآية٦٣) فلا تعمل في الماضي ،
ودخلت على الماضي الناقض في موضعين هما قوله تعالى( وما كنت متخذ ..(٥١)) وقوله (وما كانت منتصرا...(٤٣)) .
٢. النافية المهملة : إعمال (ما) الداخلة على الجملة الاسمية على لغة اهل الحجاز بثلاث شرائط :
أ) احدهما – ان لا ينتقض النفي بـ(الا) و ما يُعطى معناها .
ب) الثانية – ان لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.
ت) الثالثة – ان لا يتقدم خبرها على اسمها ، ولا معموله.
وموضع (ما) المهملة في سورة الكهف في قوله تعالى ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ (الكهف: من الآية٥)) وقوله ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِي﴾ (الكهف: من الآية٢٦) فـ(ما) في الاولى حرف نفي مهمل . و(لهم) خبر مقدم، و (من) "حرف جر زائد و(علم) مبتدأ مؤخر" . وانما بطل عملها اذا تقدم خبرهااو معموله لوجهين . أحدهما - ان التقديم فرع ، وعمل (ما) فرع ، فلا يجمع بين فرعين ، والاخر – لينحط الفرع عن رتبة اصلها ، وهو ليس ، لان القاعدة كما ذكر سيبويه انحطاط الفروع عن رتبة الاصول .
أما من احتج بقوله الفرزدق:
فَأَصبَحوا قَد أعاد اللهُ نِعمَتُهم إذ هُم قُرَيشُ وإذ ما مِثلُهم بَشَرُ
قد ذكر النحويون فيه اربعة اوجه . احدها لسبيويه انه غَلطَ لانه تميمي ، فظل اهل الحجاز ينصبون خبرها مقدماً كما ينصبونه مؤخراً ، الثاني – للمازني ان مثلهم نصب على الحال ، والخبر العامل في الحال محذوف ، والثالث – الكوفيون ان مثلهم نصب على الظرف، والرابع انها لغة ضعيفة لبعض العرب ينزلونها منزلة ليس.